

بداية أسطورة

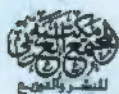
مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

الجزء الثاني

الأستاذ الدكتور

الطيب داودي









يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ*

﴿البقرة: 11﴾



بداية أسطورة

مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

أحدث مقارنة مع مؤسسي علم الاقتصاد الأوروبيين

أدم سميث، ريكاردو، مالتس...

الجزء الثاني



بداية أسطورة

مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

أحدث مقارنة مع مؤسسي علم الاقتصاد الأوروبي

أدم سميث، ريكاردو، مالتس...

الجزء الثاني

تأليف

الأستاذ الدكتور

الطيب داودي

أستاذ بجامعة بسكرة - الجزائر

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/3/824)

300.92

داودي، الطيب

بداية أسطورة مؤسس علم الاقتصاد الحديث الراحل ابن خلدون/ الطيب

داودي - عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013

() ص

ر.ا. 2013/3/824

الواصفات: /الاقتصاد/ /الأعلام العربية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يجر هذا المصنف
من رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

الطبعة العربية الأولى

2014م - 1435هـ



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - ش. السلطان - مجمع الفيصل التجاري

للإتصال 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان - ش. الملكة رانيا المبداءة - مقابل مكتبة النخلة - 2

ص.ب. زهدى - حارة الصغرى

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

(بريدك) ISBN 978-9957-83-246-9

الفصل الأول

نظرية القيمة والأسعار بين ابن خلدون وأدم سميث دراسة تحليلية مقارنة

	المبحث الأول: نظرية القيمة في الحضارات الإنسانية والأنظمة الاقتصادية.....
18	المطلب الأول: التطور التاريخي للقيمة في الحضارات الإنسانية.....
18	الفرع الأول: مفهوم القيمة وأنواعها في الحضارة اليونانية.....
22	الفرع الثاني: القيمة والأسعار في الحضارة العربية الإسلامية.....
29	المطلب الثاني: القيمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي.....
29	الفرع الأول: القيمة عند الكلاسيك.....
33	الفرع الثاني: القيمة عند المفكرين الرأسماليين بعد آدم سميث.....
36	المطلب الثالث: القيمة في النظام الاشتراكي.....
37	الفرع الأول: نطاق القيمة عند كارل ماركس.....
38	الفرع الثاني: نظرية خالص القيمة.....
39	الفرع الثالث: نظريات أخرى للقيمة في الفكر الاشتراكي.....
41	المبحث الثاني: نظرية القيمة والأسعار عند آدم سميث.....
41	المطلب الأول: مفهوم وأنواع ومحددات القيمة عند آدم سميث.....
42	الفرع الأول: ماهية القيمة عند آدم سميث.....
43	الفرع الثاني: مفهوم القيمة عند آدم سميث.....
45	المطلب الثاني: أنواع القيمة عند آدم سميث.....
45	الفرع الأول: القيمة الاستعمالية عند آدم سميث.....
46	الفرع الثاني: القيمة التبادلية عند آدم سميث.....

48	المطلب الثالث: محددات القيمة عند آدم سميث.....
49	الفرع الأول: العمل كعاساس لتحديد القيمة.....
51	الفرع الثاني: المنفعة.....
52	الفرع الثالث: نظرية نفقة الإنتاج عند آدم سميث.....
55	المطلب الرابع: مفهوم السعر واتوابعه عند آدم سميث.....
56	الفرع الأول: مفهوم السعر عند آدم سميث.....
57	الفرع الثاني: أنواع الأسعار عند آدم سميث.....
62	الفرع الثالث: تحليل اقتصادي لمحددات الأسعار عند آدم سميث.....
67	المبحث الثالث: نظرية القيمة والأسعار عند ابن خلدون.....
67	المطلب الأول: نظرية القيمة عند ابن خلدون.....
67	الفرع الأول: مفهوم القيمة عند ابن خلدون.....
71	الفرع الثاني: أنواع القيمة عند ابن خلدون.....
76	الفرع الثالث: محددات القيمة عند ابن خلدون.....
87	المطلب الثاني: نظرية الأسعار عند ابن خلدون.....
88	الفرع الأول: مفهوم السعر عند ابن خلدون.....
89	الفرع الثاني: أنواع السلع ومفهومها عند ابن خلدون.....
91	الفرع الثالث: أسعار السلع عند ابن خلدون.....
95	الفرع الرابع: التحليل الاقتصادي لمحددات الأسعار عند ابن خلدون...

الفصل الثاني

نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواء الفكر الاقتصادي المعاصر دراسة تحليلية مقارنة

110	المبحث الأول: الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.....
110	المطلب الأول: الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر مفهومه وأهدافه...
110	الفرع الأول: مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.....
116	الفرع الثاني: أهداف الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.....

	المطلب الثاني، أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر
120	الاقتصاد المعاصر.....
	الفرع الأول، أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر
121	التجاري.....
	الفرع الثاني، أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الطبيعي
128	الفيزوقراطي.....
134	الفرع الثالث، أوجه النشاط الاقتصادي عند الكلاسيك.....
138	المطلب الثالث، عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.....
139	الفرع الأول، ماهية عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.....
146	الفرع الثاني، تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الرأسمالي.....
	الفرع الثالث، تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي
147	الرأسمالي.....
150	المبحث الثاني، الإنتاج عند ابن خلدون.....
150	المطلب الأول، مفهوم الإنتاج وأهدافه عند ابن خلدون.....
151	الفرع الأول، مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون.....
154	الفرع الثاني، أهداف الإنتاج عند ابن خلدون.....
156	الفرع الثالث، أصناف الإنتاج عند ابن خلدون.....
	المطلب الثاني، أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره عند ابن
160	خلدون.....
161	الفرع الأول، النشاط الزراعي عند ابن خلدون.....
162	الفرع الثاني، النشاط التجاري عند ابن خلدون.....
165	الفرع الثالث، النشاط الصناعي عند ابن خلدون.....
167	الفرع الرابع، النشاط الاقتصادي غير الطبيعي ابن خلدون.....
171	المطلب الثالث، عوامل الإنتاج عند ابن خلدون.....
171	الفرع الأول، العمل الإنساني.....

الفرع الثاني: الطبيعة.....	174
الفرع الثالث: رأس المال.....	176

الفصل الثالث

نظرية السكان والنقود والمالية العامة عند ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة

المبحث الأول: نظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس دراسة تحليلية مقارنة.....	184
المطلب الأول: نظرية التجاريين والطبيعيين للزيادة السكانية.....	184
الفرع الأول: نظرية التجاريين للزيادة السكانية.....	184
الفرع الثاني: نظرية الطبيعيين للزيادة السكانية.....	186
المطلب الثاني: نظرية مالتس في السكان.....	188
الفرع الأول: بنور نظرية السكان عند مالتس.....	189
الفرع الثاني: أهم المؤثرات التي ساعدت في صياغة نظرية مالتس.....	190
الفرع الثالث: نظرية مالتس في السكان.....	192
الفرع الرابع: موانع الحد من السكان عند مالتس.....	193
المطلب الثالث: نظرية السكان عند ابن خلدون.....	196
الفرع الأول: أثر الزيادة السكانية في النمو الاقتصادي عند ابن خلدون.....	196
الفرع الثاني: العلاقة بين زيادة السكان ومستوى المعيشة عند ابن خلدون.....	198
الفرع الثالث: موانع الزيادة السكانية عند ابن خلدون.....	199
المبحث الثاني: نظرية النقود بين ابن خلدون، الكلاسيكية، وهكس.....	202
دراسة تحليلية مقارنة.....	202
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في النقود.....	202
الفرع الأول: مفهوم النقود والنظام النقدي.....	203

205	الفرع الثاني، النظرية النقدية الكلاسيكية نظرية كمية النقود.....
208	الفرع الثالث، نظرية النيوكلاسيك للنقود.....
209	الفرع الرابع، النظرية الكينزية في النقود النظرية النقدية الحديثة..
214	المطلب الثاني، نظرية ابن خلدون في النقود.....
215	الفرع الأول، مفهوم النقود ووظائفها عند ابن خلدون.....
219	الفرع الثاني، تحقيق الاستقرار النقدي عند ابن خلدون.....
221	الفرع الثالث، القسرة الإنتاجية لعدد كمية النقود عند ابن خلدون..
222	الفرع الرابع، العلاقة بين النقود والأسعار عند ابن خلدون.....
	المبحث الثالث، المالية العامة بين ابن خلدون، آدم سميث وكينز
225	دراسة تحليلية مقارنة.....
225	المطلب الأول، المالية العامة عند آدم سميث.....
225	الفرع الأول، مفهوم المالية ومكوناتها.....
227	الفرع الثاني، المالية العامة عند آدم سميث.....
231	الفرع الثالث، المالية العامة عند كينز.....
232	المطلب الثاني، المالية العامة عند ابن خلدون.....
	الفرع الأول، تطور الإيرادات المالية وأثرها الاقتصادية عند ابن
233	خلدون.....
234	الفرع الثاني، أثر الأنظمة المالية في التوازن الاقتصادي.....
236	الفرع الثالث، أهم قواعد الجباية عند ابن خلدون.....
238	الفرع الرابع، مكونات الإيرادات العامة عند ابن خلدون.....
	الملحق الأول، المصطلحات الاقتصادية عند ابن خلدون ومدلولها
243	الحاضر.....
248	الملحق الثاني، أهم مصطلحات ابن خلدون.....
283	الخاتمة.....
289	المصادر والمراجع.....

القدمة

يعتبر القرنان الماضيان من المجمع الفترات التي حضيت فيها الدراسات الاقتصادية بأكبر الاهتمام مقارنة بالعلوم الأخرى.

فقد ظهر الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين أثروا العلوم الاقتصادية بأفكارهم الجدية، التي أصبحت تشكل مدارس فكرية لها مبادئها وأفكارها تتبناها وتدافع عنها، وتقدم من خلالها تفسيرها للظواهر الاقتصادية بما يكتنفها من مسببات ونتائج، ومن أبرز هذه المدارس المدرسة التجارية، والمدرسة الطبقية وعلى رأسها المفكر فرنسوا كيساناي، والمدرسة الكلاسيكية بمفكرها وعلى رأسهم المفكر الشهير آدم سميث بالإضافة إلى مهاجرة الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت أمثال ريكاردو ومالتس، جيمس ستوارت ميل، وكينز وغيرهم ممن عاصروا بداية العصر الحديث في القرن العشرين.

والأفكار الليبرالية عاصرتها الأفكار الاشتراكية هرقت الريادة في بداية القرن العشرين وكان أهم مفكري المدرسة الاشتراكية ماركس وإنجلز ثم احتضنها لينين وتروفسكي وغيرهم من مشاهير المدرسة الاشتراكية.

إن هذه الأفكار الرائدة في هذه الفترة جعلت كثيرا من الدارسين والمفكرين يعتقدون بأن علم الاقتصاد قد بدأ تحديدا في هذه الثورة الفكرية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل بإلحاح ممن سبقوا هذه الفترة:

- ألا يوجد هناك من قدم أفكارا اقتصادية يستحق النكر؟
- ألم يكن في بقية الحضارات السابقة من ساهموا في وضع أساس هذه الثروة الفكرية التي ظهرت في الحضارة الأوروبية المعاصرة؟
- هل جاءت هذه الأفكار من العدم أم هي إضافات لأفكار اقتصادية سابقة؟

إن الإنصاف العلمي الموضوعي يجعلنا نبحث عن الأفكار الاقتصادية الإنسانية، السابقة لهذا العصر، وهذا البحث سنخصصه لإبراز مكانة ابن خلدون

الذي يعتبر أحد كبار المفكرين الذين هرفلهم الحضارة الإسلامية بمساهماته الفكرية الفزيرة.

- من هو، وما هي أهم العوامل التي أثرت في فكره؟
- وما هي أهم إسهاماته الاقتصادية؟
- وما الجديد الذي أضافه إلى الفكر الاقتصادي السابق له؟
- وماذا قدم للذين جاءوا من بعده؟
- وما مكانته بين مؤسسي علم الاقتصاد؟
- وهل توصل إلى تحليل اقتصادي علمي لنظرية القيمة والإنتاج اللذين تمتبران جوهر الدراسات الاقتصادية؟
- هل درس وحلل تقسيم العمل، وهل تصرف على الحافز الاقتصادي " اليد الخفية"؛ وما قيمة مساهمته في الحرية الاقتصادية؟
- ما هي نظريته لفزيادة السكانية، وهل ارتقت هذه المساهمة إلى إطار النظرية؟
- كيف هالج موضوع النقود، وما هي مساهمته في المالية العامة؟

لقد افاض المفكرون والدارسون لفكر ابن خلدون في هتس المجالات وأهمها علم الاجتماع، حيث استطاع الكثير من هؤلاء إبراز مكانته في العلوم الاجتماعية، وقد كعاد أن يتفق صميمهم وعريهم على أن ابن خلدون هو صاحب النموذج الأول الذي أسس لعلم الاجتماع، والذين جاءوا من بعده كالفكر أوجست كانت وماكس فيبر وغيرهم، لم يضيفوا إضافات كبيرة عما جاء به ابن خلدون، فير أن الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون لم يحظ بالأهمية الذي حظي بها علم الاجتماع من الدراسة والتحصيل، وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون وتحليلها ومعالجتها معالجة علمية موضوعية للتأكد من هذه الأفكار هل كانت علمية مثل غيرها من الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون وأرسطو، وكذلك عند علماء العرب والإسلام أمثال أبي هبيد وأبي يوسف والفزالي وابن تيمية، وغيرهم ممن أشاروا إلى قضايا اقتصادية متنوعة في كتبهم مبدين آراءهم فيها، أم أن ابن خلدون قد توصل إلى وضع أسس تحليل اقتصادي متكامل.

وإذا كان ذلك موجودا فعلا، هل يحق لابن خلدون أن يتبوأ مكانته البارزة بين رواد الفكر الاقتصادي المعاصر مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي لتأسيس علم الاقتصاد.

ومما سبق يمكن التأكيد على أن الإشكالية الأساسية لهذه الأطروحة هي: هل لابن خلدون فضل السبق في تحليل ودراسة الكثير من القضايا الاقتصادية والتأسيس لعلم الاقتصاد الحديث الذي نشأ في رحاب الحضارة الإسلامية، وتطور بعد ذلك في ظل الحضارة الغربية الحديثة؟

إننا نعتقد بأن دراسة ومقارنة فكر ابن خلدون مع أفكار هؤلاء الرواد هي بمثابة دراسة لحضارتين عظيمتين توصلتا في الزمن والتاريخ والجغرافيا، هما الحضارة العربية الإسلامية ومثلها ابن خلدون، والحضارة الغربية المعاصرة ومثلها آدم سميث وغيره من رواد مدارس الاقتصاد المعاصر.

وحتى تثبت هذه الإشكالية بدرجة عالية من العلمية والموضوعية نقارن تحليل ابن خلدون بتحليل آدم سميث الملقب بأبي الاقتصاد وغيره من مفكري العصر الحديث، وسنسلط في إثبات ذلك منهجية معايير قياس المعرفة الإنسانية التي تسمو إلى مرتبة العلوم، والتي تتمثل بشكل عام في الموضوع "تحديد الفرض"، والمنهج "تحقيق القصد"، وأخيرا استقاء المسائل.

أهمية البحث ودواخ اختياره

في اعتقادنا أن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية بوجه عام، وفي مجال إبراز المساهمة الفكرية الاقتصادية للحضارة العربية الإسلامية بوجه خاص، ولا يهون ابن خلدون للمكانة التي يستحقها بين مفكري علم الاقتصاد بوجه أخص.

ويمكن اختصار اعتبارات هذه الأهمية في النقاط الآتية:

١. إبراز ما تحتويه مقدمة ابن خلدون من دراسات وتحليل اقتصادية تتسم بالموضوعية والعلمية، وتتشعب لتشمل أهم قضايا النظرية الاقتصادية المعاصرة.
٢. الكشف عما تحتويه المقدمة من قوانين ونظريات اقتصادية واضحة المعالم تتصف بالتحليل والتعليل اللبني، مثل نظرية القيمة والحرية الاقتصادية والحافز الاقتصادي، والظلم الاقتصادي، ودور الدولة في انتعاش والتكاس النمو.
٣. معرفة مناهج الدراسة مثل المنهج التحليلي القائم على الملاحظة والتجربة واستنباط ما تحتويه الظواهر من علاقات وروابط، واكتشاف الأسباب والمسببات، هذا المنهج الذي تم يعرف في المجال الاقتصادي إلا في العصر الحديث.
٤. فئة الدراسات والأبحاث حول الفكر الاقتصادي الخلدوني، وتركيز القليل ممن كتبوا في هذا المجال على قضايا عامة، ما عدا دراسة الدكتور شوقي أحمد دنیا في كتابه الممنون "بابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد"، والتي تعتبر في نظرنا أولى دراسة في هذا المجال، بالإضافة إلى بحث الدكتور رفعت السيد العوضي في كتابه "تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد"، المساهمة العربية العقلانية.
٥. تناول بعض المتحاملين على الفكر الخلدوني أمثال الكاتب المصري الذي ألف كتاباً بعنوان ((نهاية أسطورة)) مذهباً فيه أن فكر ابن خلدون مستوحى من الفكر الذي جاء في رسائل ((إخوان الصفاء)) وهو ليس كذلك، فجاءت هذه الأطروحة إجابة على ذلك بطرحها الفكر الاقتصادي لابن خلدون كبداية أسطورة عالمية تضاف إلى الفكر الاجتماعي المالي لابن خلدون.
٦. إنني أرى أن فكر ابن خلدون هو المستودع الذي جمعت فيه الحضارة العربية الإسلامية مكوناتها وما تراكم فيها من علم ومعرفة على مدى ثمانية قرون، فكان خير شاهد على هذا الإرث الزائل، وكنت أطمح أن أساهم في واجب الانتماء لهذه الحضارة العريقة بمثل ما يعزز هذا الشعور الإنتمائي، فكان هذا العمل مريدون هذا الحب الكبير الذي أكنه لهذا العالم الفذ عبد الرحمن ابن خلدون، وللحضارة العربية الإسلامية.

المؤلف

نظريـة القيمة والأسعار بين ابن خلدون وأدم سميث "حجـة تحليلية مقارنـة"

تعتبر نظرية القيمة والأسعار جوهر دراسات الاقتصاد السياسي، مما جعل بعض المفكرين والباحثين في هذا المجال يدمج الاعتماد السياسي بالاقتصاد القيمة.

وإذا كان الحجج مرفقة في اعتقاد المسلمين، والسوق هو الرأسمالية في اعتقاد الرأسماليين، فإن الاقتصاد السياسي هو القيمة في اعتقاد الكثير من الاقتصاديين.

وانطلاقاً من هذه الأهمية لنظرية القيمة والأسعار في الدراسات الاقتصادية، نبحت في هذا الفصل مساهمة ابن خلدون في هذا المجال مقارنة بمساهمة آدم سميث الذي تبوأ مكانة الريادة في علم الاقتصاد بفضل دراسته للقيمة، وذلك للإجابة على الإشكالية التالية: هل ارتقت مساهمة ابن خلدون في القيمة إلى ما وصلت إليه مساهمة آدم سميث وغيره؟ وإذا كان ذلك صحيحاً هل يحق لابن خلدون تبوأ الريادة مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي.

وهذا ما نأمل الإجابة عليه في المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرية القيمة في الحضارات الإنسانية والأنظمة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: نظرية القيمة والأسعار عند آدم سميث.
- المبحث الثالث: نظرية القيمة والأسعار عند ابن خلدون "دراسة تحليلية مقارنـة".

المبحث الأول

نظرية القيمة في الحضارات الإنسانية والأنظمة الاقتصادية

تعتبر القيمة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي اختلف في تفسيرها وفهمها الكثير من المفكرين عبر الحضارات الإنسانية، ولعل الباحث في هذا الموضوع يتشعب عليه الأمر كثيرا، وقد يفضي هذا التشعب في البحث إلى التقليل مما يريد أن يصل إليه، ولذلك فقد اقتصرنا على التركيز على أهم الحضارات مثل الحضارة اليونانية والإسلامية والحضارة الغربية المعاصرة، وسنحاول أن نتطرق بشيء من الاختصار إلى أهم الأفكار وأبرز المفكرين الذين تناولوا بحث القيمة وذلك بقصد مقارنة وموازنة ما توصل إليه ابن خلدون فيما تناوله عن القيمة مع غيره من القدماء والمعاصرين وهذا في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

التطور التاريخي للقيمة في الحضارات الإنسانية-

إن كلمة الحضارة الإنسانية تعني الثورة في عمق ذلك الفكر الاقتصادي الذي تركه الإنسان منذ بدء التفكير الاقتصادي، غير أن طبيعة هذا البحث تقتضي منا التركيز على أهم هذه الحضارات، ولذلك فقد اخترنا الحضارة اليونانية والحضارة الإسلامية كنموذجين صالحين للبحث نظرا لما تركا من أثر اقتصادي مميز وسنتطرق باختصار إليهما في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم القيمة وأنواعها في الحضارة اليونانية

تعتبر الحضارة اليونانية من أبرز الحضارات التي عرفت الإنسانية، ولقد كان اليونانيون خير من ورث فكر وعلم الحضارات القديمة مثل حضارة بابل، وسبأ ومصر القديمة، ولقد درسوا تلك الأفكار واقتبسوا منها الكثير من العلم والمعرفة ثم

أضافوا إليها من ابتكاراتهم وإبداعاتهم وعلمهم الفيزي، مما ميزهم وجعلهم سادة ذلك الزمان، وما زال أثرهم قائماً إلى يومنا هذا في هتي مجالات العلم والمعرفة.

وسنحاول في هذا الفرع أن نتطرق إلى أفكار أكبر مفكرين عرفتهم الحضارة اليونانية في مجال الاقتصاد وبالتحديد في نظرية القيمة وذلك فيما يلي:

أولاً، أفكار افلاطون في القيمة

تعتبر الفترة الزمنية التي عاشها افلاطون (428 - 347) قبل الميلاد من الميع فترات الحضارة اليونانية، وبالأخص الفكرية منها، وافلاطون لم يكتب في الاقتصاد كتخصص، ولكن آثاره الاقتصادية جاءت متضمنة في كتابه المشهور "الجمهورية" الذي يتكلم فيه عن المدينة الفاضلة، وقد جاءت أفكاره حول القيمة في معرض كتابته عن العمل كمنشأ للقيمة ولتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما ظهرت أفكاره عن القيمة بشكل أكثر وضوح عندما تكلم عن النقود ووظائفها، وسنتطرق بشيء من الاختصار إلى أهم أفكار افلاطون على القيمة المتضمنة في تقسيم العمل والنقود وذلك فيما يلي:

١. العمل وتقسيمه أساس لمعاملة القيم:

يرى افلاطون بأن العمل هو الذي يوجد الأشياء ويجعل له قيمة معينة، وبالرغم من أنه كان كعامة اليونانيين، يحتقر العمل البدوي ولا يقيمه ويمجد العمل الفكري ويرفعه، ولذلك كان يعتقد بأن قيم الأموال إنما هي التي ينتجها المفكرون والفلاسفة، وبالرغم من هذا فإنه نادى بتقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وقد برز هذا الرأي باعتقاده بأن الأفراد يتفاوتون من حيث المواهب ويختلفون من حيث الكفاءات وبناء على هذا التصور رأى افلاطون بأن يتخصص كل فرد في مهنة معينة تتكامل مع مواهبه، وعليه فهو يعتقد بأن هناك عوامل طبيعية ذاتية تؤهل هذا الفرد لهذه المهنة أو تلك، مما يؤدي إلى زيادة الأشياء المتمثلة في زيادة الإنتاج، وقد تناول كل من المفكر العربي الإسلامي ابن

خلدون والمفكر الفريسي آدم سميث فكرة تقسيم العمل وطورها حتى أنها أصبحت سببا في الشهرة اللاحقة لأدم سميث.

ب. أنواع القيمة عند افلاطون:

لقد توصل افلاطون من طريق افكاره في مجال النقود إلى معرفة أنواع القيمة الذاتية والتبادلية، وإن لم يتمم في تحليل هذين النوعين إلا أنه أتى على ذكرهما.

وأهمية النقود في رأي افلاطون لا تأتي نتيجة للمصنعة المصنوعة منه وإنما من الدور العام الذي تؤديه في التبادل وقد توصل افلاطون إلى طرح الأفكار التالية في مجال النقود:

1. النقود وسيط للتبادل.
2. للنقود قيمة ذاتية وقيمة تبادلية.
3. أنكر افلاطون التعامل بالنقود الذهبية والفضية خوفاً من اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية المصنعة وإهمالهم للقيمة التبادلية فتفقد النقود دورها الحقيقي.
4. اقترح افلاطون نقوداً صورية تستعمل خصيصاً للتبادل وتكون قيمتها الذاتية مستقلة تماماً عن قيمتها التبادلية.

وهكذا نلمس الخصوصية التي تتميز بها أفكار افلاطون في هذه الحقبة المبكرة من الزمن ولا سيما في معرفته للقيمة الذاتية والقيمة التبادلية للنقود بالإضافة إلى تقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاج.

ثانياً، أفكار أرسطو في القيمة

يتميز أرسطو من خيرة المفكرين الذين جمع جمعهم الفكري في الحضارة اليونانية، وأرسطو وأفلاطون يشتركان في رؤيتهما للأخلاق والفلسفة التي كانت تعتبر أم العلوم، ويختلفان في كثير من الأمور الأخرى.

ويتميز الفكر الاقتصادي لأرسطو بانتقاله من الوصف والتعميم والتجريد إلى التحليل والتفصيل، وفي هذا يقول الاقتصادي الفرنسي ريمبار: "أرسطو أول من تطرق فعلاً إلى التحليل الاقتصادي"⁽¹⁾.

وقد عرف أرسطو الاقتصاد في ذلك الزمان بأنه علم الثروة وقدم بعض المساهمات في القيمة والأسعار، حيث عرف أرسطو القيمة وأنها من خلال تحليله للنقود ووظائفها، وقد جاءت أفكار أرسطو في النقود والقيمة كما يلي:

١. وظائف النقود عند أرسطو:

- (1) النقود مقياس للقيمة.
- (2) النقود وسيلة لاختزان القيم.
- (3) وسيط التبادل.

ويتبين من هذه الأفكار أن أرسطو تفرض للقيمة وإن لم يقدم مفهومها لها إلا أنه اعتبر أن النقود مقياس للقيمة.

كما اعتبرها مخزن للقيم، وهذا يعني أن له تصوراً من مفهوم القيمة، ومن هذا يتبين أن أرسطو توصل إلى التمييز بين نوعين من القيمة نذكرهما باختصار فيما يلي:

(1) ليوب شفير، تاريخ الفكر الاقتصادي، لبعة مصر، القاهرة، 1996، ص 23.

يرى أرسطو أن لكل سلعة قيمتان قيمة الاستعمال وقيمة التبادل وهما:

(1) قيمة الاستعمال،

وتعبر عن كمية الإشباع الذي يتحصل عليه نتيجة استهلاكه أو استخدام السلعة فالحذاء مثلاً يكون له قيمة استعمال نتيجة لبسه أي الإشباع الذي يعطيه الحذاء لمن يلبسه.

(2) قيمة التبادل،

وهي القيمة المحصل عليها نتيجة مبادلة السلع بعضها ببعض، كالقيمة المحصل عليها نتيجة مبادلة الحذاء بغيره من السلع⁽¹⁾.

ومن هذا التحليل يتبين بأن اليونان عرفوا القيمة وحاولوا التمييز بين أنواعها.

الفرع الثاني، القيمة والأسعار في الحضارة العربية الإسلامية

لقد تناول فقهاء الإسلام موضوع القيمة في معرض مناقشتهم للنقود والأسعار، وقد لا يخلو كتاب من أمهات كتب الفقه في شطر المعاملات المالية من التمرس لهذه الظاهرة، غير أن القيمة بمفهومها الاقتصادي تم مناقشتها من طرف المفكر الإسلامي تقي الدين ابن تيمية، والفكر موضوع البحث عند الرحمن بن خلدون.

(1) محمد حركات، مرجع سابق، ص 21.

وسنركز في هذا الفرع على أفكار ابن تيمية في القيمة والتسمير وبعض المفكرين الآخرين، أما المفكر عبد الرحمن ابن خلدون فسنفرد له مبحثا خاصا، وسنتناول هنا في النقاط التالية،

أولا ، العمل مصدر للقيمة

يعتبر العمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي مصدر لكل القيم والتقييم، وقد أكد القرآن الكريم على العمل كمصدر للقيمة والتقييم فقال عز وجل، (وَأَنْ تَبْسُرَ لِلْإِنْسَانِ لِمَا سَعَى ♦ وَأَنْ سَعْيُهُ سَوَاءٌ يَرَى ♦ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى)⁽¹⁾.

وقد جاء في الأثران مصرين الخطاب كان يقول، "إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول إنه حرفة فإن قالوا لا سقط من عيني"⁽²⁾.

أما المفكر التولمي الطاهر بن عاقر فقد اعتبر العمل مصدرا أساسيا لقيم الأشياء وتكوين الثروات وهو في اعتقاده واجب على كل قادر عليه، وفي هذا يقول، "وأما العمل فهو وسيلة استخراج منافع الأرض وهو أيضا طريق لإيجاد الثروة، بمثل الإيجار والاتجار من تدبير طرق الإثراء، والصحة لتنفيذ التدبير مثل استعمال الآلات واستخدام الحيوان، ومنه الفرس والزرع، والسفر لجلب الأقوات والسلع وقد آمن الله تعالى به فقال: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ)⁽³⁾، وقال، (يُخْرِجُونَ فِي الْأَرْضِ وَبُيُوتُونَ فِي بُيُوتِهِمْ) (4)، وقد يكون العمل صادرا من جامع المال لتحصيل أصل ما يتموله تملكا كالاحتطاب وإحياء المواث، أو تكسبا مثل مبادلة ماله بما هو أوفر وقد يكون العمل من غير جامع المال وهو العمل في مال غير العامل ليحصل بعمله جزءا من مال صاحب المال كالاجارة على عمل البدن"⁽⁵⁾.

(1) سورة النجم، الآية رقم 39 - 41

(2) صالح كركر، نظرية القيمة - تونس: مطبعة تونس، قرطاج، (بدون تاريخ)، ص 157.

(3) سورة يونس، الآية رقم 22.

(4) سورة المزمل، الآية رقم 20.

(5) محمد الطاهر بن عاقر، مقاصد الشريعة الإسلامية، المؤسسة قرطانية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 152.

وقد تجسدت فكرة العمل كمصدر للقيمة عند صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعمالهم، فهم لا يرضون أن يكونوا عالة على غيرهم، وهذا التمجيد للعمل كمصدر للقيمة دفع علماء وفقهاء الإسلام إلى كتابة مؤلفات كثيرة عن العمل.

أما الذين نظروا للعمل كمصدر للقيمة فهو العلامة ابن خلدون موضوع بحثنا، الذي يقول على سبيل المثال لا الحصر: "ثم أعلم أن الكسب إنما يكون في السعي في الاقتناء والقصود إلى التحصيل فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوه قال تعالى: "فابتغوا عند الله الرزق"⁽¹⁾، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسب ومتمول، لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني وإلا لم يحصل ولم يقع به الاقتناع"⁽²⁾.

ويتضح من هذه الصورة المصغرة أن العمل هو مصدر القيمة في الحضارة العربية الإسلامية، وسيوضح الأمر أكثر عند تعرضنا لدراسة القيمة والأسعار عند ابن خلدون.

ثانياً: نطاق القيمة عند ابن تيمية

يرى شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية أن القيمة تتحدد بالإضافة إلى العمل المبذول من طريق المرض والطلب وما يكمن وراءها من ندرة للسلع، وكذلك إلى ما أحمله السلع من خصائص كالجودة ورغبة الناس في اقتنائها، ثم ما يظهر من عوامل أخرى كابتغاء الربح الفاحش الذي يؤدي إلى ظهور الاحتكار بخصي أصنافه.

(1) سورة المنكرات، الآية رقم 29.

(2) الطنطا، مرجع سابق، ص 36.

إن ابن تيمية يشترط في تحديد القيمة من طريق العرض والطلب التراضي والقبول من حرية واختيار، ولا يقتصر تحديدهما على جانب واحد العرض أو الطلب، كما لا تدخل أطراف أخرى في تحديدهما، أي أن القيمة تتحدد وفقاً لظروف العرض والطلب وحسب التعامل بالنقد الفوري، بالإضافة إلى عوامل ذاتية للمعاملين كالمخاطق والثقة في التعامل والرفعة في مثوية الله بعدم رفع الأسعار بغية الإضرار بالإناس.

وقد هزأ ابن تيمية فكرة تحديد القيمة من طريق العرض والطلب المتوافر فيها، وما ذكرناه من الشروط الخارجية والذاتية، توافرها شروط أخرى خاصة بمعرفة منفعة السلعة وجودتها من حيث اتباع مقاييس ومعايير التصنيع المتعارف عليها، وهدم احتلالها بما يقلل من كفاءتها ونفعها، أو تضمينها لبعض الميوب أو أعطائها على غير ما تعرف هوألقه إلا بعد الشراء⁽¹⁾.

ثالثاً، الأسعار

لقد تعدد مفهوم الأسعار عند فقهاء الإسلام نتيجة لزيارة بحوثهم ودراستهم لحكمها وشروطها، وما يجوز فيه ولا يجوز، وسنتطرق إلى بعض هذه التعاريف بقصد الاطلاع على هذا الشراء في مفهوم التفسير، فقد عرفه القاضي البيضاوي بقوله: "القيمة التي يبيع البائع عليها في الأسواق والتفسير بتفسيرها"⁽²⁾.

وعرفه إمام الحرمين في كتابه الإلهام: "إثبات إبدال الأشياء" وأصناف: الأسعار كلها جارية على حكم الله تعالى، إذ السعر يتعلق بما لا اختيار للعبد فيه، من هزة الوجود والرغاء وصرف المهمل والسواقي وتكثير الرفعات وتقليلها"⁽³⁾.

(1) ربيع محمود، مرجع سابق، ص 257.

(2) صالح كركر، مرجع سابق، ص 182.

(3) أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم، الفرائج، المطبعة العلمية، القاهرة، 1982، ص 48.

ويتبين من هنا أن فقهاء الإسلام قد عرفوا التسمير وأعطوا له مفهوما اقتصاديا لا يختلف عما توصل إليه الفكر المعاصر، فمفهوم الفكر الإسلامي الأحمد نكري في كتاب دستور العلماء للتسمير يبين بكل وضوح المستوى الذي وصله الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك الحقبة حيث يقول: "التسمير هو تقدير ما يباع به الشيء طعاما أو غيره ويكون خالاه أو رخصا"⁽¹⁾.

أما التحليل الاقتصادي للتسمير والذي عرف مناقشات كثيرة وصلت لحد التناقض في الأفكار وذلك بين مختلف المذاهب الفقهية، فهي تتعلق بكيف يتم التسمير، وهل هو تابع للمرض والطلب أم هناك عوامل أخرى تدخل في تحديده، ومتى يحق للدولة التدخل في التسمير، وهل هذا التدخل هو مطلق يكون من وظائفها أم هناك ظروف تفرض عليها التدخل.

إن هذه الأسئلة وغيرها تمت مناقشتها باستفاضة كبيرة، ولعل الرجوع إلى ذكر اختلافات الفقهاء والمذاهب في هذه القضية يخل بهدف هذا البحث، ولذلك فسوف نقتصر على دراسة هذه الظاهرة عند الفكر ابن تيمية الذي نعتقد بأنه أحاط بالموضوع بشكل أقرب إلى التحليل الاقتصادي المعاصر للتسمير.

رابعاً: التسمير عند ابن تيمية

يعتبر كتاب الحمصة لابن تيمية من أهم الكتب في الفكر الاقتصادي التي تناولت فكر السوق بعد كتاب أحكام السوق لابن عس، وذلك من حيث التنظيم، وتسير الأسواق والحقوق والواجبات المترتبة على المتعاملين في السوق، بالإضافة إلى التعرض إلى كثير من التحاليل الاقتصادية فيما يخص القيمة والأسعار، وسنحاول أن نختصر أفكار ابن تيمية في ظاهرة التسمير في النقاط الآتية:

(1) ملاح كركر، نفس المرجع السابق، ص 180.

ب. ضرورة التدخل في التسعير

بالرغم بأن ابن تيمية يقرر بأن الأصل في التسعير هو الحرية الاقتصادية في السوق، حيث تفاصيل العرض والطلب إلا أنه يعدد بعض الحالات التي يجب التدخل فيها لتحديد الأسعار، وهذه الحالات هي تلك التي تخرج عن الواعد السوق وتنحرف عن أصول العرض والطلب وتسبب الضرر للمتعاملين في السوق وسنحاول أن نذكر بعض أهم هذه الحالات في النقاط التالية:

1. حالة الحصر والاحتياج

يقول ابن تيمية: "لمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهذا يجب عليه بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله." (1)

وبلا هذه الحالة يجوز للموالة أن تتدخل لدى أصحاب السلع لبيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل، ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره. (2)

2. حالة الاحتكار

في حالة ظهور الاحتكار تنتفي حرية التسعير لما يظهر من ضرر بالناس ولذلك يرى ابن تيمية أن تتدخل الموالة من طريق التسعير لرفع هذا الضرر وإلزام المحتكرين بالعودة إلى ظروف السوق الطبيعية وبلا هذا يقول: "هَذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي

(1) ابن تيمية، الفتاوى، مرجع سابق، ص 16.

(2) نفس المرجع السابق، ص 15.

← **الفئة القيمة بالنفساء بين ابن خلدون ولدم سميث**

أن المحتكر يبيع ما فضل قوته وقوت أهله على اعتبار المصير في ذلك فنهائ عن الاحتكار فإن رفع التاجر فيه إليه ثانيا حبسه ومزوره⁽¹⁾.

3. حالة تواطؤ البائعين،

يعتبر ابن تيمية تواطؤ البائعين وتآمرهم على المشتريين واتفاقهم على رفع الأسعار أو التخصيص في بيع السلع بفرض التحكم في أسعارها واحتكارها، من الأمور التي تستدعي تدخل الدولة لإزالة الظروف الطبيعية للسوق ورفع الضرر على الناس من طريق التمتعير، وفي هذا يقول ابن تيمية، "فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قدره أولا، وكذلك منع المشتريين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا"⁽²⁾.

المطلب الثاني،

القيمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي-

لقد بقيت نظرية القيمة غير واضحة المعالم في الحضارات السابقة للحضارة الغربية، ولما اتسمت معالم النظام الرأسمالي، وأصبح الاقتصاد يدرس كعلم جديد مستقل، برزت الدراسات حول القيمة بقوة وأخذت القسط الأوفر من الاهتمام، حتى كاد علم الاقتصاد أن يسمى بعلم القيمة، ولقد تطورت القيمة وأخذت مكانتها في دراسات الاقتصاد السياسي عند الكلاسيك، ومن بعدهم أنصار المدرسة الحديثة، وسنتناول أهم هذه الأفكار في الفروع التالية،

الفرع الأول، القيمة عند الكلاسيك

يعتبر الكلاسيك هم الرواد الذين درسوا القيمة وطوروها في المصير الحديث، حتى أن المفكر آدم سميث قد نال شهرته الكبيرة من دراسته للقيمة،

(1) نفس المرجع السابق، ص 49.

(2) ابن تيمية، صفة، مرجع سابق، ص 27.

ولذلك فإننا سنفرد له مبحثاً خاصاً لأهمية فكره في القيمة ولكي يسهل علينا مقارنتها بفكر ابن خلدون موضوع بحثنا.

إن آدم سميث لم يكن الوحيد الذي درس القيمة، بل هنالك من سبقوه في المجال من الكلاسيك، كما افكر "وليام بيتي" الذي كانت بصماته الخاصة في القيمة ظاهرة والتي انتقلت إلى آدم سميث، أما المفكر الاقتصادي الكلاسيكي ريكاردو فإنه ساهم في إبراز نظرية القيمة بشكل علمي كبير، وقد استكملت دراسة القيمة عند الكلاسيك عند ألفريد مارشال، وسنحاول أن نتطرق إلى القيمة عند أهم مفكري الكلاسيك في النقاط التالية:

أولاً: القيمة عند وليام بيتي

يعتبر وليام بيتي من أوائل الكلاسيك الذين تطرقوا إلى القيمة، ذلك أن بيتي ارتكز على عنصر العمل والأرض، واعتبرا هما أساس الثروة، وذهب إلى الاعتقاد بأن قيمة المبادلة بين السلعتين تعبر عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض، وهو يشكك في أن يكون ثمن السلعة تعبيراً دقيقاً عن مقدار ما تحتويه كل سلعة من العناصر الطبيعية، وكان مصدر شك وليام بيتي نابهاً من تغير النقود، فهو يعتقد بأن القيمة الحقيقية تتركز على قيمة الذهب والفضة، وهذه معرضة للتغير بين الحين والحين، كذلك تتغير بتغير المكان، أما عنصر العمل والأرض في رأي وليام بيتي فهما ثابتان ولذلك فهما الأصلح لتكونا مقياساً للأشياء.

إن عنصر العمل وعنصر الأرض من الصعب أن يجمع بينهما ليكونا وحدة صالحة للقياس، وهذه الصعوبة فطن إليها وليام بيتي الذي لاحظ عدم التجانس بين هذين العنصرين، فحاول التفكير في حل هذا الإشكال عن طريق ضم أحدهما للآخر، ولكنه لم يوفق في ذلك.⁽¹⁾

(1) سجد الفجار، مرجع سابق، ص 175.

ويمكن أن نستخلص من هذه الأفكار أن وليام بيتي قد حاول معرفة القيمة وتحليلها، وإن كان قد أخفق في الوصول إلى المقياس الحقيقي للقيمة إلا أنه عرف بأن هناك قيمة نقدية غير ثابتة فهي معرضة للتغير مع الزمان والمكان، فهي قيمة مرضية، وهناك قيمة حقيقية كامنة في السلعة وهي غير خاضعة لتقلبات السوق.

ثانياً، القيمة عند ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو ثاني رائد من رواد الفكر الكلاسيكي بعد آدم سميث. وقد اهتم بدراسة مشكلة التوزيع التي تقوم على افتراض منحصر المنافسة، على فكرة محدودية الأرض، حيث أمكن لهذه النظرية أن تقبوا وضعها التجريدي والمطلق كممرحلة هامة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي^(١).

وسنتناول أهم أفكار المفكر ريكاردو في النقاط الآتية:

١. نظرية العمل كمقياس للقيمة عند ريكاردو

لقد كان ريكاردو من الذين يرون بأن العمل هو الأساس الملائم لتفسير القيمة، أي أنه كان مؤيداً لأدم سميث في هذا الأساس.

وقد عرض ريكاردو أفكاره في القيمة في كتابه: "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وقد تميز ريكاردو عن آدم سميث بعدم التناقض في تفسيره للقيمة فقد أقر وثبت على أن العمل التي تتضمنه السلع هو أساس تقييم الأشياء.

ولقد حاول ريكاردو بأن يجد الصلة بين المنفعة، القيمة والعلاقة بينهما، وتوصل بذلك إلى أن المنفعة صفة عامة لا بد من توافرها في السلع حتى تصبح ذات قيمة، والسلع التي لا منفعة فيها لا قيمة لها.

(١) كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، (الإنكليزية)، ص 185.

« L'utilité n'est donc pas la mesure de la valeur d'échange, bien qu'elle lui soit absolument essentielle. Si une marchandise n'avait aucune utilité, en d'autres termes, si elle ne contribuait en rien à notre satisfaction, elle serait privée de sa valeur d'échange »⁽¹⁾.

ومتى استوفت السلعة صفة المنفعة يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع الأولى وهي التي يمكن زيادة الكمية الموجودة منها مثل السلع الأثرية لأن قيمتها لا تتحدد من كمية العمل الموجود فيها، ولكن من ندرتها، والنوع الثاني من السلع هي تلك التي يمكن زيادة كميتها عن طريق العمل البشري.

وهذه الأخيرة هي التي ركز عليها ريكاردو في تحديد وتفسير قيمة مبادلتها بكميات العمل المبذول في إنتاجها.

وقد توصل ريكاردو إلى أن قيمة المبادلة لتوقف على كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة وليس العمل الذي تبادل به السلعة كما هو الحال عند آدم سميث، وبالفهم أن ريكاردو اعتمد على العمل لتفسير القيمة إلا أنه رفضه كمقياس للقيمة لخصومه لتعليقات في قيمة مبادلتها.

إن ريكاردو ناقش بالإضافة إلى ما سبق ذكره عنصر رأس المال واعتبر العمل المبذول في الآلات وأدوات الإنتاج عملاً مدخلاً في تحديد القيمة، أما عنصر الأرض فقد أرجعه ريكاردو إلى الإحاطة بنظرية الربح، وقد توصل أن هذا العنصر يدخل فقط عندما يساهم الربح في إنشاء قيم الأشياء، فإذا لم يدخل الربح في ثمن السلعة فإن عنصر الأرض لا يمكن أن يؤخذ على قيمة مبادلتها.

(1) Ricardo, op - cit - P52.

الفرع الثاني: القيمة عند المفكرين الرأسماليين بعد آدم سميت

بعد أن أسس آدم سميت نظرية القيمة، وجاء بعده ريكاردو الذي حاول أن يجيب على بعض التناقضات التي وقع فيها آدم سميت بدأ بكثير من المفكرين في النظام الرأسمالي التطرق إلى نظرية القيمة وتفسيرها حسب الظروف والمعطيات الفكرية المتوفرة، وسنحاول أن نلقي نظرة مختصرة على أهم المفكرين الذين تناولوا القيمة بعد آدم سميت وريكاردو حتى تتضح الصورة وتتسع المقارنة مع فكر ابن خلدون في القيمة وهذا في النقاط الآتية:

أولاً: المنفعة كأساس للقيمة عند دي كونديلاك

بعد أن أصبحت نظرية العمل والتكلفة غير مقنعة للكثير من المفكرين في تفسير القيمة، ظهرت في القرن الثامن عشر نظرية المنفعة في القيمة، وكان دي كونديلاك من الأنصار الأوائل الذين أبدوا فكرة تحديد قيم الأشياء من طريق منفعتها، أي أن الطلب على سلعة ما يتوقف المنفعة المستمدة منها⁽¹⁾، وتركز هذه النظرية على أن منفعة السلعة هي التي تحدد قيمتها⁽²⁾.

وإيماناً بفكرة هذه النظرية فإن أنصارها صنّفوا الحاجات الإنسانية إلى حاجات أساسية مثل الطعام والشراب وما في حكمهما، والحاجات الاجتماعية مثل الثقافة والرعاية الصحية، وهذه الأخيرة التي تعتبر ثانوية.

وحسب هذه النظرية فإن الحاجات الأساسية التي تشكل المأكل والمشرب والملبس والمأوى تشكل أكبر منفعة، وبالتالي يجب أن يكون لها قيمة قصوى، بينما تقل قيمة الحاجات الأخرى ثم الأخرى وهكذا، بحيث تكون السلع الكمالية أدنى القيم لأنها تهمل المنفعة الدنيا عندما تلبى الحاجات الثانوية والأخيرة في سلم الحاجات.

(1) إبراهيم أحمد الشاذلي وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

(2) محمد سعيد قنابسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، 1981، ص 98.

ثانياً، نظرية القيمة عند جيمس ستوارت ميل

يقول جيمس ستوارت ميل: "إن العمل الحي وحده لا يضيف أي قيمة جديدة، وإنما يشترك في ذلك مع عناصر الإنتاج الأخرى كالألات والمواد الأولية"⁽¹⁾.

إن مائع الأحذية وهو مصنع الحذاء باستخدام عمله الحي يستخدم كذلك المواد الأولية كالمجلود والإبر والدهن وغيرها، ولهذا فإن القيمة التي يكتسبها الحذاء المصنوع هي أكثر من تلك القيمة التي شكلت مواد صنعها، فإذا كانت قيمة المواد الأولية وغيرها قد بلغت ثلاثين وحدة وبيع الحذاء بستين وحدة فإن الفرق بينهما المساوي لثلاثين وحدة يشكل القيمة المضافة على القيمة الاستهلاكية لمعد من المواد الأولية.

وحسب رأي ستوارت ميل فإن العمل ورأس المال المشاركون في صناعة الحذاء قد اشتركت في إيجاد هذه القيمة المضافة الجديدة، غير أن هذه النظرية تعتبر من العوامل المشاركة في إيجاد هذه القيمة المضافة هي عمل ميت لا يضيف أي قيمة جديدة وإنما العمل هو العنصر الوحيد الذي ينقل قيمة هذه العناصر كما هي دون زيادة للسلسلة الجديدة، ولكنه يضيف إليها خلال عملية التصنيع القيمة الجديدة.

والملاحظ أن المبادئ التي اعتمدها هذه النظرية لم تلق صداً واسماً بين علماء الاقتصاد السياسي المتبعين لنظرية القيمة، وقد اعتبروا أن ما يسمى بعمل ميت لا يضيف قيمة جديدة، تتحكم السوق في أسعاره، وأن أسعار هذه العناصر هي التي تتخذ أسساً في تحديد تكاليف الإنتاج، ولهذا فإن هذه النظرية في نظر الكثير من المحللين تترك مسألة تحديد القيمة والسعر تدور في حلقة مفرقة.

(1) محمد سعد قاضي، مرجع سابق، ص 101.

يُعتبر الاقتصادي الفريد مارشال من بين الرواد الأوائل الذين تكلموا عن القيمة في القرن العشرين، وقد حاول الفريد مارشال تخصيص ما جاء من أفكار في القيمة لكي يصوغ نظريته التي تعتمد بشكل أساسي على السعر في المدى القصير والطويل، حيث يستنتج الفريد مارشال بأن نظرية العرض والطلب في القيمة تكون صحيحة إذا ارتكزت على التغيرات التي تطرأ على السعر في المدى القصير ذلك لأن تغيرات السعر في المدى القصير ترتبط بتغيرات العرض والطلب في السوق.

أما الشطر الثاني من النظرية فيعتبر تحديد الأسعار في المدى الطويل هو تكاليف الإنتاج لأن الأسعار في نظر الفريد مارشال تستقر في المدى الطويل بفعل تكاليف الإنتاج.

إن الفريد مارشال يتوصل في نهاية صياغة نظرية القيمة إلى القول بأن قيمة السلعة لتحديد بالإضافة إلى العمل المبذول في إنتاجها، جهد صاحب رأس المال والجهاز الإداري وكذلك الدور الذي يقوم به رأس المال المدفوع في عملية الإنتاج.

ويرى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل أنه إذا كانت القيمة تحد التعبير الواضح عنها، ومقياسها المحدد في الثمن وحده، فإن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى هذا الموضوع يجب أن يدرس كنظرية للثمن وليس كنظرية للقيمة مما يساعد على عرض المبادئ الأساسية فيه بوضوح أكبر ويتحدد أدق⁽¹⁾.

أما الاقتصادي الأمريكي سامويلسون فينتقل من تاريخية السلعة، حيث يرتبط ظهورها مع وجود الإنسان، والإنسان يختلف في ميولاته ومهاراته مما يؤدي إلى التخصص في العمل الذي يظهر عليه بالضرورة التبادل، الأمر الذي يكسب السلع قيمة معينة.

(1) أحمد جامع، جد الله قصودي، أصول الاقتصاد، دار الفتاة، الجامعة القاهرة، 1993، ص 214.

إن سامو ويلسون يعتبر بأن سعر السلعة في السوق يتحدد بفعل قوانين العرض والطلب والمنفعة الحدية وتكاليف الإنتاج، وكان سامو ويلسون يحدد القيمة بكل العناصر الجزئية التي حددت بها القيمة عند الاقتصاديين السابقين له.⁽¹⁾

المطلب الثالث،

القيمة في النظام الاشتراكي-

لقد قام أنصار الفكر الجديد في أوروبا، والذي انطلق من مساهمات الرأسمالية، والإمبريالية بنقد الشعوب، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والحرية الاقتصادية الطائفة، والمنافسة الهدامة، وجشع الرأسمالي واستغلاله لضعف العامل وسلبه لمفاهيم القيمة التي ينتجها بكده وعرقه.

هذه الضمائم وغيرها كانت المنطلق الذي ارتكز عليه رواد الفكر الاشتراكي الذين وجدوا في الملكية العامة والتخطيط الاقتصادي ومعالجة التوزيع، العناصر الإنسانية لاقتصاد عادل ينال الكل فيه حسب عمله ويقدم الكل فيه حسب قدرته.

إن الفكر الاشتراكي كما هو معلوم ينقسم إلى فكر اشتراكي مثالي طوباوي وفكر اشتراكي علمي، وقد برزت نظرية القيمة عند رواد الاشتراكية العلمية وبصورة خاصة عند كارل ماركس، ومنحاول أن نتناول هذه النظرية عند هذا الأخير في الفروع التالية،

(1) سامو ويلسون، علم الاقتصاد، الجزء الأول، ترجمة مصطفى موق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 146.

الفرع الأول: نطاق القيمة عند كارل ماركس

في الخامس من مايو عام 1818 ولد كارل هنريخ ماركس من أسرة برجوازية يهودية في مدينة ترير الألمانية، درس بجامعة بون 1830 وجامعة برلين 1836 وتخرج منها في عام 1841 بشهادة الدكتوراه، من أهم مؤلفاته "رأس المال"، هذا الذي طرح فيه أفكاره ولا سيما الاقتصادية منها⁽¹⁾.

لقد كان سلاح كارل ماركس في الهجوم على الرأسمالية هو القيمة، وبالرغم من أن ماركس قد اعتبر أن العمل هو أساس القيمة إلا أنه كان يختلف مع الكلاسيك وخاصة آدم سميث وريكاردو في مفهومه للعمل، فالمعمل في نظر كارل ماركس هو العمل الاجتماعي، وهو مصدر القيم وهو الضروري لإنتاج السلع والخدمات.

ولهذا فقد انطلق كارل ماركس في نقده للرأسمالية من كون الرأسمالي يشتري قوة العمل الإنتاجية بأجر لا يزيد على ثمن الأضياء الضرورية اللازمة لمعيشة العامل عند حد الكفاف.

ويذهب في تجميعه لقيمة السلعة بالعمل الذي تتضمنه، أي بمدة الساعات التي استغرقها تحويل السلعة، وتقاس هذه القيمة بالزمن الاجتماعي، لا بالزمن الحقيقي، أي بالزمن الذي يتضمنه العامل كمتوسط لإنتاج السلعة على أساس وجود مستوى معين من وسائل الإنتاج التي يستعملها المجتمع.

ولقد ضرب مثلا لتوضيح هذه الفكرة مفاده أنه عندما يقضي عامل خمس ساعات في صناعة السلعة (أ)، وأربع ساعات لصناعة السلعة (ب)، نقول بأن السلعة (أ) تزيد عن السلعة (ب) بمساعة من الزمن فكل السلع المنتجة ما هي إلا تراكم العمل البشري الذي يعتبر أساس الإنتاج.

(1) رائد قيرايو، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة 1996، ص 144.

ومن هذه الفكرة بدأت تتبلور نظرية فائض القيمة عند كارل ماركس حيث يعتبر أن الفرق بين قيمة السلعة وما يحصل عليه العامل من أجر مقابل اشتراكه في إنتاجها هو فائض يختلسه الرأسمالي تحت بنود معينة منها الربح أو الربح أو المائدة، وسنوضح هذا أكثر في الفرع التالي:

الفرع الثاني: نظرية فائض القيمة

ينطلق كارل ماركس كما أشرنا من قبل من أن العامل عندما يقوم بإنتاج سلعة ما يفترض أنه يتقاضى أجر المثل أي قيمة معينة، غير أن الرأسمالي لا يقدم للعامل إلا أجراً أقل مما كان يمكن الحصول عليه، والفرق بين قيمة السلعة المنتجة والأجر المدفوع يشكل فائض القيمة.

ومن هذا فإن ماركس يحدد فائض القيمة في الفرق بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في إنتاجها، وهذا الفارق هو الذي يذهب إلى الرأسمالي في صورة أرباح وفائدة، ويعزو ماركس هذا الظلم إلى قانون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج⁽¹⁾.

إن كارل ماركس ينظر إلى الرأسمالي على أنه استغلالي فاحش لأنه يظلم العامل الذي لا يمكنه إلا قوة عمله إلى بيعها له بأجر لا يتناسب مع الجهد المبذول، وهكذا يحصل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة السلع المنتجة وقيمة الأجر المدفوع، وهذا الفرق يسمى بفائض القيمة.

إن نظرية فائض القيمة تعتبر أهم ما توصل إليه الفكر الماركسي في النظرية العامة، وهناك نظريات أخرى تفسر كقوانين لنظرية فائض القيمة لذا نذكرها باختصار في الفرع التالي:

(1) جان باي، ترجمة شرين حطاف، عبد الجليل حاتم، القوانين الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي، مكتبة النهضة، بغداد، 1993، ص 50.

الفرع الثالث: نظريات أخرى للقيمة في الفكر الاشتراكي

إن نظرية القيمة في نظر الفكر الاشتراكي لها مجموعة من التأثيرات السلبية على المجتمع⁽¹⁾، وتعتبر من هيوب الرأسمالية، وسنتطرق إليها باختصار فيما يلي:

أولاً: نظرية التراكم

يرى كارل ماركس أن أساس تراكم رؤوس الأموال التي لتراكم عند الرأسماليين هو فائض القيمة، وقد ذهب ماركس إلى تقسيم رأس المال إلى رأس مال ثابت أو قار وهو المتمثل في الآلات والمعدات وغيرها، ورأس مال متغير أو دالر، وهو ما يدفع منه أجور العمال، وهو في رأيه مصدر فائض القيمة.

ثانياً: نظرية التركيز

ينطلق ماركس من أن جشاعة الرأسمالي واستمالة المنافسة الهدامة والاحتكار يجعل المستثمرين الصغار ينسحبون من السوق بعد تعطيمهم، وينضمون هم كذلك إلى جيش العمال مما يؤدي إلى تركيز الأموال والثروة في يد اقلية.

ثالثاً: نظرية التغير

نتيجة لتركز رأس المال عند فئة من الرأسماليين، يتحكم في تغيير الأجور التي تعرف انخفاضاً مستمراً مقابل زيادة الأرباح وتراكم رؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظاهرة التغير التي تنس خالبيبة السكان، مما يؤدي إلى ظهور الأزمات الاجتماعية المختلفة.

(1) محمد سعد النابلسي، الاقتصاد السياسي، مكتورات جامعة دمشق، 1998، ص 112.

رابعاً، نظريات الأزمات

يرى كارل ماركس أن زوال النظام الرأسمالي هو أمر حتمي نتيجة التفاعلات التي تظهر من ما سبق ذكره من الآثار السلبية للتراكم والتركيز والتفجير، هذه الأخيرة تجعل السواد الأعظم من العمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة مما يعمد التوازن بين العرض والطلب ويظهر الكساد الذي يؤدي إلى إقفال المصانع وطرد العمال، فتزداد الأزمة تعقداً إلى أن يصل الأمر إلى ثورة العمال التي تطيح بالنظام الرأسمالي.

ولهذا نادى ماركس بأن يتحد عمال العالم ليقوموا بالثورة ضد الرأسماليين الظالمين وكان نداءه المشهور "يا عمال العالم اتحدوا"⁽¹⁾

المبحث الثاني

نظرية القيمة والأسعار عند أدم سميث

إذا كانت نظرية القيمة عند السابقين للمدرسة الكلاسيكية لم تزل والهر الحظ من الدراسة والتحصيل، لأنهم انشغلوا بمفهوم الثروة وتفننوا في تفسيرها، كما هو الحال عند التجاريين أو الطبيعيين، فإن هذا الوضع قد تغير بشكل كلي عند مفكري المدرسة الكلاسيكية، فقد برزت نظرية القيمة لتصدر الدراسات الاقتصادية آنذاك، وتكون محور المناقشات العلمية والتفسيرات المقاربية حينها والمتباعدة إلى حد التناقض أحياناً أخرى، غير أن هذه النظرية قد أخذت مكانتها في الفكر الكلاسيكي منذ ظهورها في مؤلف "ثروة الأمم" لصاحبه أدم سميث.

فالكتاب الأول من "الثروة الأمم" والذي يتضمن جوهر النظرية الاقتصادية يدور بصفة أساسية حول نظرية القيمة.

وسنحاول في هذا المبحث أن نتطرق إلى أهم عناصر هذه النظرية عند أدم سميث وذلك في المطلب الآتي،

المطلب الأول،

مفهوم وأنواع ومحددات القيمة عند أدم سميث:-

لعل أهم ما تطرقت إليه الدراسات الاقتصادية والباحثين في موضوع بالغ الأهمية مثل موضوع القيمة هو المفهوم والأنواع والمحددات، وسنحاول أن نتبع هذه المواضيع الثلاثة لنبرز من خلالها موضوع القيمة عند أدم سميث وذلك في الفروع الآتية،

قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن تبادل بها⁽¹⁾، وإن قيمة أي سلعة... بالنسبة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي لما لجميع السلع من قيمة قابلة للتبادل⁽²⁾.

لقد تأثرت نظرية القيمة عند الكلاسيك بالأفكار التي ظهرت في هذا الموضوع منذ أمد بعيد، ولكنها أخذت شكلاً ومفهوماً جديداً عند آدم سميث؛ فقد تطرق آدم سميث إلى القوى التي تحكم قيمة السلعة، وكذلك القوى التي تحكم مستوى الأجور والأرباح والربح، مما يجعل موضوع القيمة ذا أهمية بالغة في النظرية الاقتصادية.

إن آدم سميث في دراسته للقيمة لم يستقر فيها على مفهوم واحد، وإن كان المحدد الرئيسي الذي يبنى عليه هذا الموضوع هو واحد، يتمثل في العمل الإنساني، إلا أنه يرجع قيمة السلعة مرة إلى كمية العمل الذي تبادل به، ويرجعها مرة أخرى إلى كمية العمل الذي تتضمنه السلعة نفسها، ثم يعدل من نظرية العمل في أية صورة من صورها إلى مفهوم القيمة من طريق نظرية نقطة الإنتاج⁽³⁾.

يقول آدم سميث: "القيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بالعمل الذي يمكن أن يبادل بها"⁽³⁾.

(1) جون كابت جابر، ترجمة: أحمد فؤاد لميع، مجلس قوطني للفكر والفنون والأدب، الكويت، 2000، ص 80.

(2) محمد الجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، من التلمذ إلى دولة القوميين، دار النهضة العربية، 1973، ص 178.

(3) جون كابت جابر، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماني صرورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد لميع، عالم المعرفة، 2000، ص 80.

أي أن قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي يمكنه من هراتها وهذا فإن القيمة عند آدم سميث تقاس بالعمل المبذول الذي يجعلها قابلة للتبادل.

وإذا كان آدم سميث يركز في بداية تطرقه إلى القيمة على نظرية كمية العمل في القيمة إلا أنه يعيد النظر في هذه الحالة، ويقرر بأن هناك عوامل أخرى تندخل في مفهوم القيمة وهي نفقة الإنتاج، وقد ركز آدم سميث بشكل مميز على بعض هذه العوامل مثل الربح، والأجور والأرباح، وسوف نناقش هذه المواضيع في محددات القيمة عند آدم سميث لاحقاً.

الفرع الثاني: مفهوم القيمة عند آدم سميث

إن مفهوم القيمة عند آدم سميث بقي غامضاً بعض الشيء، حيث لم يترك تفسيراً واضحاً حول نظرية قيمة العمل التي طورها وسميت باسمه حتى تكأّن الشهرة الكبيرة التي اشتهر بها كانت نتيجة هذه النظرية، حيث يعتبر ملخص الدراسات الاقتصادية في ذلك الحين من مناقض مفهوم الثروة عند الفيزيوقراط، الذين ركزوا على الزراعة واعتبروا بقية القطاعات الأخرى عقيمة، وقبلها مفهوم الثروة المدنية عند التجاريين الذين اعتبروا الذهب والفضة هما المشكلان لثروة الأمة، والقطاع التجاري هو السبيل لتجميع هذه الثروة. وما حداها من القطاعات هي قطاعات هامة ثانوية عقيمة لا تضيف الكثير لثروة الأمة.

إن تخلص آدم سميث للدراسات السابقة له من نظريتها الأحادية للثروة ولقيم الأشياء وإنتاجية القطاعات، ظهر جلياً في تأكيده بأن ثروة الأمة تتمثل فيما ينتجه سكانها، أي أن هذه الثروة تكون نتيجة العمل البشري، وأن قيمة ما ينتجه البشر من سلع وخدمات إنما يقيم بما يشتمله من عمل، غير أن نظرية آدم سميث لمفهوم القيمة ركزت بشكل كبير على القيمة التبادلية، أي قيمة السلع في السوق، ووقع في حيرة في قيمة الاستعمال لبعض الأشياء الواسعة الانتشار أو الضرورية

وكيف أن أسعارها السوقية تكاد تكون منعومة وبين قيمة السلع التي تكون مناطقها
جد محدودة ويكون سعرها مرتفعاً بشكل كبير.

ولذلك فقد بقي بعض القموض في مفهوم القيمة عن آدم سميث ولا سيما
بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة، حيث استخدم العمل في أماكن متعددة
أحياناً، باعتباره مقياساً للقيمة وأحياناً أخرى باعتباره محدداً للقيمة، وقد ذهب إلى
أن العمل مقياس جيد للقيم، لأن في وحدات العمل من التجانس ما يجعله
كذلك، بعكس النقود التي تثبت قيمتها فهي معرضة للتغير بسرعة.

وفي مجمل هذه النظريات للقيمة، انكس آدم سميث إلى اعتبار العمل
كأساس لتحديد القيمة في المجتمعات البدائية، وأنه بعد تراكم رأس المال فإن
قيمة السلعة لتحديد بالإضافة إلى عنصر العمل بما يدخل عليها من نفقة الإنتاج،
وقد حاول آدم سميث أن يبين بأن نفقة الإنتاج تحتوي على سعر عوامل الإنتاج
وذلك أدخل الريح إلى جانب الأجر بالإضافة إلى ربح الأرض وهذه الأخيرة سميت
بنظرية نفقة الإنتاج.

ويوصول آدم سميث إلى هذا المفهوم للقيمة أشار بأن هذه القيمة قد تختلف
من سعر السوق أي قيمتها عند التبادل، فهذه القيمة في السوق تتأثر بالعرض
والطلب، وهناك حالة تكون فيها قيمة السلعة الحقيقية تساوي قيمتها عند التبادل
وهذا ما يطلق عليه اسم السعر الطبيعي⁽¹⁾.

(1) حازم البيلاري، مرجع سابق، ص 60.

المطلب الثاني:

أنواع القيمة عند آدم سميث-

توصل آدم سميث إلى التفريق بين نوعين من القيمة لكل سلعة، قيمة تتمثل في ما تقدمه السلعة عند استعمالها وتسمى بالقيمة الاستعمالية، وقيمة أخرى تظهر في السوق عند المبادلة وتسمى بالقيمة التبادلية، وهذا ما نتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: القيمة الاستعمالية عند آدم سميث

القيمة الاستعمالية عند آدم سميث هي تلك التي تعبر عن قيمة سلعة معينة في نظر شخص معين، فهي قيمة شخصية تتوقف على التقدير الشخصي لمنفعة التي تقدمها هذه السلعة لاستعمالها.

إن آدم سميث في تفريقه بين نوعين من القيمة لم يأت بجديد لأن هذا التقسيم عرف عبر الفكر الاقتصادي الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو وهند ابن تيمية وابن خلدون، غير أن آدم سميث لاحظ في قيمة الاستعمال ظاهرة ملفتة للانتباه، حاول إثارتها ودراستها، تتمثل في أن السلعة ذات المنفعة الكبيرة الواسعة الاستعمال قيمتها منخفضة إذا ما قورنت ببعض السلع قليلة الاستعمال قليلة الفائدة لكنها عالية القيمة. ومثال ذلك الماء والماس، فالماء الذي هو أساس الحياة لا يفتني شيء عليه من نبات وحيوان وإنسان، وإذا فقد فقدت معه حياة هذه الكائنات، قيمته جد منخفضة، أما ذلك الجماد المتمثل في الماس الذي لا يضيف للإنسان منفعة ملموسة، قيمته باهضة.

إن هذا التناقض جعل آدم سميث يعتقد بأن منفعة السلعة لا تعبر عن قيمتها، وكذلك قيمة السلعة لا تعبر عن منفعتها؛ وهذا ما يبين بأن آدم سميث اختلف بأن لا صلة بين السلعة ومنفعتها لولا ذلك المجال الذي يتركه لفتح طريق الشك حول ما يتوصل إليه.

وعليه فالأشياء التي تكون لها أكبر قيمة استعمالية هي تلك الأشياء التي تكون قيمتها التبادلية في الغالب قليلة أو شبه منعدمة، وعلى العكس فإن السلع التي تكون لها قيمة تبادلية كبيرة تكون قيمتها الاستعمالية قليلة أو شبه منعدمة.

وقد اقترب فكر سميت مع فكر الطيبعيين حول القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، حيث يلاحظ أن هذه المعالجة لفكرة القيمة تقتصر على مصطلح "استعمال" هذا المعنى الذي أصبح غير معمول به عند جمهور الاقتصاديين المعاصرين، لأنه ينطوي على فكرة التمييز بين مختلف مراتب الحاجات الإنسانية.

ويرجع هذا الاعتراض كون أن آدم سميت لم ينجح بين تصور المنفعة وبين القيمة الاستعمالية، وقد يعود هذا الإخفاق إلى ربط آدم سميت لمصطلح "القيمة" بمصطلح الاستعمال في مصطلح واحد، الأمر الذي أدى إلى إغفاء أهمية "المنفعة" بشكل يكاد يكون كلياً، وهذا أدى إلى الحيلولة دون الفصل بين النظرة الموضوعية الشخصية للقيمة الاستعمالية⁽¹⁾.

إن القطاع الصلة بين القيمة والمنفعة عند آدم سميت راجع إلى عدم إمعانه في السلع الأخرى، ولو أمكن النظر فيها لتمكن من أن يأخذ المنفعة بعين الاعتبار عند بحث العوامل التي تدخل في تحديد قيمة السلعة، غير أن آدم سميت تأثر ببعض الأمثلة كالكاء والماس ورفها من طبقة الاستثناء إلى طبقة القاعدة العامة الأمر الذي تركه يستبعد عامل المنفعة من محددات قيمة السلعة ويركز على كمية العمل ونفقة الإنتاج⁽²⁾.

الفرع الثاني: القيمة التبادلية عند آدم سميت

لقد تركز بحث آدم سميت بشكل رئيسي على قيمة الاستبدال، بعد أن صرف القيمة الاستعمالية للسلعة بأنها قيمة شخصية، ولهذا يعتقد آدم سميت بأن نظرية

(1) صمحي كرس قريضة، بحث محمد القلاء، مقامة في علم الاقتصاد، دار النهضة للطباعة و النشر.

(2) سيد القبار، مرجع سابق ص 180.

← لفكرة القيمة والمساويين ابن خلدون وادم سميث

القيمة ينصرف إلى بحث العوامل التي تحكم قيمة مبادلة السلعة في السوق بسلعة أخرى بعيدا من قيمة استعمالها.

ولهذا فإن آدم سميث يرى بأن القيمة التبادلية هي التي تحدد قيمة السلعة في السوق، وهي تماثل كمية العمل الضروري لإنتاجها وتكون قيمة التبادل هي كمية العمل الضروري للحصول على مختلف الأشياء المتبادلة.

يقول آدم سميث: "إذا بذلنا جهدا مضاعفا لصيد فزال من الجهد الذي بذله في صيد أرنب فسوف يكون من الطبيعي أن نبادل فزالا واحدا مكان أرنبين"⁽¹⁾.

وهكذا فإن من المعقول في نظر آدم سميث أن تبادل سلعة مكلفت في إنتاجها يومي عمل أو ساعتين مقابل سلعتين مكلفت إنتاج كل واحدة منها يوما واحدا أو ساعة واحدة، ويعني هذا بأن كل سلعة تبادل حسب الكمية المبذولة فيها من العمل الإنساني.

ويمكن تجسيد هذه الفكرة السابقة بشكل تحميدي كما يلي:

إذا كانت قيمة السلعة من = 200 دج وثمان السلعة ع = 100 دج

وثمان السلعة من = 50 دج، فإن قيمة المبادلة بين هذه السلع الثلاثة تكون كما يلي:

وحدة واحدة من السلعة من = 2 ع = 4 ع

وحدة واحدة من السلعة من = $\frac{1}{2}$ من = 2 ع

وحدة واحدة من السلعة ع = $\frac{1}{4}$ من = $\frac{1}{2}$ من

(1) تيسر الردابي، مرجع سابق، ص 199

ويتضح من هذا بأن آدم سميت قد اعتبر قيمة أي سلعة عندما تحدد بالنسبة لقيم السلع الأخرى، وهذا المفهوم ينصرف للبحث عن العوامل التي تحكم قيم السلع عند مبادلتها ببعضها البعض أي في إطار أسلوب المقايضة، لأن تقييم السلع من طريق النقد في رأي آدم سميت كثيرا ما يخفي وراءه أمور قد تجعل قيمة الأشياء نحو طبيعتها الحقيقية أو ما يسمى بالسعر الطبيعي حيث اعتبر بأن النقود هي حجاب يخفي ما وراءه من حقائق الأشياء *the veil of money*⁽¹⁾.

وهذا ما أدى بآدم سميت إلى اعتبار أن قيمة المبادلة هي الأساس الصحيح والممكن الذي تركز عليه دراسة قيمة الأشياء، وعرفها بأنها ما تحوزه سلعة ما من قوة في مدد شراء السلعة الأخرى.

واستنادا إلى التحليل السابق نرى بأن آدم سميت قد جعل من العمل الإنساني أفضل مقياس في تحديد قيم الأشياء، غير أنه بين بأن العمل وحدة لتحديد وحيد للقيمة لا يصلح إلا للمجتمعات البدائية، وأنه بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع، حيث يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى بجانب عنصر العمل.

المطلب الثالث

محددات القيمة عند آدم سميت-

لقد اشتهر آدم سميت بنظرية القيمة، وقد لاحظنا من خلال دراستنا لمفهوم القيمة منه في المطلب الأول أنه ركز بشكل كبير في مفهومه للقيمة من العمل الإنساني حيث اعتبره في بداية الأمر أنه العنصر الوحيد لقياس قيم السلع والبضائع إلا أنه تراجع وأوضح أن للقيمة محددات بالإضافة للمحدد الرئيسي المتمثل في العمل، وهذا ما سنتناوله فيما يلي،

(1) سيد القجار، مرجع سابق، ص 181.

الفرع الأول: العمل كأساس لتحديد القيمة

يعتبر آدم سميت قيمة أي شيء هو العمل المتمثل في الكد والماء الذي يمانيه هذا الشخص في سبيل استحواله عليه.

ويعني هذا أن قيمة السلعة بالنسبة للشخص الذي لا يريد استهلاكها، أو استعمالها بنفسه ولكنه يريد أن يبادلها، تتحدد بكمية العمل الذي يبادل به السلعة، والعمل هو المقياس الحقيقي لقيمة مبادلة السلعة بكل المبلغ.

ويوضح آدم سميت هذه الفكرة بقوله أن القيمة الحقيقية لقطار من القطن مثلا تحدد بكمية العمل الذي يبادل به، فإذا كان قيمة هذا القطار هو شهر كامل من العمل الإنساني فإن هذه هي القيمة الحقيقية لهذه السلعة.

إن آدم سميت قد فرق بين أنواع من العمل الإنساني تناولها فيما يلي:

أولاً: العمل الآلي-

يعرف آدم سميت العمل الآلي بأنه هو ذلك الجهد الإنساني الذي يبذل في حينه أو بشكل مباشر في العملية الإنتاجية، بحيث ينتج منه إضافة معينة تقدم نفعاً معيناً من خلال استتمائه بشكل مباشر أو غير مباشر. أي أن العمل الحاضر أو الآلي كما يسميه آدم سميت هو ذلك الجهد البشري الذي يدخل بصفة آنية مباشرة كعنصر من عناصر إنتاج السلعة.

ثانياً: العمل الماضي-

العمل الماضي هو ذلك الجهد البشري السابق الذي بذل في عملية إنتاجية سابقة وأدى إلى تشكيل أو خلق شيء مادي لم يكن موجوداً.

ويتبين من هذا القول أن العمل الماضي في نظر آدم سميت هو ذلك العمل المتراكم في الأشياء التي سبق إنتاجها في زمن ماضي، وهي الآن ضرورية لإنتاج (أشياء) سلع وخدمات آتية، وكل الأشياء التي يستعملها البشر لا بد وأن يكون قد تراكمت فيها أعمال إنسانية سابقة.

وهكذا يدخل العمل الإنساني في تشكيل القيم المادية عند آدم سميت حيث كل الإنتاج جديد لا بد له من عمل آني وصل ماضي لكي يتفاعل بقيمة عناصر الإنتاج مع هذا العمل البشري فينتج سلعة جديدة تؤدي وظيفة معينة، وتضع رغبة بشرية معينة.

وكما أن آدم سميت ركز بشكل كبير على العمل المنتج والعمل غير المنتج وسنحاول أن نوضح رأيه بهذا النوع من العمل وذلك فيما يلي،

ثالثاً، العمل المنتج والعمل غير منتج عند آدم سميت-

تتلور فكرة آدم سميت إلى العمل المنتج والعمل غير المنتج بشكل جلي حيث ينحسب في مفهومه إلى العمل المنتج بأنه ذلك العمل الذي ينتج منه ربح مادي.

ولقد استند سميت في تقسيمه للعمل المنتج والعمل غير المنتج إلى أن هدف الإنتاج الرأسمالي في النهاية هو الربح، وإطلاقاً من هذه القناعة يعتبر آدم سميت العمل المنتج هو العمل الذي ينتج الربح المادي أما بقية النشاطات فهما كانت أهدافها نافعة فهي من غير الأعمال المنتجة⁽¹⁾، أي أن العمل المنتج هو ذلك النشاط الذي يؤدي في النهاية إلى إنتاج سلعة مادية ملموسة.

فلا العمل المتضمن في السوق ولا النشاطات التي تشبع الحاجات البشرية مباشرة يؤديان إلى إنتاج أشياء مادية، ولهذا فهي في نظر آدم سميت عمل لا إنتاجي،

(1) حارف نوله، إسماعيل سفر، مرجع سابق، ص 212.

أي أن الخدمات أو تلك النشاطات المتصلة بإشباع الحاجات البشرية إشباعا مباشرا أو غير مباشر والتي لا تقضي إلى إنتاج السلع بصورة مباشرة عمل غير منتج⁽¹⁾.

الفرع الثاني، المنفعة

ككل شيء يعد حاجة من حاجات الإنسان يوصف بالنافع أي قائمة به خاصة بالمنفعة، ولا يمكن وصف الشيء النافع إلا إذا حقق شرطين أساسيين هما:

أولاً، أن يعتقد الإنسان بأن هذا الشيء قادر على سد حاجة→

إن الأشياء التي لا يعتقد الإنسان فيها نفعاً لا تكون صالحة لأن تسد حاجة، وكل خيرات هذا الكون المسخرة للإنسان فيها منافع كثيرة، غير أن عقل الإنسان لم يرق بعد ليكتشف منافع كل ما يحيط به، فهو يتدرج في معرفة المنافع بتدرج تطور الفكر البشري في جميع مجالاته.

إن توسع العلم والمعرفة وتساوعهما جعلتا اكتشاف منافع الأشياء تزداد بشكل كبير، وقد وفر تطور مجال المعلوماتية كثيراً من المنافع كانت في يوم ما تعتبر ضرباً من الخيال.

ثانياً، أن يكون للإنسان قدرة فعلية على استخدام الشيء في سد حاجاته→

إن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن الأشياء التي لا يستطيع الإنسان استخدامها تعتبر غير نافعة ولو أنها كانت صالحة وذلك لانعدام القدرة على استخدامها.

ويتبين مما سبق بأن المنفعة هي الصفة الكامنة في الأشياء التي نريد الحصول عليها للتمتع بها، فالمنفعة تعتبر من العناصر القوية التي تؤثر في تحديد

(1) لكار لكنا، مرجع سابق، ص 50.

قيمة الأشياء، ولقد أعطى الطيبميون اهتماما كبيرا لأهمية المنفعة لتحديد القيمة.

والمنفعة لا تعني بالضرورة ما هو متبادل بين الناس، فقد يوجد من الاهتراضات ما يفسد معناها، وبلا هذا يقول آدم سميث: "لماذا لا قيمة للماء مع أنه نافع ومفيد ومن أهم ضروريات الحياة، وكذلك الهواء؟ بينما قيمة الأحجار الثمينة كاللؤلؤ مرافعة مع أنها ليست من ضروريات الحياة؟"⁽¹⁾

يقول آدم سميث: "لا يعود تولدنا لثناؤنا إلى إحسان القصاب أو الخمار والطباخ، بل ينبعث من تقديرهم لنافعتهم الخاصة، إننا نخاطبهم لا على أساس إنسانيتهم؛ بل على أساس حبيهم لأنفسهم، ولا نتحدث إليهم أبدا عن ضرورتهم الخاصة، بل على منافعتهم"⁽²⁾.

ومن هنا يمكن التأكيد بأن المنفعة تعتبر محدد جيد للقيمة إذ أن الأشياء تحدد حسب الرغبة في الحصول عليها.

وبالرغم من أن المقولة السابقة لأدم سميث التي تبين مدى أهمية عنصر المنفعة في محددات القيمة إلا أن آدم سميث ترك هذا الأمر بدون توضيح كاف.

الفرع الثالث: نظرية نفقة الإنتاج عند آدم سميث

لقد خلص آدم سميث في محاولته الأولى لتفسير نظرية القيمة بأن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة في المجتمعات البدائية، وقد ذهب إلى أن العمل هو الأهم اللازم للحصول على شيء ما يقتصر في هذه المجتمعات البدائية على ألم العمل، ومن هنا وصل إلى أن كمية العمل هي أساس قيمة المبادلة في هذه المجتمعات.

(1) لوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، دار الطبعة بيروت، ط3، 1978، ص216.

(2) سعد الجبار، مرجع سابق، ص 179.

غير أن المجتمعات البدائية هي حالة افتراضية صرفة، وتفسير مثل هذه النظرية على مثل هذه الحالة يعتبره كثير من النقص، وكذلك رجع آدم سميث إلى الربط بين ما قاله في الفصل الخامس والذي شخص فيه النظرية على افتراض مجتمع بدائي، يقدم من العمل، وبين نظرية نفقة الإنتاج فيما بعد والتي أقر فيها بأن هناك عوامل غير العمل تدخل في تشكيل قيم الأشياء.

ثانياً: نظرية نفقة الإنتاج عند آدم سميث

انتهى آدم سميث في تحليل القيمة إلى ردها بعد عنصر العمل إلى ما ينطق فيها من عوامل الإنتاج ولا سيما رأس المال والريـح، وهذا المعنى الواسع، العمل، رأس المال والريـح اهتمامه آدم سميث بعد أن وجد أن نظرية قيمة العمل الذي افترضه في مجتمع بدائي لا ينطبق بشكل أو بآخر على مجتمع متحرك نحو الحضارة والتقدم، وقد فرق آدم سميث بين أنواع نفقة الإنتاج لتذكرها مختصرة فيما يلي:

أولاً: معنى النفقة

تعني نفقة إنتاج سلعة ما، ما يكلفه إنتاج هذه السلعة وفي الغالب ما يفرق بين أنواع من النفقة لتذكرهم باختصار فيما يلي⁽¹⁾:

ثانياً: نفقة الإنتاج النقدية

وهي نفقة الإنتاج بالمعنى الجاري المتداول في الأمبيات الاقتصادية، ولا سيما عند أرباب الأعمال والبنوك والهيئات النقدية، وينسب عادة إلى معنى المبالغ النقدية التي تصرف أثناء العملية الإنتاجية التي انفتحت بشكل فعلي على ما تتطلب السلعة المنتجة.

(1) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، 1982، ص 126.

لعمري نفقة الإنتاج الحقيقية الموارد التي انقضت ههنا باستخدامها في إنتاج سلعة ما، أي هي خدمات العمل ورأس المال والأرض المستخدمة في إنتاج هذه السلعة أو تلك.

رابعا، نفقة الاختيار

ولعمري نفقة الفرصة البديلة، أي أن هذه النفقة من عمل ورأس مال وأرض والتي دخلت في إنتاج السلعة (س) كان لها فرصة اختيار لتدخل بمينها في إنتاج السلعة (ع) أو السلعة (ص)، وعلى هذا يكون للمنتج اختيار الاستخدام الذي يوجه إليه هذه الموارد، وإذا قرر المنتج إنتاج السلعة (س) فمعنى ذلك أنه فوت فرصة إنتاج السلعة (ع) أو السلعة (ص)، التي يمكن لهذه الموارد أن تنتجها، وتسمى هذه النفقة التي لم توجه إلى إنتاج السلعة ع، ص بنفقة اختيار والنفقة الحقيقية أو بطريقة النفقة التي قال بها آدم سميث هي تلك النفقة التي تدخل في تحديد قسم الأشياء من سلع وخدمات.

وهذا يبين بأن كل تصرف اقتصادي يقوم به الجماعات أو الأفراد يعتبر اختيارا ما بين عدد من التصرفات الممكنة، وتتمثل في النفقة الحقيقية لأي تصرف اقتصادي فيما ضححت الجماعة أو الأفراد من أمور أخرى باختياره القيام بهذا التصرف، وبهذا يمكن اعتبار نفقة الإنتاج بأنها قيمة أفضل المنتجات الأخرى التي يمكن إنتاجها بعوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج المنتج محل البحث، وتعرف هذه النفقة بأنها نفقة الاختيار، أي تكلفة اختيار الفرد لإنتاج المنتج المذكور مقومة في الشكل أحسن المنتجات التي كان يمكن إنتاجها بالموارد الاقتصادية في إنتاج هذا المنتج.

وهذا المفهوم لنفقة الإنتاج يبين دخول عوامل الإنتاج ككمحدرات للقيمة عند آدم سميث.

← نظرية القيمة والمسطريين ابن خلدون ولدم سميث

لقد وضعنا الفرق بين نفقة الإنتاج النقدية، ونفقة الإنتاج الحقيقية وخلصنا بأن الأولى هي عبارة عن ذلك المفهوم المتعارف عليه في لغة رجال الأعمال والمتمثل في المبالغ النقدية التي تنفق من إنتاج سلعة ما.

ويرى آدم سميث بأنه لا يمكن أن نعتمد على قياس قيم الأشياء من طريق التعبير النقدي في السوق لما قد يطرأ عليه من تغيرات نتيجة تقلبات السوق التي لا علاقة لها بظروف ونفقة إنتاج السلع.

ولذلك فقياس النفقة الحقيقية يستلزم الإحاطة بمعنى الربح المادي وكذلك تلك المبالغ التي تزيد من الموارد الحقيقية التي ضاعت نتيجة الاختيار التي تشمل على مبالغ لا تدخل في النفقة الحقيقية أو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بالغائض الاقتصادي.

إن هذه الاستفاضة في دراسة نظرية القيمة عند آدم سميث ومن قبلها دراسة القيمة في الحضارة والنظم الاقتصادية الإنسانية تمكنا من الوقوف على إسهامات ابن خلدون في هذه النظرية التي تعتبر محور الاقتصاد السياسي، وتسهل علينا المقارنة والاستنتاج.

المطلب الرابع:

مفهوم السعر وأنواعه عند آدم سميث-

بعد أن تطرقنا في المطالب السابقة إلى نظرية القيمة ومحدداتها، فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السعر وأنواعه ومحدداته عند آدم سميث.

يقول آدم سميث، "إن الثمن هو تعبير نقدي، فهو يعبر عن قيمة السلعة بوحدة نقدية من الذهب والفضة"⁽¹⁾.

ويتبين من هذا المفهوم أن آدم سميث يعتبر الثمن "السعر" لا يعدو عن التعبير في صورة نقود مختلفة وعلى رأسها الذهب والفضة، وقد رأى آدم سميث أن التعبير النقدي لا يمكن التعويل عليه لتحديد القيمة الحقيقية للسلعة، ذلك لأن قيمة النقود تتغير من وقت لآخر، وهي لا تتوقف عند الذهب والفضة المتداولة في السوق، والعلاقة بين السعر وكمية النقود علاقة متغيرة، تزيد وتنقص بارتفاع أو نقصان كمية النقود في السوق.

ويضيف آدم سميث في هذه بابه إذا قارنا بين ثمن السلعة (أ) في وقت معلوم وبين ثمنها في وقت آخر، فإنه إذا تغيرت قيمة النقود في هذه الفترة، فإننا ننتهي إلى تقرير أن قيمة السلعة قد تغيرت مع أنه من المحتمل أن تبقى القيمة الحقيقية للسلعة ثابتة، كما يبين آدم سميث بأن المقارنة بين سعر سلعة ما في بلد ما، وسعرها في بلد آخر، تغاوت فيهما قيمة النقود فإن تصل إلى نتيجة مماثلة، مع أن القيمة الحقيقية للسلعة متقايسة في البلدين.

ويتضح أنه من الممكن أن ترتفع أو تنخفض كافة الأسعار في الوقت وذلك نتيجة لانخفاض أو ارتفاع القوة الشرائية للنقود، لكنه يمكن أن ترتفع أو تنخفض قيمة مبادلة كافة الأشياء ببعضها في نفس الوقت وذلك لأن ارتفاع سعر المبادلة لشيء بشيء آخر إنما يعني بالضبط انخفاض قيمة مبادلة الشيء الأخير بالشيء الأول.

(1) لحد جامع محمد لطيف المصري، أصول الاقتصاد "ج2"، دار الثقافة للجامعة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 218.

← نظرية القيمة والأسعار بين أين خلحين ولحم سميت

ويرى آدم سميت بأن الأسعار تقوم بدور حيوي في تسيير الاقتصاد الكلي للسلول، إذ تعتمد السلول على هذه الوسيلة الفنية لحمل المشاكل الجوهرية التي يواجهها كل اقتصاد أينما كان وهي مشكلة التوزيع الفعال للموارد.

وزيادة على هذا فإن للأسعار وظيفة أخرى عامة وهي تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والكميات المطلوبة منها.⁽¹⁾

الشرح الثاني: أنواع الأسعار عند آدم سميت

يميز آدم سميت بين نوعين من الأسعار نتناولها باختصار فيما يلي:

أولاً، السعر الاسمي

لقد احتلت أسعار المواد الاستهلاكية أهمية بالغة عند آدم سميت، وقد يعود السبب في ذلك إلى اثر تكاليف المعيشة على الأجور وبالتالي على تكاليف الإنتاج الرأسمالي.

ولأن أسعار السلع هي في نظر آدم سميت التعبير النقدي، أي التعبير عن وحدات العملة بالنقود المعدنية أو الورقية، وهذه النقود في رأي آدم سميت لا يمكن أن ترسم القيمة الحقيقية للسلع لأنها تخضع للتغيير المستمر في قيمتها.

إن خضوع النقود إلى التغيير سواء بالارتفاع أو الانخفاض يجعل أسعارها تتأثر بهذا التغيير الذي لا تكون له صلة بقيمة السلع الحقيقية، وعليه فإن هذه الأسعار لا تعبر بالضرورة بشكل حقيقي عن قيمة السلع فهذا يدعوا آدم سميت بـ
الأسعار الاسمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 218

« Cependant l'Or et l'Argent, comme toute autre marchandise, varient dans leur valeur ; il sont tantôt plus chers et tantôt à meilleur marché ; il sont quelquefois faciles à acheter, quelquefois plus difficiles....or, de même, qu'une mesure de quantité, tel que le prix naturel la cordée ou la poignée, qui varie elle même de grandeur, dans chaque individu, ne saurait jamais être une mesure exacte de quantité des autre choses »⁽¹⁾

ويتبين من هذا أن آدم سميث يجزم بأن التعبير النقدي للسلعة لا يمكن أن يكون القيمة الحقيقية للأشياء، لأنه من الممكن أن ترتفع أو تنخفض الأسعار في نفس الوقت وذلك نتيجة لانخفاض أو ارتفاع القوة الشرائية للنقود، غير أنه لا يمكن أن ترتفع أو أن تنخفض قيمة مبادلة كل الأشياء ببعضها في نفس الوقت، وذلك لأن ارتفاع قيمة مبادلة شيء بشيء آخر إنما يعني بالتحديد قيمة مبادلة الشيء الأخير بالشيء الأول.

وبالرغم من أن آدم سميث يعتقد بأن سعر السوق هو سعر اسمي لا يعبر عن القيمة الحقيقية للسلعة إلا أغلب الأحيان إلا أنه يوجد لكل منتج سواء كان سلعة أو خدمة، وكذلك لكل خدمة من خدمات عوامل الإنتاج سوف يتلقى العارضون للمنتجات.

(1) Adam Smith- La richesse des Nations- GF Flammarion- 1991- P102.

ثانيا، السعر الطبيعي

يقول آدم سميت:

« Le prix réel de chaque chose, ce que chaque chose coûte réellement a celui qui vent se la proairer, c'est le travail, et la paire qu'il doit s'imposer pour l'obtenir »⁽¹⁾

ويتوضح من هذا بأن مفهوم السعر الطبيعي عند آدم سميت لأي شيء هو ذلك العمل المبذول في الشيء، والألم الذي يعانيه من أجل إنتاج هذا الشيء أو ذلك.

وبالرغم من أن آدم سميت قد اقربأن العمل هو أساس القياس الطبيعي، إلا أنه بقي مضطربا في الصورة التي يكون عليها السعر الطبيعي.

فتارة يرى بأن الضلال يمكن أن تكون السعر الطبيعي الخاطئ، إلا أنه يرجع ويقول بأن الضلال تتقلب من سنة إلى أخرى، وذلك يقره الأخير بأن العمل الإنساني هو المقياس الصحيح للسعر الطبيعي.

يقول آدم سميت:

« La valeur d'une durée quelconque pour celui qui la procède et qui n'entend pas en user ou la consommer lui-même, mais qui a intention de l'échanger pour une autre chose, est égale à la quantité de travail que cette denrée le met en état d'acheter ou de commander »⁽²⁾

(1) Adam, Smith, Op cit, P99.

(2) Adam, Smith, Op cit- P 98.

ويتبين من هذا القول بأن السعر الطبيعي بالنسبة للإنسان الذي لا يريد استهلاك السلعة أو استعمالها بنفسه، وإنما يريد مبادلتها فتحدد بكمية العمل الذي تبادل به السلعة.

ويبرر آدم سميث هذا بقوله أن السعر الطبيعي لتتطار من القطن مثلاً قد يبادل بشهر من العمل، وهذا هو أحسن تقويم لتلك السلعة.

وقد أوضحنا فيما سبق نظرة آدم سميث إلى التقويم في المجتمعات البدائية، حيث لم تظهر النقود فكان تقييمهم لأي سلعة فكانت هو العمل الإنساني، حيث كان العمل الإنساني هو المعيار الرئيسي للثروة.

يقول آدم سميث:

« Il n'y a qu'une partie extrêmement petite de toute ces choses qu'un homme puisse obtenir directement par son travail d'autrui qu'il faut attendre la plus grande partie de toute ces jouissances ; ainsi, il sera riche où pauvre, selon la quantité de travail qu'il pourra comme enter au qu'il sera en état d'acheter »⁽¹⁾

وهكذا يؤكد آدم سميث بأن أساس الفنى أو الفقر بالنسبة لأي شخص هو ما يقدمه من عمل.

ونشير إلى أن آدم سميث فرق في الأخير بين السعر الاسمي الذي يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات العرض والطلب والسعر الطبيعي الذي يتحدد بصفة هامة بالقيمة اللازمة من العمل الإنساني والألم المترتب عليه.

(1) R.N. Adam, Smith, Op Cit- P98.

يقول آدم سميث:

« La distinction entre le prix réel et le prix nominal des marchandises et du travail n'est pas une affaire de pure spéculation, mais elle peut être quelque fois d'un usage important dans la pratique »⁽¹⁾

إن السعر الطبيعي في نظر آدم سميث الذي لا يزيد ولا يقل مما يكفي لدفع الربح للأرض، والأجور للعمال، والأرباح لأصحاب رأس المال، الذي يوظفه في إنشاء وإعداد وإحضار السلع إلى السوق وفقاً لمعدلاتها الطبيعية، أما السعر الاسمي فيتم تنظيمه بين الكمية التي يتم عرضها فعلاً، وما يسميه آدم سميث بالطلب الفعال، وهي الكمية التي سيتم طلبها عند السعر الطبيعي.

فإذا كان العرض أكبر من الطلب الفعال، فإن السعر الاسمي أقل من السعر الطبيعي، والعكس صحيح، ويعتمد الفرق بينهما على خصائص الطلب.

إن الفرق بين السعر الاسمي والسعر الطبيعي يتحكم في مجموع التمديلات الحركية في تخصيص العناصر، فإذا كان السعر الاسمي أقل من السعر الطبيعي فإن بعض العناصر ستكتسب أقل من معدلاتها الطبيعية وسيتم سحبها من السوق، وسيعمل تخفيض الإنتاج المترتب في ذلك على إزالة هذه الاختلافات في السعر، وفي الناحية العكسية فإن بعض العناصر ستكتسب أكثر من معدلاتها الطبيعية ويتجه هذا التناقض في السعر إلى التلاشي، من خلال التوسع في الإنتاج، وبهذا الشكل فإن الأسعار الاسمية تقترب من الأسعار الطبيعية.⁽²⁾

(1) Adam Smith Op cit, Page 103.

(2) جورج ليوالز، مرجع سابق، ص 107.

الفرع الثالث: تحليل اقتصادي لمحددات الأسعار عند آدم سميث

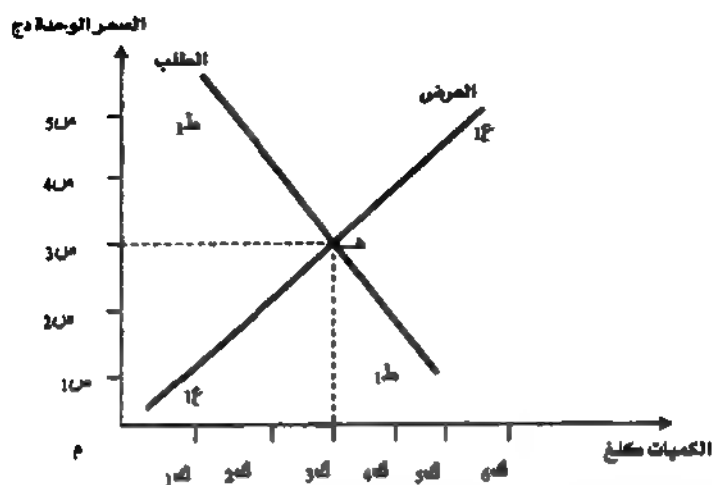
يتوقف سعر السلع على العلاقة بين عرضها وطلبها الكليين، ويقصد بالعرض الكلي تسعة ما الكمية التي يطرحها العارضون لبيعها بسعر معين وفي زمن معين، كما يقصد بالطلب الكلي على تسعة ما الكمية التي يقبل المشترون شراءها بسعر معين في زمن محدد، ولهذا فإن العرض والطلب لا يغيان الكثير إلا عندما يكون السعر قائما، وسنحاول التعمير إلى هذه الظاهرة عند آدم سميث في النقاط التالية:

أولاً: السعر التوازني

يتحدد السعر التوازني في السوق نتيجة قوى العرض والطلب، وقد تعرض المفكر الاقتصادي آدم سميث لهذه الظاهرة في معرض حديثه عن الأسعار، كما تعرض لهذه الظاهرة من بعده مفكري المدرسة الكلاسيكية وبالأخص المدرسة النيوكلاسيكية الذين توصلوا إلى وضع نموذج محدد لتحديد السعر التوازني عن طريق الجمع بين العرض والطلب⁽¹⁾، وفيما يلي نورد الشكل رقم (1) الذي يبين السعر التوازني في السوق.

(1) عبد الرحمن بري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعة، الإسكندرية 2002، ص 159.

الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بين أن يكونا متساويين

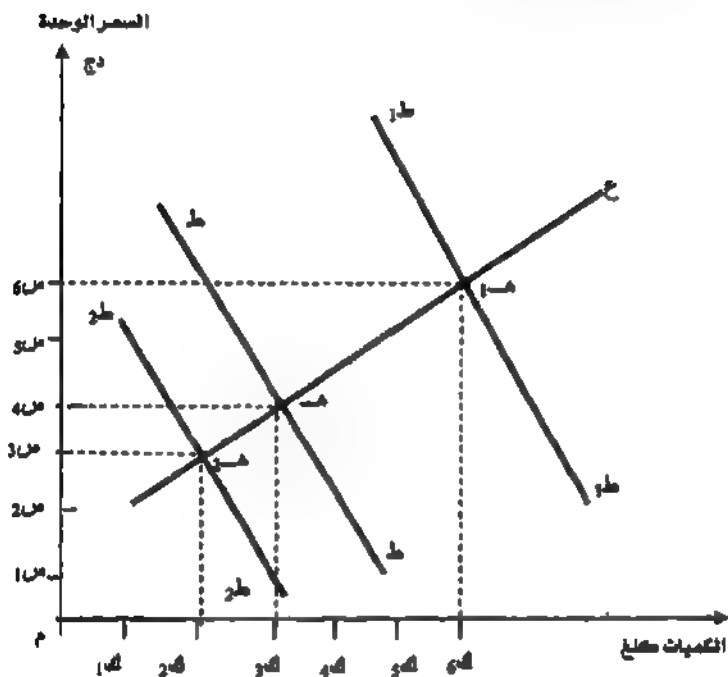


ونستخلص من الشكل رقم (1) أن تقاطع العرض والطلب (D₁ S₁)،

(م1) هي التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، كما تمثل نقطة التقاطع السعر التوازني والمتمثلة في النقطة "م"، وهو السعر الوحيد الذي يتحقق عنده التساوي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

ثانياً، تغير الطلب مع ثبات العرض

إن تغير سعر التوازن تبع لتغير القوى التي تحكمه لا تحديده وهي مادة قوى العرض والطلب. فإذا تغير وضع منحنى الطلب فإن السعر التوازني يتغير تبعاً لذلك، وهذا التغير قد يكون بالزيادة أو بالنقصان وفيما يلي توضيح لزيادة الطلب ونقصه من طريق الشكل (2).



يمكن التمييز هنا بين حالتين هما،

أ. في حالة زيادة الطلب

ويتبين من الشكل رقم (2) أنه بافتراض زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتا نتيجة للتغيرات المختلفة الدافعة لزيادة الطلب فإن منحنى الطلب (ط ح) ينتقل إلى الوضعية (ط1 ح1) وبذلك يرتفع السعر من س₁ إلى س₂ محددا مستوى توازن جديد هو س1، أما كمية التوازن المسترفع هي الأخرى من س₂ إلى س₃.

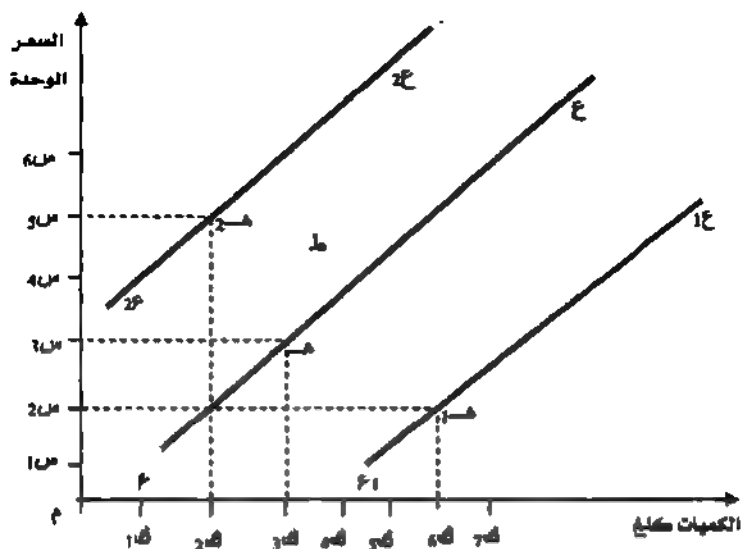
ب. في حالة نقصان الطلب

كما يتبين كذلك من الشكل رقم (2) أنه في حالة نقصان الطلب نتيجة للتغيرات المختلفة الدافعة لذلك فإن منحنى الطلب (ط ح) ينتقل إلى الوضعية (ط2 ح2)، وينخفض معه سعر التوازن بحيث ينتقل من س₄ إلى س₃، النقاط س₄ أما كمية التوازن فإنها تنخفض هي الأخرى وتنتقل من س₃ إلى س₂.

ثالثا، تغير العرض مع ثبات الطلب

أما عندما يتغير العرض مع فرض الطلب يبقى ثابتا سواء كان هذا التغير بالزيادة أو النقصان فإن السعر يتغير لهما لذلك.

وفيما يلي توضيح لزيادة العرض ونقصانه من طريق الشكل رقم (3).



يمكن التميز هنا بين حالتين هما:

أ. في حالة زيادة العرض،

يتبين من الشكل رقم (3) أنه في حالة زيادة العرض مع افتراض ثبات الطلب فإن منحني العرض (ع) ينتقل إلى الوضعية ع₁ ويتبعه انخفاضاً في السعر من س₂ إلى س₁ وعليه تنتقل نقطة التوازن من النقطة هـ إلى النقطة هـ₁.

ب. في حالة نقص العرض،

يتبين كذلك من الشكل رقم (3) أنه في حالة نقص العرض مع ثبات الطلب فإن منحني العرض (ع) ينتقل إلى الوضعية (ع₂) ويتغير معه السعر فيرتفع من النقطة س إلى س₂ وتنتقل نقطة التوازن من هـ إلى هـ₂.

الباحث الثالث

نظرية القيمة والأسعار عند ابن خلدون

إن ما تركه ابن خلدون الفكر العربي الإسلامي في القرن الرابع عشر من دراسة حول موضوع القيمة يعتبر بالغ الأهمية، وجديراً بالدراسة والتمحيص نظراً لما استكمل فيه من معظم عناصر القيمة التي توصل إليها الفكر المعاصر. ولأهمية هذا الموضوع ومكانته البارزة في الاقتصاد السياسي سنحاول توضيح وإثبات إلى أي مدى توصل فكر ابن خلدون معرفة القيمة ومحدداتها، هاته التي شكلت لناقضا كبيراً ومناقشة واسعة عند رواد الفكر الاقتصادي الحديث. وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول:

نظرية القيمة عند ابن خلدون:

يعتبر مفهوم القيمة والواعيها ومحدداتها جوهر نظرية القيمة، وبعد أن تناولنا هذه المواضيع في الفكر المعاصر، وعند خيرة رواد هذا الفكر أمثال آدم سميث وريكاردو وغيرهم، نتناول في ما يلي هذه الموضوعات عند ابن خلدون لنثبت من خلالها مساهمة ابن خلدون في نظرية القيمة وسبقه التاريخي وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم القيمة عند ابن خلدون

لقد تمددت النظريات حول مفهوم القيمة، فقد كان مفهوم القيمة وما زال يشغل علماء الاقتصاد، وكلما تطور الفكر الاقتصادي كلما برزت بعض الأشياء الغالبة من مفهوم القيمة، وإذا كان ابن خلدون قد عاش في بيئة و زمن يبعد بأكثر من أربعة قرون عن هذه المناقشات فكيف كان مفهومه للقيمة؟ يقول ابن خلدون:

"إلمم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الرزق والاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه"⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: "إن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"⁽²⁾ ويعني هنا بالمفادات والمكتسبات السلع والخدمات.

ويستقرء نصي الفخرتين المذكورتين ببيان بكل وضوح أن ابن خلدون يعيد قيم المنتجات من سلع وخدمات إلى العمل البشري، ويقر بأن المنحصر الأساسي لتحقيق المعاش هو العمل، وبهذا يكون ابن خلدون قد أضفى أهمية كبيرة على العمل البشري، حيث جعل مفهوم قيم الأشياء من سلع وخدمات لا تتم إلا بتدخله.

ويظهر هذا بكل وضوح في عبارته التالية: "ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه" الطبيعية ويعني هنا أن الأشياء كلها لا تأخذ قيمتها إلا بتدخل العمل البشري. فقد يبقى كثيراً منها ينفخ الإنسان بدون قيمة إذا لم يتدخل العمل البشري، ومثال ذلك العسل في الشهد، والماء سواء كان جارياً فوق الأرض أو بباطنها، وكل الفواكه البرية، وكل النباتات الطبية وغيرها مما اكتشفت قيمته بالعمل ومما هو غالب ستكتشف قيمته لاحقاً ولكن بتدخل العمل.

ومما سبق ذكره يتبين أن مفهوم القيمة عند ابن خلدون يتركز بشكل أساسي من العمل، وبذلك أبرز أهمية عنصر العمل وصورة في تحديد قيم الأشياء المنتجة، وفي سابقة يقر ابن خلدون بأن المكاسب هي قيم الأعمال، وأن الأعمال هي سبب الكسب وكثرة الأعمال هي المييل إلى الثروة.

يقول ابن خلدون: "إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها"⁽³⁾.

(1) الفقرة، مرجع سابق، ص 381

(2) نص المرجع السابق، ص 283.

(3) الفقرة، مرجع سابق، ص 365.

ومن هنا تبرز أهمية العمل كوسيلة منتجة حقيقية وطبيعية عند ابن خلدون، وهو إذ يجعل العمل هو العنصر الرئيسي للقيمة ينتبه في هذا الوقت المبكر أربعة قرون قبل ظهور علم الاقتصاد بمفهومه الحديث أن هناك سلعا ذات قيمة للبشر ولكن لم يتدخل فيها العمل البشري، هذه السلع هي الاسماء في الاقتصاد السياسي بالصلح الحرة، ولهذا نجد في عبارته الشهيرة المدللة على مفهوم القيمة عنده فيقول: "إن المضافات أو المكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"⁽¹⁾ فهو يستعمل أداة التخيير "أو" ويهذا لا يجزم بأن كل السلع التي لها قيمة استعمالية إنما هي نتيجة الأعمال البشرية، غير أن استعماله لكلمة "أكثرها" يبين أن ابن خلدون أدرك بأن هذه السلع التي لها قيمة استعمالية دون أن يلمسها العمل البشري هي قليلة مثل أشعة الشمس، والهواء الذي نتنفسه، والأشعة غير المرئية التي تحمي الإنسان من كثير من الأمراض، وغيرها من الفوائد والأغلفة الكونية التي تحفظ التوازن البيئي الذي سهل العيش على هذه الأرض وجعل الحياة عليها ممكنة.

إن هذا الإكتشاف لابن خلدون، والذي يتصرف فيه على السلع الحرة ويعززه ويدعم ملاحظته الدقيقة لنوع من الأشياء التي لا تدخل للإنسان في وجودها، ولكن لا يمكن الانتفاع بها إلا بتدخل العمل البشري وبهذا يقول ابن خلدون: "وقد يحصل له ذلك بغير سمي كالنظر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من سعيه معها فتكون تلك المكاسب معلما"⁽²⁾.

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون يعتبر السلع الحرة ليست من عمل الإنسان، غير أنها تعتبر مساهمة له على إظهار القيم الاستعمالية للأشياء التي تدخل في مساهمتها، فإذا لم تقترن بعمل الإنسان الذي يجعلها مفيدة فإنها تبقى قليلة الجدوى إن لم نقل معدومة في خلق قيم يستفاد بها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 382.

(2) القيمة، مرجع سابق، ص 35.

إن هذا المفهوم لقيمة الأشياء التي لا يتدخل فيها العمل الإنساني بشكل مباهر لإبراز منافعها والاستفادة من قيمها الاستعمالية، أو تلك التي تكون قيمها مميّنة لائقه بعد أربعة قرون رواد المدرسة الكلاسيكية والاشتراكية وغيرهم وذلك في مجال تفرّيقهم بين القيم التي تنتج عن العمل البشري ومن القيم التي تأتي من الطبيعة، وقد أطلقوا على هذه الأخيرة تسمية "السلع الحرة".

إن الحاجات الاقتصادية عند ابن خلدون تعتمد قيمتها بشكل رئيسي مما بذل فيها من جهد، ومن عمل.

يقول ابن خلدون: "لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب وتمول"⁽¹⁾ ويعتبر ابن خلدون بهذا سابقاً لنظريات القيمة التي تركز على العمل بمئات السنين، وبالأخص نظريات رواد المدرسة الكلاسيكية وأولهم السير ويليام بيتي وسميث وريكاردو وغيرهم ممن جاؤوا بعدهم.

إن ابن خلدون لا ينف هذا المفهوم للقيمة، بل يذهب إلى أن مصدر الكسب (الثروة) إنما أساسه العمل الإنساني، ويقرر بأن زيادة الأعمال البشرية سوف تؤدي إلى زيادة الثروة.

يقول ابن خلدون: "إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم، فتتفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصروف وخرجه، ويحصل اليسار فتتجلى ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد العرف تبعاً للكسب وزادت موالده وحاجاته، واستنبطت الصنائع فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت الأعمال بها أكثر من الأول وهكذا في الزيادة الثانية والثالثة"⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 365.

(2) المقامة، مرجع سابق، ص 344.

هكذا يتضح بأن مفهوم القيمة عند ابن خلدون أساسه العمل الإنساني وهو بذلك يؤدي إلى ثراء الأمم وقناعتها، فتتقدم الدول في نظره هو ما يتراكم من قيم الأعمال الإنسانية لديها، وهو ليس بالضرورة ما قد يتواجد فيها من المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، وبذلك يكون قد سبق آدم سميث في الإقرار بأن ثروة الأمم إنما أساسها قيم الأعمال البشرية.

الفرع الثاني، أنواع القيمة عند ابن خلدون

إذا كان موضوع القيمة بصفة عامة يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد السياسي فإن البحث في أنواع القيمة لا يقل أهمية عن ذلك، لأن معرفة هذه الأنواع من شأنه أن يسهل فهم القيمة، وإذا كان هذا التقسيم قد طرح كثيراً من المناقشات بين المفكرين الغربيين في بداية القرن السادس عشر، التجاريين منهم والطبعيين فابن خلدون في القرن الرابع عشر قد استطاع أن يتنبه إلى هذه المسألة الاقتصادية الهامة، فاستطاع أن يفرق بين نوعين من القيم تميز الطبيعة المزدوجة للبضاعة والتي تترجم في خاصيتين هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وسنتناولهما فيما يلي:

أولاً، القيمة الاستعمالية عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون، "ثم إن الحاصل لو افترضنا أن عادت منفعتها على العبد، وحصلت له شربة من إغراقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقاً"⁽¹⁾.

ويلاحظ هنا أن مصطلح الرزق عند ابن خلدون يذهب إلى ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية "بالقيمة الاستعمالية" ويوضح ابن خلدون شروط القيمة الاستعمالية بشكل منقطع النظير، ويمكن إيجاز هذه الشروط في النقاط التالية،

(1) نفس المرجع السابق، ص 360-361.

أ. الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها،

ويتبين من هذا الشرط أن السلعة إذا لم تكن حاصلة بالفعل عند الفرد، وقادر على التصرف فيها لا يمكن أن تشكل قيمة استعمالية، فمجرد الرغبة في الشيء والدافع إلى اقتنائه لا يمثل بأي حال من الأحوال قيمة استعمالية إلا إذا تم التحصيل الفعلي وحوزة الطلب المرغوب فيه.

ب. حصول المنفعة من الشيء المقتنى،

إن الشرط الأول لا يكفي لوحده لتحقيق قيمة الاستعمال، فقد نحصل على السلعة ونقتنيها، ولكن قد لا يكون الفرض منه هو الاستعمال الشخصي المباشر، ولذلك يطع ابن خلدون هرباً مكملاً وضرورياً بالنسبة للشرط الأول وهو حصول المنفعة ومودتها على المبدأ أي استعمالها الفعلي من طرف المقتنى.

ج. قدرة المنفعة على إشباع حاجة وتحقيق مصلحة خاصة،

ويعتبر هذا الشرط أساسياً للقيمة الاستعمالية للسلعة أو الخدمة، والذي يبين بأن ذلك الشيء الذي يحصل عليه الإنسان فعلياً ويحمل منفعة، قادر أن يشبع حاجة من حاجات مقتنية ويقدم له مصلحة خاصة تكون بحسب الشيء المقتنى.

إن تتوفر هذه الشروط الثلاثة يحصل من نظرية ابن خلدون للقيمة الاستعمالية نظرية مستوفية.

ومما سبق يتبين بأن لفظة "الرزق" المرادفة للقيمة الاستعمالية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، هو ما يحصل عليه الفرد ويخصمه لإشباع حاجاته المباشرة، وتحقيق مصلحة الخاصة.

إن هذه القيمة، قيمة استعمال الشيء لا تتأني إلا بالعمل الإنساني فهي رأي ابن خلدون وبالنظر بأن هذه السلعة أو الخدمة موجهة للاستعمال المباشر إلا أن العمل الإنساني لا بد أن يلامسها وإلا اعتبرت في نظركه من الأمور غير الطبيعية.

يقول ابن خلدون: " فلا بد في الرزق من سعي وعمل ⁽¹⁾، ونقاء على هذا فإن منصر العمل يدخل بشكل رئيسي في تحديد القيمة مهما كان نوعها.

ثالثاً، القيمة التبادلية عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "ثم إن الحاصل أو المكتسب إن عادت منفعة على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا ... وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه وحاجاته فسمى كسبا ⁽²⁾."

وبلاحظ أن النوع الثاني من الأشياء المتقناة التي ذكرها ابن خلدون في الجزء الثاني من المقالة السابقة "وإن لم يكن القصد من اقتنائها هو الاستعمال الشخصي المباشر، وإنما يقصد مبادلتها بغيرها فإنها تدخل في دائرة السلع ذات قيم الاستبدال ⁽³⁾."

ويمكن إيجاز شروط القيمة الاستبدالية عند ابن خلدون فيما يلي:

- أ. الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها، وقد تم شرحه في القيمة الاستعمالية.
- ب. عدم الانتفاع به في مصالحه وحاجاته الخاصة.

ويعني هذا الشرط أن هذه الأشياء المتقناة من سلع وخدمات لا توجه إلى الاستهلاك المباشر من طرف مالكها، ولا تتضمن المواد التي تستعمل للإشباع الخاص.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 381

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 381

(3) عارف دله، لمحاول، مرجع سابق، ص 70.

ج. الإمتلاك يسمى الفرد وفردته؛

ينسب ابن خلدون في هذا الشرط إلى اعتبار أن الأشياء ذات القيمة التبادلية لا بد من امتلاكها من طريق المصير والقدر، وهو بذلك يؤكد مرة أخرى على أهمية العمل الإنساني في تشكيل قيم الأشياء مهما كان نوعها، وهو يعارض إدخال النواهج الأخلاقية في القيمة، ويعارض مقولة الحصول على القيم الاستعمالية بالعدل⁽¹⁾.

يقول ابن خلدون: "إنما الله يرزق الغائب والظالم والمؤمن والكافر"⁽²⁾.

وهنا ينفي الحصول على منافع القيم بالطرق التي لا يدخل فيها العمل الإنساني.

ومما سبق التلحق إليه إلى أنواع القيمة عند ابن خلدون يلاحظ كل مارف ودارس للاقتصاد السياسي بشكل عام وموضوع القيمة بشكل خاص أن ابن خلدون في هذا الوقت المتقدم من الزمن، من زمن علم الاقتصاد الحديث الذي عرف على رواد المدرسة الكلاسيكية ومن جاء بعدهم قد توصل وبشكل علمي ودقيق إلى المعرفة الدقيقة لقسمي القيمة قيمة الاستعمال وقيمة الاستبدال.

وإذا كانت قيمة الاستعمال عند ابن خلدون لا تتحقق إلا بشروطها الثلاثة المذكورة سابقا وتنتهي بالاستعمال المباشر وحصول المنفعة والمصلحة، فإن قيمة الاستبدال تنسب إلى أبعد من هذا، حيث يكون مكانها الطبيعي هو السوق، وتأخذ قيمتها عند التبادل.

(1) فتنمة، مرجع سابق، ص 363

(2) نفس المرجع السابق، ص 363.

وقد استعمل ابن خلدون عدة مصطلحات لتستعمل لتعيين التبادل، ومن أهمها البيع، المعاملة، التجارة، غير أنه استعمل بصفة أساسية للتدليل على قيمة الاستبدال "القيمة التبادلية" مصطلح العوض أو الأعراض.

يقول ابن خلدون: "... ما تحصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بموض⁽¹⁾ أي أن ما يمتلكه أي فرد لا ينتقل إلى أي فرد آخر إلا بمبادلتها بما لدى الطرف الآخر أي تمويضه بما يعادله من سلع وخدمات تساوي قيمتها قيمة الشيء المبادل أو العوض.

ويرجع ابن خلدون زيادة القيم التبادلية إلى التقسيم الاجتماعي للممل، لأن الفرد لا يستطيع أن يلبي حاجاته بنفسه، فلا بد من تبادل للسلع والخدمات بين الأفراد، وهذا التبادل في رأي ابن خلدون يجب أن يتم على أساس من التكافل من ناحية الجهد والعمل المبذول، وهذه القيمة التبادلية للسلع، والتي تتجدد بشكل أساسي في السوق، بحيث يمكن مبادلتها بشيء غير مملوكه فهي إذن تدبر من قيمة موضوعية تتوافق على اعتبارات خاصة بالسلمة، بصرف النظر عن قيمتها في نظر شخص معين.

ونلاحظ أن ما توصل إليه ابن خلدون في معرفته الدقيقة والموضوعية لأنواع القيمة يجعله من بين أهم المفكرين الذين تناولوا هذا التقسيم سواء في القديم أو عند رواد المدرسة الكلاسيكية، أو في عصرنا الحديث. وهذه النظرة الثاقبة عند ابن خلدون تجعلنا نعتقد بأن الفكرة إذا كانت علمية وموضوعية فإنها لا تموت بتعاقب القرون ولكنها تبقى

تعمل بذور الحياة، فإذا جاء من يغنيها وينقب عنها برزت ونمت وأخذت مكانتها بين الأفكار العلمية المعاصرة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 365.

قد يمتدح الفلاس الموضوع القيمة عند ابن خلدون أن محددها الوحيد هو العمل غير أن ذلك يعتبر المحدد الأساسي وهناك محددات أخرى بجانبه سنتعرض إليها فيما يلي:

أولاً: العمل

إن الملاحظ مما سبق ذكره في الفرعين السابقين لا شك يستنتج بأن العمل الإنساني عند ابن خلدون يعتبر المحدد الأساسي للقيمة، حيث نراه يؤكد في أكثر من موقع في مواضيع المقدمة على أن السلع تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها، بل في بعض المواضع توحي عباراته بأن هناك جزءاً بأن قيمة السلع والخدمات هي الأعمال الإنسانية⁽¹⁾

يقول ابن خلدون: "أعلم أن ما توفر عمراناه من الأقطار وكثرة ساكنه، اتسمت أحوال أهله وكثرت أموالهم والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب الثروة"⁽²⁾.

حيث يبرز لنا أهميته في العمل كوسيلة منتجة حقيقية وطبيعية.

ويقول أيضاً: "إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقيمة، وقد يكون مع الصنائع في بعضها وغيرها مثل النجارة والحياسة معهما الخشب والحزل، إلا أن العمل فيهما أكثر"⁽³⁾.

ومن هذه العبارة يتبين بأن ابن خلدون لم يجعل العمل هو المحدد الوحيد للقيمة، وإن اعتبره هو الأساسي، ولكن هناك محددات أخرى بجانب العمل قد لا

(1) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص 5.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 365

(3) نفس المرجع السابق، ص 363

← نظرة القيمة بالسفاريين ابن خلدون ولحم سميرث

ترقي إلى نفس أهمية العمل الإنساني ولكنها ضرورية في تحديد قيم الأشياء وهذا ما جاء في عبارته "... مثل النجارة والحياسة مهمما الخشب والفزل ثم يؤكد بأن أكثر هذه المهنات هو العمل الإنساني فيقول، "إلا أن العمل فيهما أكثر".

وقد ذهب ابن خلدون إلا أن حجم القيمة يتناسب طرئياً مع العمل المبذول فيها حيث يقول، "إن المكاسب هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها"⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلا أن ابن خلدون لم يكتف بإثبات بأن العمل البشري هو المحدد الأساسي للقيمة بل استلح أن يميز بين مفهوم أنواع العمل المحد للقيمة، حيث فرق بين نوعين أساسيين من هذا العمل، وهما على التوالي العمل الظاهر (الحي) والعمل المخزون (المتراكم) وسنحاول أن نوضح مفهومهما عند ابن خلدون باختصار فيما يلي،

1. العمل الظاهر

يقول ابن خلدون، "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسب ومتمول، لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن، فلا بد فيه من العمل الإنساني... وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع"⁽²⁾.

ويعتبر العمل الظاهر عند ابن خلدون في ذلك النوع من العمل الذي يدخل بصفة مباشرة ويمسهم في إنتاج السلامة أو الخدمة ويحبر عليه بالمعبرة التالية،

(1) نفس المرجع السابق، 363

(2) قبضة، مرجع سابق، ص 381

"إن كان عملاً ينقصه مثل الصنائع الظاهر"، ويفهم من هذا التعبير الخلدوني إنه ذلك العمل الذي يمكن ملاحظته خلال العملية الإنتاجية، ويكون قادراً على خلق قيمة مضافة، وإذا أردنا التوضيح أكثر يمكن القول بأن العمل الظاهر يكمن في الصنائع أي يندل خلال مراحل تشكيل السلعة في العملية الإنتاجية.

ب. العمل المخزون؛

يقول ابن خلدون: "وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني ... وإلا لم يحصل ولم يقع بالانتفاع"⁽¹⁾.

وهنا ينتبه ابن خلدون إلى أن هناك عملاً غير العمل الظاهر وهو ذلك الجهد البشري الذي بذل في فترة زمنية سابقة للعملية الإنتاجية وخرن أو تراكم في السلع والخدمات التي قد تدخل في العمليات الإنتاجية اللاحقة⁽²⁾.

وينسب ابن خلدون إلى أن الأشياء التي تراكم فيها العمل غير الظاهر للعيان أو المستتر الذي ظهر في زمن ماضٍ معين وفي الحيوان والنبات والمعدن لابد أن يكون من العمل الإنساني وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع.

وهذه التفرقة الدقيقة بين أنواع العمل الظاهر والمخزون الذي جاء بها ابن خلدون في القرن الرابع عشر بقيت صحيحة وعلمية ولم يتمكن الفكر الاقتصادي المعاصر من معرقتها إلا في القرن الثامن عشر، حيث أطلق آدم سميث رائد المدرسة الكلاسيكية على هذا التقسيم، مصطلح "العمل الآتي، والعمل الماضي" بينما سماه ريكاردو "العمل الظاهر والعمل المتراكم" أما ماركس فقد سماه "العمل الحسي والعمل الميت".

(1) نفس المرجع السابق، ص 381.

(2) راشد البرنوي مرجع سابق، ص 110.

وهكذا نلاحظ من هذه التسميات المختلفة لرواد الفكر الأوروبي الرأسمالي أو الاشتراكي أنهم لم يضيفوا شيئاً إلى مفهوم وتقسيم العمل عند ابن خلدون وإنما قاموا بتغيير التسميات⁽¹⁾.

لقد معظم ابن خلدون دور العمل في حياة الإنسان، ولم يعتبره ضرورياً من أجل إشباع الحاجات المتنامية للإنسان فحسبه ولكن اعتبره حاجة ذاتية يثبت بها الإنسان ذاته، فلا قيمة للإنسان ذاته إذا لم يكن لديه عمل.

يقول ابن خلدون، "وأما ما دون ذلك من الخدمة فمسببها أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته ويكون حاجزاً لها رضى عليه من خلق التمتع والترفع فيتخذ من تولى ذلك يقطع له عليه أجراً من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان"⁽²⁾.

ومما سبق يمكن القول أنه برز في الاقتصاد الوضعي لاسيما الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نقاش كبير حول قيمة الأشياء، فقد ساد الاعتقاد بوجود القيمة الاستعمالية والتبادلية، ثم ظهر في الفكر الكلاسيكي اتجاه آخر يقوم على أن للسلمة قيمة استبدالية ولها منفعة، ثم تطور هذا الفكر ليمتد أصحابه بتجريد القيمة من عنصر المنفعة، ثم ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن ليس للمنفعة دخل في تحديد القيمة بوجود عوامل أخرى تحدد القيمة ثم ظهر تيار فكري آخر يرى بأن المنفعة تعتبر من العناصر الأساسية المحددة لقيمة الأشياء. وغيرها من المناقشات التي انصبحت في تحديد العوامل التي تحدد القيمة، كنفقات الإنتاج، وتكلفة السلمة من نفقات النقل والضرائب والمكوس والتوقعات وما إليها.

(1) شولي أحمد تها، مرجع سابق، ص 65.

(2) المنفعة مرجع سابق، ص 360

وبعد أن ناقشنا المبدأ الرئيسي للقيمة وهو العمل الإنساني في نظر ابن خلدون نحاول أن نتطرق إلى بنية المصاحبات التي دارت حولها المناقشات الفكرية لنتمتع من رأي ابن خلدون فيها.

ثانياً ، المنفعة

يقول ابن خلدون: "إنه "القوت" لولا تخزين الناس له خوفاً من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلاً لبدل دون ثمن ولا هوض"⁽¹⁾.

ويقول أيضاً: "واعتبر غاشية الإنسان بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموالد بفضلات الرزق والتراف وسهولتها على من يبدونها لاستغلالهم منها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم"⁽²⁾.

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون عرف أن للمنفعة دوراً كبيراً في تحديد قيم الأشياء، بل نعتقد أن ابن خلدون قد اكتشف قانون تناقص المنفعة وتعريف عليه في عبارته السابقة يقول: "لولا تخزين الناس له خوفاً من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلاً لبدل دون ثمن ولا هوض" وهذا يدل على أنه كلما زاد المروض من الشيء كلما أدى إلى انخفاض قيمته إلى أن يبدل بدون ثمن ولا هوض أي لا يبادل بأي سلعة أخرى وهكذا تصل المنفعة الحدية لقيمة هذا الشيء إلى الانعدام أي تساوي صفراً.

ثم نلاحظ في العبارة الأخرى: "وسهولتها على من يبدونها لاستغلالهم منها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم".

(1) لفظة مرجع سابق، ص 363.

(2) نفس المرجع السابق، ص 362.

← نظرة القيمة والاستطارة بين ابن خلدون ولحم سميث

زيادة السلع وما إليها تؤدي إلى الاستغناء عنها أي تقلل منفعتها لوجود أمثالها لديهم حتى تصل إلى درجة الاستغناء أي ينعدم عنها قيمة الشيء كذهاب منفعتها لوجود أمثالها لديهم.

ويتبين من هذا أن ابن خلدون يعتبر المنفعة من محددات السلعة فإذا زادت المنفعة إلى الشيء ورغب فيه الناس ارتفعت قيمته، والعكس صحيح، ولهذا ولتدعيم هذا الفرض يقدم ابن خلدون مثالا دائما يبرر به دخول عامل المنفعة كمحدد من محددات القيمة.

يقول ابن خلدون: "... وذلك أن حكمة الله في الحجر - الذهب والفضة - ودورهما ألهما قيم لكاسب الناس وتمتولاتهم؛ فلو حصل عليهما بالصناعة لمطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحد من اقتنأهما على شيء⁽¹⁾.

إن الوصول إلى صنع الذهب والفضة اللذين يعتبران العنصر المقبول والشائع بين الناس في التبادل يؤدي إلى تناقص المنفعة في اقتنأهما حتى تصل هذه المنفعة إلى الحد الذي يمرض فيه الناس على مبادلتها بالاعتماد المنفعة فيهم.

وبهذا يكون ابن خلدون قد دلت بكل علمية وموضوعية على أن المنفعة هي من محددات القيمة، بل نراه من خلال هذا الطرح قد توصل إلى قانون تناقص المنافع أو ما سمي في الأدبيات الاقتصادية بقانون تناقص المنفعة، فهو بذلك يبين بكل موضوع أن رابطة قوية بين الحاجة والمنفعة، فحاجة الناس إلى السلع والخدمات تكسبه منفعة تؤدي إلى زيادة قيمة الشيء، وكلما كانت الحاجة إلى السلع والخدمات قليلة أو مفقودة كلما أدى ذلك إلى فقدان جزء من قيمته، ويبقى في تناقص إلى أن تنعدم الحاجة فيفقد الشيء قيمته عندها نقول أن المنفعة تساوي الصفر، وهذا ما دللت عليه عبارة ابن خلدون، "ليدل دون ثمن ولا عوض".

(1) ناس المرجع السابق، ص 360.

يؤكد ابن خلدون بأن نفقات الإنتاج تؤثر في تحديد قيم الأحياء، وقد لاحظ ابن خلدون هذه الظاهرة في الزراعة حيث تتأثر قيمة المزروعات بنفقات الإنتاج التي تدخل في الزراعة وقد ترتفع قيمة المنتجات الزراعية إذا ما أدخلت نفقات جديدة على عملية الإنتاج الزراعي.

يقول ابن خلدون: "ما أجهام النصارى إلى سيف البحر وبلاد المتوصرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والظن لإصلاح نباتها وطلبها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزيل وغيره لها مؤونة، وصارت في طلبهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم"⁽¹⁾.

إن هذه النظرة التي استنتجها ابن خلدون من ملاحظة ظاهرة تغير في قيم المنتجات الزراعية بين بلاد المغرب وبلاد الأندلس عندما انتصر عليهم الإسبان وأرغمهم على التوجه إلى الجبال والأراضي الأقل خصوبة، ولهذا فقد ارتفعت قيم المنتجات الزراعية على ما كانت عليه في السابق حيث الأراضي الخصبة والمناخ الملائم ومن مثلتها في بلاد المغرب والسبب في هذا الارتفاع هو تلك الجهود والأعمال الإنسانية الإضافية التي دخلت بشكل أكبر من السابق في إصلاح الظن ونباتها، وإيصال المياه إليها ومد الجسور وما إليها مما تتطلبه الأرض الوهرة، صف إلى ذلك قلة خصوبة التربة، مما اضطر أهلها إلى إضافة المواد الخصبة لها مثل الزيل وما يدخل في شاكلته.

هذه النفقات الزائدة أدخلت في تحديد قيم المنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمها.

(1) العنبة، مرجع سابق، ص 328.

رابعا: زيادة الضرائب واحتفال السلطان بالتجارة

إن القيمة كما تتأثر بنفقات الإنتاج فإنها تتأثر كذلك بنفقات أخرى مثل الضرائب المتوقعة التي تفرض من قبل الدولة على الأفراد، كما أن القيمة تتأثر كذلك بموامل أخرى مثل التحال السلطان للتجارة ومنحاول أن نبين هذين المحددين باختصار فيما يلي:

١. زيادة الضرائب

يقول ابن خلدون: "وقد يدخل أيضا في قيمة الأوقات ما يفرض عليها من المكوس والغرام للسلطان في الأسواق"^(١).

ويتبين من هذه العبارة أن الضريبة تمارس أثرها على القيمة فتجعلها ترتفع، لأن الباطة يلجأون إلى تحميل المشتري عبء هذه الضريبة، وقد تكون في أكثر الأوقات حميلا كليا، وهذا ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بنقل العبء الضريبي.

يقول ابن خلدون: "إن المصر الكثير الممران يختص بالفلاء في أسواق وأسعار حاجاته، ثم تزيد المكوس غلاء... والمكوس قعود إلى البياهاة بالفلاء لأن السوق والتجار كلهم يحسبون على سلمهم ويضائلهم جميع ما ينفقون حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها".

إن ابن خلدون قد ذهب في هذه العبارة إلى تعيين ويكل وضوح المحددات التي تدخل بجانب العمل الإنساني في القيمة، فهو يبين من جهة بأن قيم الأشياء ترتفع بازدياد الممران أي التقدم الحضاري ثم يبين محددا آخر يزيد في ارتفاع قيم الأشياء وهي المكوس (الضرائب)، ثم يبين كيف أن التجار لا يتحملون شيئا من أعباء الضريبة.

(١) القيمة، مرجع سابق، ص 364.

بل ينقلونها على قيم السلع والبضائع، حتى تكاليفهم الشخصية ينقلوها أيضا وترفع قيم الأشياء بها لذلك.

ويعتبر هذا الرقبط بين الضريبة والنفقة بعنا جديدا يضيفه ابن خلدون إلى الدراسات الاقتصادية في ذلك الزمن المبكر، ومعنى هذا أن النفقة على مولدة التاجر تدخل في تحديد قيمة السلعة مثل دخول تكلفة العمل وغيره، وقد يكون هذا الأمر هو المتعارف عليه في الأدبيات الاقتصادية من أن اثر الضريبة على قيم الأشياء يتوقف على مدى قدرة البائع على تحميلها للمشتري، وذلك يتوقف على مقدار مولدة الطلب الذي يتحدد بدوره من خلال عوامل منها مدى ضرورة السلعة⁽¹⁾.

ب. ممارسة الدولة للتجارة

يبين ابن خلدون أن اعتماد الدولة من مهامها الرئيسية في إدارة شؤون البلاد وتسييرها ودخولها السوق بجانب التجارة لممارسة التجارة يؤدي إلى تنبذ كبير في قيم الأشياء وبيعها من كثير على القوام والتوازن الذي هو أساس التبادل من الناس، فمن جهة قد يؤثر هذا الدخول إلى السوق إلى انخفاض قيم البضائع والسلع وذلك عندما تلعب المنافسة لملح السلطان وبيعها نتيجة احتكاره للسوق وهدم قدرة بقية التجار لمنافسته نتيجة انخفاض قيم سلع وبيعها السلطان من جهة ثانية والخوف من مقارنته من جهة أخرى. وهذا يؤدي إلى انخفاض قيم السلع والبضائع التي بحوزة بقية التجار.

يقول ابن خلدون: "التجارة من السلطان مضرة بالرهايا مفسدة للجباية"⁽²⁾

وهذا يضطر التجار والفلاحين إلى بيع سلعهم على كساد من الأسواق بأبخس ثمن وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما ينهب رأسماله فيتعهد

(1) لحد شوقي نيا، مرجع سابق، ص 76

(2) النظمة، مرجع سابق، ص 381.

← نظرية القيمة والمصاريف ابن خلدون ولحم سميت

عند سواقه: لأن احتكار السلطان الذي يمثل الدولة يفتقدهم كل مبادرة وكل تحكم في الأسعار.

يقول ابن خلدون: "إن تدخل السلطان يوقف كل مظاهر التوازن في السوق، لأن الرعايا متقاربون في اليسار، والمزاومة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية وجودهم أو تقريبه، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم بكثير من غيرهم فلا يكاد أحد يحصل على فريضه⁽¹⁾."

أما التنبذ الذي يحصل في المرة الثانية فيكون بارتضاع قيم السلع والبضائع نتيجة سيطرة السلطان على السوق في عملية الشراء حيث يعتمد إلى شراء السلع والبضائع من أربابها بأسعار زهيدة ثم يبيعها بالثمن الذي يرضونه هم "أي الحكام".

يقول ابن خلدون: "وقد تنتهي الحال بهؤلاء المنسلخون للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الخلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويغرضون لشراء ذلك ما يشاؤون، ويبيعونها في وقت لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يرضونه من الثمن"⁽²⁾.

وهكذا تنتزع قيم البضائع والسلع في السوق نتيجة هذه التصرفات من الأجراء والمتغلبين في البلدان، وبهذا التحليل الدقيق يكون ابن خلدون قد تبهر في محددات القيمة، بشكل غير مسبوق.

خامسا: تكاليف النقل والألفات السماوية

اعتبر ابن خلدون أن تكاليف النقل والألفات السماوية تدخل بشكل أو بآخر في محددات القيمة وستعرض إليها فيما يلي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 360.

(2) نفس المرجع السابق، ص 396.

١. تكاليف النقل،

بالرغم بأن وسائل النقل في عهد ابن خلدون كانت بدائية إذا ما قورنت بالوسائل التي ظهرت في العصر الحديث، إلا أنها كانت ضرورية لمصرها ذلك، إذ كانت تلعب دورا هاما في توفير السلع والبضائع في الأسواق التي تفتقد إليها، ولا يخفى على عاقل أن هذا الدور الهام لم يكن بالأمر اليسير كما هو الحال اليوم، ولكنه كان شاقا ومتعبا، وفيه تنوم الرحلة أكثر أو أقل من شهر حسب تباعد نقاط التبادل أو الأسواق، وقد توصل ابن خلدون إلى تفسير هذه الظاهرة حيث لاحظ بأن ارتفاع تكاليف النقل وزيادة مخاطره

الطريق تؤدي إلى الزيادة في قيم السلع والبضائع، وقد علل ابن خلدون السبب إلى زيادة المخاطرة، فكلما كانت درجة المخاطرة كبيرة، كلما أدت إلى ارتفاع قيم السلع المنقولة.

يقول ابن خلدون، "وكان ذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة، أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم ربحا، وأكفل بحوالة الأسواق، لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة ... وإذا قلت وهزئت قلت أثمانها، وأما إذا كان البلد قريب المسافة. والطرقات ساجل بالأسن، فإنه حينئذ يكثر ثاقلوها، فتكثر وترخص أثمانها"^(١).

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون ربط زيادة ونقصان قيم السلع والبضائع في هذه المدة بنقطتين أساسيتين، أولهما خطورة الطريق وثانيهما بعد وقرب الأسواق.

ب. الآفات السماوية،

الآفات السماوية التي ذكرها ابن خلدون في امتقاداتنا هي تلك الكوارث الطبيعية التي تحدث قضاء وقس وليس للإنسان يد في حدوثها، وهذه الكوارث تؤدي

(١) المقدمة، مرجع سابق، ص 396.

← نظرية القيمة والمستخدمين ابن خلدون ولم سميت

إلى حدوث كثير من الأضرار سواء بالمنتجات أو التجار، وهذه الكوارث مثل الفيضانات والحرائق والزلازل والبراكين وما إليها من ظواهر أمراض في النبات والحيوان فيهلكه، وفيها من الآفات كالجراد والجفاف وما إليهما ...

يقول ابن خلدون: "لفضل الأقوات عند أهل الممر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب إلا ما قد يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية"⁽¹⁾.

ويتبين من هذه العبارة الخلدونية أن هذا المحدد هو دوري وليس ثابتا في تحديد قيمة الأشياء إذ أن هذه الآفات لا تظهر بصفة دائمة ومستمرة.

وخلاصة هذا البحث تبين بكل وضوح بأن نظرية القيمة التي شكلت دراستها مناقشات فكرية حادة وتناقضات كبيرة بين المفكرين الاقتصاديين، ولا سيما الغربيين منهم، قد تم تناولها بشكل علمي متفوق من طرف الفكر العربي الإسلامي ابن خلدون بفارق زمني يفوق أربعة قرون.

المطلب الثاني:

نظرية الأسعار عند ابن خلدون-

بالرغم من أن القيمة والأسعار تعتبران وجهين لعملة واحدة، إلا أن هناك بعض التفرقة من حيث عمل كل منهما، إذ تعتبر دراستنا مفهوم القيمة دراسة فكرية نظرية بالدرجة الأولى، بينما تتركز دراستنا للأسعار على كفاءات السوق من طريق التعبير السعري في عملية تبادل السلع والبضائع وسنحاول أن نتطرق إلى هذا من خلال الفروع التالية:

(1) القيمة، مرجع سبق، ص 63.

الفرع الأول: مفهوم السعر عند ابن خلدون

يعتبر السعر الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها بين الناس وقد اعتبر ابن خلدون السعر على أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة⁽¹⁾.

ولهذا فإنه لا يظهر إلا في الاقتصاد المكسبي حيث يوجد هناك في المنافع يطرح للتبادل، أما في الاقتصاد الطبيعي حيث يكون مستوى الإنتاج بسيطاً، علاج الفلاح فيها ومؤونة يسيرة، فالسعر في هذه الحالة لا يكون ظاهراً بشكل لا يمكن ملاحظته إلا من طرف الفلاحين.

يقول ابن خلدون، "وقد تخفى ملاحظة العمل كلما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأهمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأمصار التي علاج الفلاح فيها ومؤونته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلاح".

إذن فالسعر هو الوسيط النقدي وعلاقته بالقيمة علاقة وثيقة، وقد اعتبر السعر مقياس نقدي للقيمة، غير أن تقلباته السريعة وتأثره بالعوامل المختلفة جعله مقياساً غير وثيق لما يهتم به من تقلبات سريعة وكبيرة في بعض الأحيان، يعكس القيمة التي تتأثر بثبات واستقرار أكثر، وحتى يكون السعر مقياساً صحيحاً للقيمة عليه أن يعبر بصديق مما في السلعة من قيمة⁽²⁾.

وقد ورد عند ابن خلدون لفظا القيمة والأسعار، مفترقين أو مقترنين، والمتفحص في ورودهما يجد أنه صرح باختلاف مضامينهما، وإن لم نلاحظ التفرقة الصريحة والمدممة بالأسباب كما هو الحال في الكثير من المسائل التي تعرض إليها ابن خلدون، وهناك عبارات تبين بكل وضوح أن القيمة عند ابن خلدون تختلف عن

(1) القيمة، مرجع سابق، ص 364.

(2) نفس المرجع السابق، ص 362.

السعر في بعض الحالات حيث يكون السعر أعلى من القيمة كقولهم: "هيندلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومناخضة في الاستكثار بها".

ويتبين من هنا بأن السعر أعلى من القيمة نتيجة المنافسة والاستكثار. ويقول أيضاً: "... ينهكي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء المتغلبين في البلدان أنهم يقرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدتهم، ويقوضون (الأسعار) لذلك ما يشامون ويبيعونها في وقت لمن تحت أيديهم من الرهايا بما يفرضونه من الثمن"⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع السلع عند ابن خلدون

يفرق ابن خلدون بين نوعين من السلع، الضرورية ومنها الكمالية، وهذه السلع لتحديد أسعارها في الأسواق التي تعتبر مجال التعبير عن قيمة أي سلعة، والأسعار هي وسيلة ذلك التعبير.

وقد بين ابن خلدون أنواع السلع الضرورية والكمالية حسب ما كان متوفرًا في عصره إذ يقول: "فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة، وما في معناها، كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الدم والفواكه والملابس والمأهون والمراكب وسائر المصانع والنجاني"⁽²⁾.

ويتبين من هذه العبارة إن ابن خلدون استطاع التمييز بين أنواع السلع وأعلى أمثلة من أمثلها، فالضرورية هي تلك السلع التي لا يستطيع منها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع غنيهم أو فقيرهم على حد سواء كائنت السلع الغذائية وقد ذكر منها ابن خلدون على سبيل المثال الحنطة، والبقلاء والبصل والثوم ثم ختم هذه الضروريات بكلمة "وأشباهه"، ويقصد بهذا ما يمكن اعتباره ضروريا بالنسبة لاستمرار حياة الإنسان ومنها ما يعد سلعا حاجية وكمالية، ونلاحظ هنا

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 365.

(2) نفس المرجع السابق، ص 362.

بأن ابن خلدون قد جمع بين توفيق من السلع الحاجي والكمالي وأعطى مثالا مشتركا بينهما، وكان الحاجي في ملاحظته أخذ نفس مرتبة الكمالي. لأن الحاجي في نظر المفكرين وما لأخص الإسلاميين يأخذ مرتبته بين الضروري والكمالي، هنا الأخير يعبر عن السلع التي تجعل حياة الناس رهيبة، وتتمثل في سلع الترفيه والتزيين مثل المباني الفاخرة والمراكب المريحة وما في شاكلتها.

وقبل أن نتكلم عن أسرار هذه السلع، نتذكر أن ابن خلدون حاول أن يعطي مفهوما لهذه السلع جاء فيه: "إن الصنائع منها البسيطة ومنها المركبة، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدم منها في التعليم هو البسيطة، تبساطه أولا، لأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواهي على نقله فيكون سابقا في التعليم، ويكون تعليمه ناقصا، ولا يزال الفكر يخرج أصنافها؛ (أي أصناف الصنائع الضرورية البسيطة) ومركباتها من القوة والفعل، بالاستنباط شيئا فشيئا، على التدرج حتى تكمل، ولا يحصل ذلك دفعة، وإنما يحصل في أزمنة وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية. ولهذا تجد الصنائع في الأسفار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيطة فإذا تزايدت حضارتها ودهت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل⁽¹⁾."

يتبين من هذه العبارة الطويلة كيف تتبع ابن خلدون مسيرة السلع وتطور مفهومها، إذ تكون بسيطة وضرورية ولكنها لا تبقى ساكنة فهي تتطور مع الفكر البشري وإزدياد الحضارة والبحث العلمي حتى ترقى إلى مستوى الصنائع، وإذا دخلت عملية التصنيع فستتطور بها خلال أزمنة وأجيال قبا لمستوى التطور الاقتصادي العام لأي بلد، حيث تتراجع في بداية التطور بعض السلع الصناعية إلى مصاف السلع الضرورية، بينما تثبت سلع أخرى وتبقى في حداد السلع الكمالية،

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 400.

ولكن إلى حين، فالتطور اللاحق سيجعل منها سلعا ضرورية ومكثرا دوايك. وفيما يلي تفصيل لأسعار السلع الضرورية والسلع الكمالية عند ابن خلدون.

الفرع الثالث: أسعار السلع عند ابن خلدون

لنبدأ لأنواع السلع ومفهومها عند ابن خلدون فلنبدأ سنحاول أن نتطرق لأسعار هذه السلع لنبين كيف هالجها ابن خلدون وما هي أهم الملاحظات التي أوردتها بشأنها.

أولا: أسعار السلع الضرورية

لقد لا حظ ابن خلدون في المدن التي عاش فيها تونس، بسكرة، بجاية، قلعة بني حماد، تلمسان وفاس ثم اشبيليا وقرطبة، الدور الكبير لعرض السلعة وطلبها ومدى تأثيره على حركة الأسعار هبوطا وصعودا. ويمكن القول أن ابن خلدون في تلك الفترة (القرن الرابع عشر) التي تعتبر بعيدة عن تطور علم الاقتصاد في المدارس الاقتصادية الأوربية قد توصل إلى معرفة قانون العرض والطلب، واستطاع تفسير حركة الأسعار من طريقه، حيث يصرح بأن الأسعار ترتفع عندما يزيد الطلب، وتنخفض عندما يقل ذلك، ويرجع هذا إلى عوامل مختلفة. ويبرز ابن خلدون صحة هذه الفرضية من خلال تناوله لأسعار السلع سواء كانت ضرورية أو كمالية بقوله: "تفضل الأقوات (السلع الضرورية) من أهل المصر... فترخص أسعارها في الغالب"⁽¹⁾. وتوضح هذه العبارة بأن السلع الضرورية هالبا ما تكون أسعارها منخفضة لأن الغالبية العظمى من الناس تعمل على إنتاجها لضرورتها، لذلك توجد بشكل أكبر من المطلوب فتفضل وهندما يزداد عرضها فتتخفض أسعارها.

(1) قلعة، مرجع سابق، ص 363.

ونلاحظ إن ابن خلدون استعمل لفظ (في الغالب) مما يدل على عدم ثبوت ودوام هذه الأسعار، وأن هناك فترات وعوامل تؤدي إلى تغيرها، ولعل كثرة المشتغلين في السلع الضرورية في المجال الزراعي بصفة خاصة جعل ابن خلدون يلاحظ بأن انخفاض الأسعار في هذه السلع يزداد في الانخفاض إلى أن يقارب الصفر (الانعدام) لو لا خوف الناس من التقلبات المفاجئة في هذا المجال.

يقول ابن خلدون: "ولو احتكار الناس لها (عملية التخزين) لهدلت دون ثمن ولا عوض". ويقول أيضا: "يكثر نالها فتكثر وترخص أثمانها"، ويتبين من هذا بأن الأسعار ولا سيما أسعار السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض، غير أن هذا الانخفاض هو نسبي وليس مطلقا، وإذا بقيت الأسعار في هبوط مستمر فإن ذلك يؤدي إلى وقع الضرر بالتعاملين في هذا المجال ثم يعم الضرر على سائر الأفراد، وذلك للارتباط الوثيق بين المنتجين والمستهلكين.

يقول ابن خلدون: "إذا استنهم الرخص في سلعة أو مرض من ما ياكل أو يلبس أو يتمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، (ارتفاع الأسعار) فسد الربح والنماء، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، فقعد التاجر من السعي فيها، وفسدت رؤوس أموالهم، واعتبر ذلك أولا بالزرع فإنه إذا استنهم رخصه يفسد به حال المحترفين بمسائر أطواره من الفلح والزراعة قللة الربح فيه ونسبته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم، يحدونه على قللة فإذا الرخص المفرط، يجحف بمعاش المحترفين، بذلك المصنف الرخيص. وكذا الفلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق"⁽¹⁾.

لقد شرح ابن خلدون بشكل واف الأثر الذي يحدثه الانخفاض المستديم في الأسعار وقد أشار إلى أن هذا الانخفاض يظهر لتأثيره بالدرجة الأولى على السلع الضرورية فنذكر أهمها وهي المأكل والملبس، والتمويل، ثم بين في هذه العبارة أن هذا الانخفاض يعم على الخصوص الزرع الذي هو السلعة الضرورية الأساسية لكل فرد.

(1) للس مرجع، ص 382.

إن ابن خلدون بالرغم من أنه ركز على أن انخفاض الأسعار يكون صادة في السلع الضرورية إلا أنه لم يؤكد بأن هذا الأمر هو مطلق ولكنه يبين بأن هذه الظاهرة هي نسبية وإن كانت هي الشاملة، فيقول: "وكذا الفلاء المفرط"، وكأنه يريد أن يقول بأن ما يؤدي إليه انخفاض الأسعار من ضرر يكون كذلك إذا ارتفعت الأسعار بشكل غير طبيعي أو "مفرط" كما يعبر عنه ابن خلدون.

وإذا كان الانخفاض المستمر للأسعار يؤدي إلى الضرر والارتضاع المفرط في الأسعار يؤدي كذلك إلى الضرر، وإن تفاوت الضرر بين هذا وذاك فماذا استنتج ابن خلدون؟ الملاحظ أنه وصل إلى القانون الطبيعي لتغيرات الأسعار وتجنب الضرر فيقول: "وإنما معاش الناس وكسبهم في المتوسط من ذلك، وسرعة حوالة الأسواق" إذن هناك شرطان أساسيان لاستقرار معاش الناس وكسبهم، هما المتوسط السعري وسرعة حركية السلع في الأسواق.

ثانياً: أسعار السلع الكمالية

يرجع في الغالب اقتناء السلع الكمالية إلى فئة الأغنياء والمترفين، فهم المشكلون لجانب الطلب دون غيرهم، ولأن السلع الكمالية ذات خصوصيات جمالية وفنية فإن محترفيها عادة ما يكونون من أصحاب الحرف الموهوبين وهم قلة، وهذا ما يجعل عرض هذه السلع قليلاً، ولذلك يتجه الثمن فيها إلى الارتضاع، نتيجة لقلة عرضها واستعداد الأغنياء والمترفين لدفع الثمن المرتفع فيها.

يقول ابن خلدون: "وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها، فإنها لا تميم بها البلوى (قلة طالبيها)، ولا يستغرق اقتضاها أعمال أهل المصر أجمعين، ولا الكثير منهم على حين، ثم إن المصر إذا كان متمحراً موفور العمران كثير حاجات الترفه توفرت حينئذ النواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصوراً بالفا (زيادة الطلب مع بقاء

ويتبين من هذا التحليل أن السلع الكمالية تتجه أسعارها إلى الارتفاع وذلك للأسباب الآتية،

- أ. كثرة الحاجة أي زيادة الطلب نتيجة التقدم الحضاري.
- ب. اختزال أهل الأعمال يخدمتهم وإتجاههم على قلةهم مما يجعل العرض محدودا.
- ج. اعتماد الأغنياء والمترفين لهذا مقابل كبير للحصول عليها المتخارا.

إن هذه الأسباب وغيرها تجعل مؤشر أسعار السلع الكمالية في ارتفاع ملحوظ، غير أنه في مجتمع يمتاز بالحركية نحو التقدم الحضاري فإن الحدود بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لا تكون ثابتة وفاصلة، بل هي تتغير مع تغير العمران فيه فتقلب بعض الكماليات إلى ضرورياته فتصير فيه الأعمال كلها هزينة والمرافق هائلة بازدياد الأفراس عليها من أجل الترف وترفع أسعارها.

إن ارتفاع أسعار السلع الكمالية وزيادة الطلب عليها تؤدي بدورها إلى توجه الأفراد نحو تعلم صناعة هذه السلع وإتقانها، كما تؤدي إلى زيادة الابتكار والتفنن فيها.

يقول ابن خلدون، "إن الصنائع (السلع الكمالية على وجه الخصوص) إنما تستجد وتكثر إذا كثرت مطالبوها، وهكذا إذا كانت الصناعات مطلوبة وتوجه إليها النفاق (كثرة الطلب) كانت حينئذ الصناعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع (الارتفاع سعرها) فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعات ليكون منها معاشهم⁽²⁾."

(1) النعمة، مرجع سابق، ص 363.

(2) النعمة، مرجع سابق، ص 413.

وهكذا يشرح ابن خلدون دواهي ارتفاع أسعار السلع الكمالية، ويرى بأن العمل الصناعي المنتج للسلع الكمالية يزدهر عند ما تكون الدولة في مراحل التقدم والازدهار حيث ترتقي الجودة والتفنن إلى مستوى أعلى يصل درجة الاختراع والإبداع، وإذا كان هذا حال التقدم والازدهار فإن ابن خلدون الذي يؤمن بحركية المجتمع يقدم لنا الحالة العكسية حالة التقهقر والتراجع فيقول: "وإذا كانت مطلوبة لم تنفق سواها ولا يوجد بعصر إلى تعلمها فاختصت بآثر له، وفقدت للإهمال"⁽¹⁾، وهكذا انتقلت الضروريات إلى كماليات.

الفرع الرابع، التحليل الاقتصادي لمحددات الأسعار عند ابن خلدون

تخضع أسعار كل السلع الموجودة في الأسواق بفرض التبادل إلى التغيرات سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك تبعاً للتقلبات العائدة في أسواق هذه السلع، وهذه التقلبات في ظروف الأسواق عادة ما تتبع حالة العرض والطلب فيرى ابن خلدون أنه عندما يكثر الطلب على سلعة ما . ويكون العرض منها ثابتاً يؤدي بميل سعرها إلى الارتفاع، وعندما تكون الكميات المعروضة من السلع كبيرة والطلب عليها يكون ثابتاً فإن الأسعار تميل إلى الانخفاض، أما عندما يكون هناك حوالة في الأسواق بحيث يكون هناك تغير في كل من العرض والطلب، فإن الأسعار تتغير تبعاً لذلك.

أولاً، تغير الطلب مع ثبات العرض

تعرض ابن خلدون إلى ظاهرة تغير الطلب مع ثبات العرض من خلال ما يلي:

أ. زيادة الطلب

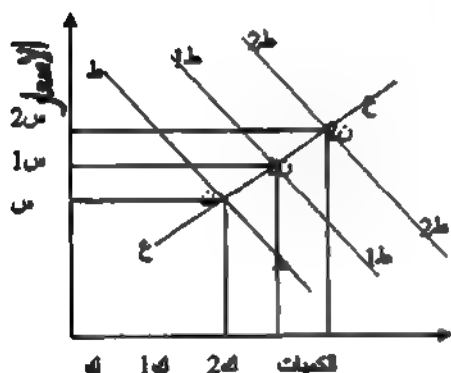
يعتقد ابن خلدون اعتقاداً جازماً بأنه عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتاً فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يقول ابن خلدون: "وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فلا يستغرق اتخاذها أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم (ثبات العرض)، ثم إن المصر إذا كان متسحرا موفور الممران كثير حاجات الترف (زيادة الطلب) توفرت حينئذ البواهي على طلب تلك المرافق والاستكثر منها، كل بحسب حاله فيقصر الموجود (المعرض) منها من الحاجات (الطلب) قصورا يالفاء (انخفاض الكبير للطلب) ويكثر المتسامون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض (زيادة المنافسة) ويبدل أهل الترفيه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء (الارتفاع الكبير في الأسعار). لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه⁽¹⁾.

إن هذه الظاهرة يمكن تجسيدها من طريق الشكل البياني رقم (1) والذي يبين كيف ترتفع الأسعار عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتا.

شكل رقم (1) يبين تغير الأسعار تبعاً لزيادة الطلب وثبات العرض.



حيث: ع يمثل العرض
ط1 يمثل الطلب في الحالة العادية
ط2 يمثل زيادة الطلب الحالة 2
ع ع يمثل زيادة الطلب الحالة 2
ن: الكمية في الظروف العادية
ز: الكمية المطلوبة عند زيادة الطلب الحالة 2
س: الثمن عند الطلب العادية
س2: الثمن عند انخفاض الطلب

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 363.

الشكل رقم (1) تلاحظ أن في حالة التوازن بين العرض والطلب، فإن خط الطلب (ط 1) يلتقي مع خط العرض (ع 1) عند النقطة "ن" التي تسمى نقطة التوازن ويكون في هذه الحالة السعر التوازني في النقطة "س"، وعندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتاً، فإن الخط (ع 1) يبقى ثابتاً ويظهر خط طلب جديد (ط 2) وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة "ن 2" وعليه يتغير السعر نحو الارتفاع وينتقل إلى النقطة "س 2".

بينما تنتقل الكمية من "ك 1" إلى "ك 2". وهكذا يتبين كيف أنه في حالة زيادة الطلب مع ثبوت العرض فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع.

أما إذا بقي الطلب في ازدياد مع ثبوت العرض فإن خط العرض (ع 1) يبقى ثابتاً بينما يتحرك خط الطلب من (ط 1 ط 2) إلى المستوى (ط 2 ط 3) وتنتقل معه نقطة التوازن من "ن 1" إلى "ن 2" ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة "س 1" إلى "س 2"، أما الكمية فيطرأ عليها هي الأخرى تغير وتنتقل من النقطة "ك 1" إلى "ك 2" وإذا استمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور نقص في السلع المعروضة بشكل ملحوظ تصاحبه زيادة في الأسعار، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بأزمة التضخم.

ب. نقص الطلب؛

أما إذا انخفض الطلب فإن الأسعار ستتخفض بانخفاضه، يقول ابن خلدون: "فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو ممول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالاة الأسواق فهدم الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك المصنف فهدم التاجر من السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم".⁽¹⁾

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 66.

حيث (ط د) خط الطلب عن التوازن

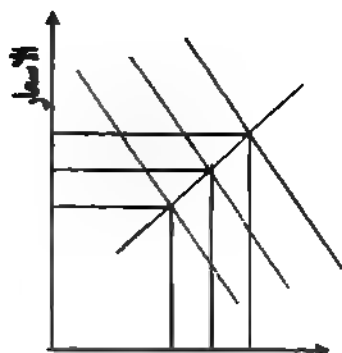
أ (ط 2 د 1) خط لانخفاض الطلب في الحلقة

ب (ط 2 د 2) خط لانخفاض الطلب في الحلقة

ج ع) خط العرض الثالث

د) الأسعار عند التوازن

هـ) انخفاض الأسعار في الحلقة



الشكل رقم: (2) يبين تغيير الأسعار تبعاً للنقص الطلب وثبات العرض. من الشكل رقم (1) نلاحظ أنه في حالة التوازن فإن تقاطع خط الطلب (ط د) مع خط العرض

(ع ح) عند النقطة "ن" نقطة التوازن ويكون عندما السعر هو "س" سعر التوازن، ولكن عندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتاً فإن الخط الذي يمثل العرض (ع ح) يبقى ثابتاً بينما يتحرك خط الطلب من المستوى التي كان (ط د) إلى مستوى جديد هو (ط 1 د 1) ويتضح من الشكل رقم (2) أنه لما إنخفض من المستوى (ط د) إلى المستوى الجديد (ط 1 د 1) فإنه أدى إلى انخفاض الكميات من (ك) إلى (ك 1) .

وأدى هذا التغيير في الطلب إلى تحريك الأسعار نحو الانخفاض وذلك من النقطة (س) إلى (س 1) . وقلتها انخفاض نقطة التوازن من (ن) إلى (ن 1) .

وإذا استمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور انخفاض جديد في الكميات المطلوبة حيث ينتقل خط الطلب من المستوى (ط 1 د 1) إلى المستوى (ط 2 د 2)

← نظرية القيمة والعرض بين ابن خلدون وبنو سميث

فتنخفض معه الكميات المطلوبة من (ل) إلى (ل₂) وهذا يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض السعر حيث ينتقل من (س₁) إلى (س₂) ليصاحبه انخفاض في ذلك نقطة التوازن من (ن₁) إلى (ن₂). وهكذا دواليك. فإذا لم تتحرك عملية طلب نحو الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى فساد الربح والنماء يطول تلك المدة، مما يؤدي إلى ظهور كمعاد السلع. تظهر أزمة الكماد.

ثانياً، تغيير العرض مع ثبات الطلب-

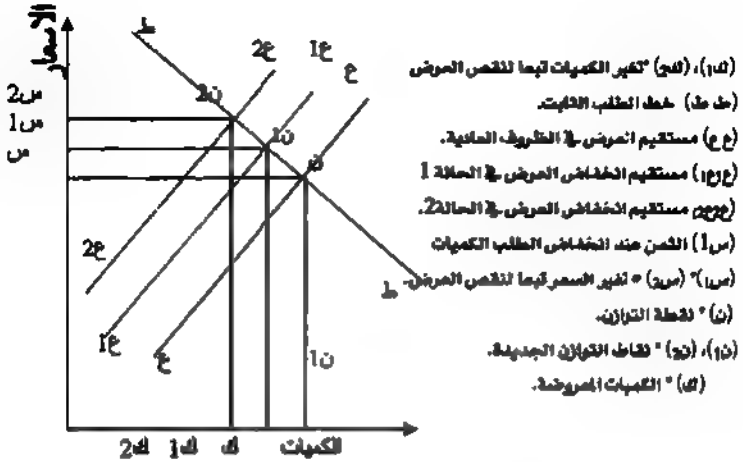
عندما تسود المنافسة الكاملة في السوق فإنها تساعد على تحديد ثمن السوق وذلك عند تماثل الكلفة الحدية والإيراد الحدي بالنسبة للمنتجين، وهذا يؤدي إلى توسيع المنتجين في زمن قصير عندما ترتفع الأسعار والعكس صحيح، كما في استمرار الثمن في الارتفاع مدة طويلة فمن شأنه أن يشجع منتجين جديدا لدخول السوق بمنتجات مماثلة⁽¹⁾.

كما أن انخفاض الأسعار إلى مستوى لوفى لا يشجع على زيادة الإنتاج، مما يضطر بعض المنتجين إلى تقليص الإنتاج أو تخزينه، غير أن هذا الوضع فيه مخاطرة قد تكون في بعض الظروف غير محتملة، مما يدفع الكثير من المنتجين والتجار إلى التخلص مما لديهم من منتوجات مهما كانت التضحيات.

وسنحاول فيما يلي أن نتطرق إلى حالتين تغير العرض مع بقاء الطلب ثابتا.

(1) سيد سوربجي جد الولي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والتخود، دار الثقافة والشرق، السمردية، ص 17.

١. انخفاض العرض مع بقاء الطلب ثابتاً.



من الشكل رقم (2) يتبين إن السعر (س) الذي يعبر عن السعر التوازني عند النقطة (ن) حيث منحني العرض (ع) في الظروف العادية، وعندما ينخفض العرض ينتقل مستوى السعر التوازني (ع) إلى المستوى الجديد (ع١) وهذا يظهر النقطة (ز) نقطة التوازن الجديدة، ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة (س) إلى النقطة (س١) ويصحب هذا الارتفاع نقص في الكميات حيث ينتقل من (ك) إلى (ك١) مسببة انخفاضاً ملحوظاً. وهكذا إذا استمر انخفاض العرض فإن المستقيم (ع١) ينتقل إلى مستوى آخر هو (ع٢) ويصحبه توازن جديد عند (ز٢) التي يقابلها ارتفاع جديد في الأسعار حيث تنتقل من (س١) إلى (س٢). وهكذا يصاحب انخفاض جديد للكميات من النقطة (ك١) إلى النقطة (ك٢). وهكذا إذا استمر النقص أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر في الأسعار.

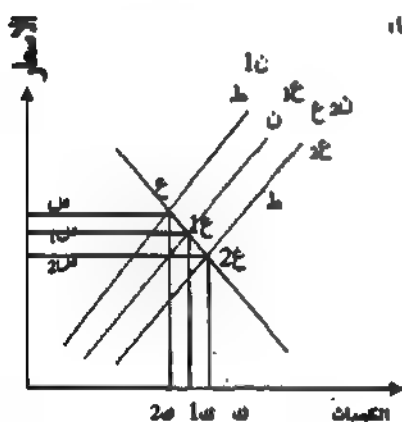
وبالإضافة إلى ما ذكرناه في محددات القيمة من العوامل التي تؤدي إلى الارتفاع فقد ناقش ابن خلدون عوامل أخرى تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن أهمها الاحتكار حيث يرى أن من بين أهم أسباب نقص الكميات المعروضة لجوء التجار

← نظرية القيمة والصغار بين ابن خلدون ولدم سميث

والمنتجين إلى تخزينها وإبعادها عن السوق، ليقلل المروض منها فترتفع أسعارها، فيقول: "إن الاحتكار لتخمين أوقات الفلاء مشهور وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران"⁽¹⁾.

يبين ابن خلدون بأن هناك نوعين من التخزين أحدهما يسمى احتكاراً وهو مضر بالعباد ويكون ذلك عندما تكون النية هي حجب السلع لنقل من السوق فيرتفع ثمنها، وهذا مضموم لا سيما إذا كان في الضروريات من السلع، أما النوع الثاني الذي ناقشه وهو حبس السلع حين تكثر وتتناقص أسعارها نتيجة الفائض الكبير فيها، لحفظها وإخراجها حين تدعو الحاجة إليها، فهذا لا رايه يعتبر نقل منفعة حيث يقول، "ولو لا احتكار الناس لها لهدلت دون ثمن ولا عوض لكثرة"⁽²⁾.

بالإضافة إلى حالة أخرى مشابهة وهي تخزين السلع في بلد تفيض فيه لنقلها إلى بلد تقل فيه هذه السلع والبضائع.



ب. زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتاً،

حيث، (ع) خط العرض في حالة التوازن
(ع١ ع٢) خط العرض في حالة زيادة العرض
المنفعة
(ق١ ق٢)
(ع١ ع٢) خط الطلب في حالة الثبات.

له الكمية عند التوازن
(ق١، ق٢) الكميات عند الزيادة العرض.
(ع) سعر التوازن
(ع١، ع٢) السعر عند الزيادة العرض.

شكل رقم (4) يبين ارتفاع العرض مع ثبات الطلب.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 397.

(2) نفس المرجع السابق 363.

يتضح من الشكل رقم (4) إذا بقي الطلب ثابتاً وبعثت السلع والكميات المعروضة تزداد فإن خط العرض التوازني (عع) ينتقل إلى المستوى الجديد (عع¹) وفي هذه الحالة ينتقل الكمية من (ك) إلى (ك¹) فتؤثر على السلع حيث ينخفض السعر وينتقل من النقطة (س) التي تعتبر سعر التوازن إلى ما دونها وهي النقطة (س¹) وإذا استمرت الكميات المعروضة في الزيادة مع بقاء الطلب ثابتاً، فإن المستوى الجديد (عع¹) ينتقل إلى مستوى آخر هو (عع²) وتؤدي هذه الزيادة في الكميات إلى انتقالها من النقطة (ك¹) إلى النقطة (ك²) وهذا يؤثر بدوره على انخفاض الأسعار مرة أخرى حيث ينتقل السعر الجديد من النقطة (س¹) إلى النقطة (س²). وإذا استمر هذا الانخفاض كسدت البضاعة وقصد الربح، وفيها يقول: "إذا كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله

شهرة أو سنة وكل متخذ لقوته تفضل منه وعن أهل بيته فضله تسد خلّة كثيرين من أهل ذلك المصرف تفضل الألقوات عن أهل المصرف من غير حمك فترخص أسعارها⁽¹⁾.

وهكذا يناقش ابن خلدون هذه الحالة بكل علمية وموضوعية ويبين أنه إذا توافر العمل في أي بلد واجتهد كل واحد إلى إنتاج ما يكفيه فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المنتج من المطلوب فيزيد العرض وتنخفض الأسعار.

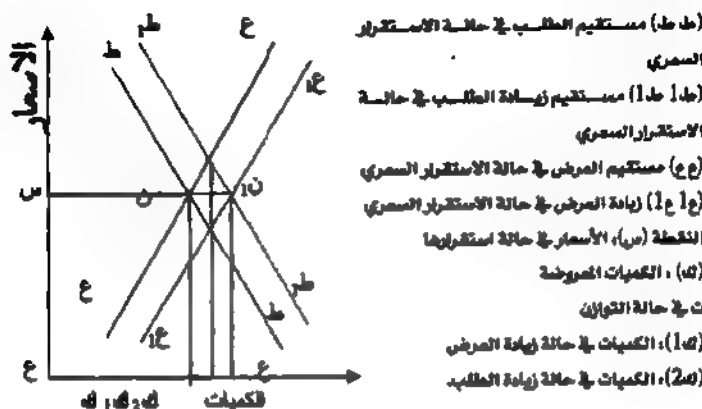
ثالثاً: تغيير العرض والطلب مما

قد يكون التغيير نحو الزيادة في العرض والطلب أو يكون العكس أي النقصان في العرض والطلب وقد يكون التغيير في أحدهما نحو النقصان والآخر نحو الزيادة والعكس صحيح. إن هذه التغييرات يصحبها في كل مرة تغيير الثمن إما بالارتفاع أو الانخفاض أو بالاستقرار ويمكن أن تناقش حالتين من الحالات السابقة الذكر فيما يلي:

(1) المفظة، مرجع سابق، ص 397.

١. زيادة الطلب والعرض مع استقرار الأسعار.

يمكن تمثيل حالة زيادة الطلب والعرض مع استقرار الأسعار في الشكل التالي،



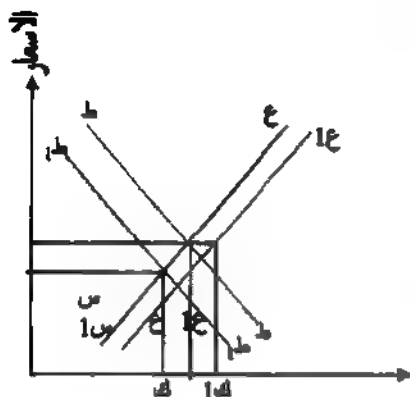
شكل رقم (5) يبين زيادة العرض والطلب مع ثبات الأسعار.

يتضح من الشكل رقم (5) أن السعر (س) بقي ثابتاً رغم تغير الكميات المطلوبة المعروضة. فلاحظ من الشكل (5) أن مستقيم الطلب (ط ط) قد ارتفع إلى مستوى أعلى هو (ط١ ط١) مع بقاء الثمن ثابتاً، غير أن الكميات قد زادت فانتقلت من النقطة (ك) إلى (ك١)، وكذلك الأمر عندما زادت الكميات المعروضة مع بقاء الثمن مستقراً فإن نقطة الكميات الجديدة زادت مع الطلب لتصل إلى النقطة (ك١). يقول ابن خلدون: "إن تفاضل الأمصار والمدين في كثرة الرزق لأهلها، ونفاق الأسواق، وإنما هو في تفاضل عمرانها"^(١). بهذا ربط ابن خلدون نفاذ الأسواق (أي حركة السلع والخدمات وزيادة العروض من السلع ونفاذها) بالتقدم والازدهار، وإن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب كما يساعد استقرار الأسعار على نفاذ

(١) النعمة، مرجع سابق، ص 395.

السلع والخدمات من السوق، فيشجع على زيادة إنتاجها وبيعها، وهكذا تكون هناك حركية سعرية تؤدي إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي.

ب. زيادة الكميات المعروضة مع انخفاض الطلب:



- (ع) يمثل العرض في حالة التوازن
- (ع1 ع2) زيادة الكميات المعروضة
- (ط ط1 ط2) يمثل الطلب في حالة التوازن
- (ط1 ط2) يمثل انخفاض الطلب
- (س1 س2) انخفاض الأسعار
- (ك) الكميات عند التوازن
- (ك1 ك2) زيادة الكميات بزيادة العرض
- النقطة (ك2) انخفاض الكميات المطلوبة

شكل رقم (6) يبين زيادة العرض مع انخفاض الطلب.

يتضح من الشكل أنه في حالة انخفاض الطلب بالرغم من زيادة الكميات المعروضة فإن السعر سينخفض وينتقل من النقطة (س) إلى (س1) التي تحدث نتيجة انتقال خط الطلب من (ط ط1) إلى (ط2 ط1)، ومع هذا الانتقال تنقص الكميات المطلوبة فتتحرك النقطة (ك) نقطة التوازن نحو الانخفاض إلى النقطة الجديدة (ك2). يقول ابن خلدون: " فإذا هم الرخص المفرط يجحف بمعايش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وهكذا الغلاء المفرط أيضاً، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق ⁽¹⁾ .

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 388.

وفي آخر هذا التحليل المختصر لحدوث الأسعار عند ابن خلدون تبين لنا ومن خلال عبارته الأخيرة أن خير الحالات هي التوسع في الأسعار الناتج من سرعة حركية السلع والبضائع في السوق من خلال آلية العرض والطلب.

ويعد أن تطرقنا لنظرية الأسعار عند ابن خلدون يتبين لكل باحث موضوعي أن ابن خلدون تعرف على هذه النظرية بشكل علمي، مما يجعله يسجل سبقا علميا وتاريخيا في هذا المجال.

الفصل الثاني

نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر

"دراسة تحليلية مقارنة"

نظرة الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر "دراسة تحليلية مقارنة"

تعتبر نظرية الإنتاج إحدى الدعامات الرئيسية لعلم الاقتصاد، ذلك لأن الإنتاج يعتبر محور كل نشاط اقتصادي، فهو العملية التي تبلور العمل الإنساني بشكله المادي والفكري.

والإنتاج مكان وما زال وسيبقى محور اهتمام المفكرين والمبدعين، ولذلك فإن المساهمة في دراسته وتطويره، ومعرفة ماهيته وعناصره وأوجه النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها، تعتبر مقياساً لقياس به القيمة العلمية للباحثين والمنظرين.

ونعتقد أن ابن خلدون أحد هؤلاء، وحتى نثبت ذلك نعرض في هذا الفصل لمساهمته في مجال الإنتاج في شكل دراسة تحليلية مقارنة مع أهم رواد الفكر الاقتصادي المعاصر وذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.

المبحث الثاني: الإنتاج عند ابن خلدون "دراسة تحليلية مقارنة".

المبحث الأول

الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

لقد استحوذت نظرية الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر على اهتمام كثير من مفكري المدارس الاقتصادية ورواد علم الاقتصاد.

وقد برز هذا الاهتمام بشكل كبير حول المسائل الرئيسية لنظرية الإنتاج، وبالأخص المفهوم والأهداف وكذلك أوجه النشاط الاقتصادي وعناصر الإنتاج.

وبهذا المبحث سنحاول أن نتطرق بالدراسة والتحليل لأهم هذه المسائل وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر (مفهومه وأهدافه) -

المادة لا تفسى ولا تخلق من عدم، وبين هذا وذاك تتحول المادة وتأخذ أشكالاً وأنواعاً بفعل تأثيرات كثيرة يكون الإنسان قائلها، فهو يحول المادة لتتبع حاجاته المختلفة والمتنوعة، ومن هنا كان تحويل المادة واستخلاص منافعها يسمى إنتاجاً.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإنتاج وأهدافه في الفكر الاقتصادي المعاصر وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر -

سنحاول أن نتطرق إلى مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر، ونقصد بالفكر المعاصر الفكر الغربي، ونصطلح على تسميته بالمعاصر بالنظر إلى عصر ابن خلدون الذي نريد أن نقارن فكره في هذا المجال بما توصل إليه الفكر المعاصر وهذا في النقاط التالية:

أولاً، مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

الإنتاج في معناه الاقتصادي هو خلق المنفعة، بصرف النظر عما إذا كانت مادية أو غير مادية.

ويطلق على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة، فهو بشكل محوّر كل نشاط اقتصادي، فمن استغلال الثروة من مواطنها حيث تكون غير صالحة لتلبية رغبة ما إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام، فالتنقيب عن البترول في باطن الأرض واستخراج هثى المعادن من مناجمها، وتحويلها إلى مواد نافعة والصيد البري والبحري، وتربية الماشية وحتى حلب لبنها يدخل في عملية الإنتاج.

كما أن خدمات الطبيب ودروس الأساتذة وبنائى الفنان وجمال تخطيط الرسام كلها أعمال منتجة، كما تعتبر إنتاجية الخدمة خلاصة ما اهتدى إليه الفكر المعاصر بعد أن أثار مناقشات عميقة حول القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتجارة.

ويتضح من هذا أن كل عملية من العمليات السابقة تنشئ في الشيء الذي تجرى عليه منفعة اقتصادية جديدة، فهي نقل المادة من مكان إلى آخر منفعة، وفي تغيير جميع أجزاء المادة منفعة، فالماء في الينابيع والحليب في ضرع الحيوان لا يكون نافعا إلا إذا تم إخراجه واستغلاله.

كما أن عملية الاحتفاظ ببالض السلع في وقت الوفرة، وتخزينها وتمليتها أو تجفيفها وتمليتها، وما إلى ذلك، فكل عملية من هذه العمليات تنشئ في المادة التي تجرى عليها منفعة مستقبلية لم تكن موجودة من قبل. بالإضافة إلى هذا فإنه يمكن أن نطلق على كثير من العمليات معنى الإنتاج.

إذا تم إجراء بعض التغييرات على المادة ولقابل هذا التغيير حصول منفعة معينة، والأمثلة في هذا المجال كثيرة، ومنها على الخصوص التأليف بين الأشياء والمواد تأليفاً يزيد من كمياتها أو يغير من شكلها الأصلي إلى شكل يكون أكثر منفعة أو يخرج منها ثروة جديدة، أو يجعلها صالحة لتلبية رغبة أو حاجة لا يمكن إشباعها إلا باجتماعها، فالزراعة مثلاً تحتاج إلى تأليف بين البترة والأرض والماء والضوء وغيرها من المواد المنتجة لها، أما الصناعة فهي في الغالب تأليف بين كثير من المواد وفق طريقة علمية وتجارب معينة للحصول على سلعة لم تكن موجودة كالتأليف بين الحديد والألومنيوم وكثير من السلع للوصول إلى صنع سيارة أو طائرة أو حتى الطائرة.

وإذا تأملنا هذه المظاهر يتضح لنا بكل جلاء أن الإنتاج ينهب بشكل كبير إلى التغيير في أوضاع الأشياء وأماكنها فكل ما يقوم به الإنتاج في العملية الإنتاجية هو استخلاص منافع الثروات من مواطنها الأصلية أو نقلها من مكان تزيد فيه إلى مكان تكون فيه نادرة، أو حفظها وتعليبها وتعبئتها وخزنها، لينتفع بها في المستقبل أو بخضوعها لمؤثرات تجعلها نافعة، أو التأليف بين عناصر الكثير منها للحصول على سلعة جديدة أو خدمة جديدة تقدم منفعة لم تكن موجودة⁽¹⁾.

فالإنتاج إذن يشكل محور كل نشاط اقتصادي، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات وسواء كان إنتاجاً مادياً ملموساً أو إنتاجاً فكرياً، أو إنتاجاً خدماتياً، وهذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك وزاوية المنتج، وزاوية المجتمع، وهذا ما يشكل دورة الإنتاج التي تمر في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها فيما يلي،

(1) يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السوداني، المكتبة المصرية، صيدا (لبنان)، طعة غير منكرة، ص 67.

- أ. مرحلة التداول: وهي عملية انتقال الإنتاج من يد إلى يد أخرى، وهدف هذا التداول الزيادة في قيمة المنتج، فلو لا التداول لفقدت الأشياء قيمها، ويصعد كل منتج عند منتهجه الأمر الذي يؤدي إلى اللامداد الإنتاج.
- ب. مرحلة التوزيع: تكمن أهمية التوزيع في زيادة الإنتاج كونها العامل الذي يؤدي إلى انتشار السلع وحرصها في مساحات وأماكن بعيدة عن مصنع المنتج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طلبها وبالتالي تحقيق الهدف من إنتاجها.
- ج. مرحلة الاستهلاك: وهي المرحلة النهائية لكل منتج حيث يتحقق من خلالها الهدف الأسمى للإنتاج وتخلق المنافع اللازمة لتلبية حاجات ورغبات الناس، هذه الأخيرة التي تعد عاملاً حاسماً في استقرار الحياة واستمرارها.

ثانياً: بعض مفاهيم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

وبالرغم من أن الإنتاج في مفهومه العام يصعب أن يحقق هدف نهيل بالنسبة للإنسان، إلا أن مفاهيمه تعددت بتعدد المدارس والأفكار، وسنحاول أن نناقش مجموعة من هذه المفاهيم فيما يلي:

- أ. يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية ما من طريق استبدال ثروة أخرى⁽¹⁾.
- ب. الإنتاج في معناه الاقتصادي خلق المنفعة بصرف النظر عما إذا كانت هذه المنفعة مادية أو غير مادية⁽²⁾.
- ج. الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي يبذل في سبيل تحقيقها الجهد البشري وتستهلك الموارد والطاقة في إطار زمن معين، يفرض إيجاباً منافع اجتماعية، سواء كانت مادية أو معنوية⁽³⁾.

(1) يوسف محمد رضا، مرجع سابق، ص 65.

(2) فرنسا وبيرو، محاضرات في الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة القاهرة، السنة غير مذكورة، ص 67.

(3) إبراهيم نصرلي، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤلفه ومطابعه، دار بيت العرب، بيروت، ص 61.

هذه ثلاثة أمثلة من مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر، والملاحظ من هذه العينة يوجد بأن مفهوم الإنتاج في هذا الفكر ينصب إلى خلق المنفعة أو زيادتها، وهنا بعد أن عرف بعض الاقتصاديين الإنتاج على أنه مجرد خلق السلع أو إضافة سلع جديدة.

وبتحليلنا للمفهوم الأخير للإنتاج على سبيل المثال نجد أنه يركز على جملة من العوامل ننسكز أهمها فيما يلي:

أ. الإنتاج عملية مركبة:

ويعني هذا أن أي عملية إنتاجية مهما صغرت أو كبرت فإنها تتركب من مجموعة من التوليفات، فتربية الحيوانات التي قبلو لنا عملية إنتاجية بسيطة تستلزم كثيرا من المواد الغذائية، والعقاقير الطبية التي تقيه الأمراض أو تزيد من وزنه أو تجعله يزيد من التماسك لتنتج ثروات جديدة. أما غيرها من العمليات الإنتاجية الصناعية فإنها تتركب من كثير من المواد الأولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة وغيرها.

ب. ضرورة العمل البشري لأي عملية إنتاجية:

ويعتبر هذا العنصر أساسيا في العملية الإنتاجية، بحيث لا يكاد يكون معنى لأي نشاط اقتصادي ما لم يلمسها العمل البشري، فحتى الثمار البرية الناضجة لا تكون نافعة ما لم يستلمها العمل الإنساني، سواء بقطفها أو تلقيطها من على الأرض، ولهذا فقد جمعت الأنظمة والأفكار الاقتصادية على ضرورة هذا العنصر الذي سنعود لدراسته بشكل أوسع في عناصر الإنتاج.

ج. ضرورة استهلاك الموارد والطاقة في العملية الإنتاجية:

يبين هذا العنصر أن العملية الإنتاجية لا بد في قيامها من وجود موارد، وهذه الموارد تكون مختلفة وتخضع لنوعية العملية الإنتاجية.

أما منصرف طاقة ذاته ضروري في أي عملية سواء كانت ملموسة تستهلك الطاقة مادية أو كانت معنوية تستهلك طاقة فكرية أو خدمية تستهلك طاقة جسمانية.

د. لكل عملية إنتاجية زمن محدد،

الزمن هو المقياس المحدد لحدوث أي عملية إنتاجية، لذلك فهو عنصر مهم في عملية الإنتاج، فالنهاية والابتداء لكل عملية إنتاجية هي أول تفكير المنتجين، وقد يكون الزمن محضاً أو معرقلاً لعملية الإنتاج، لهذا فهو من ضروريات الحساب الاقتصادي لأي عملية إنتاجية.

هـ. هدف أي عملية إنتاجية هو إيجاد المنافع،

إن الهدف الأخير لأي عملية إنتاجية مهما كان نوعها وحجمها هو الوصول إلى إيجاد المنافع الاجتماعية سواء كانت هذه المنافع مادية أو معنوية.

ويتبين مما سبق بأن الإنتاج بهذا المفهوم هو إيجاد المنفعة أو زيادتها بإحدى الطريقتين المادية أو المعنوية، فالطريق المادي من صورة تغيير شكل المادة أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها من مكان إلى آخر أو التأليف بين مجموعة من عناصر الطبيعة وغيرها، أما الطريق المعنوي فمن صورة الخدمات المختلفة.

ويلخص الاقتصادي أوسكار لانكا مفهوم الإنتاج بأنه: "عبارة عن النشاط الإنساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية، وهو نشاط واع وهدف، وهذا الوعي والهدف هما اللذان يميزان الإنسان عن الحيوان... ويتكون الإنتاج من نشاطات متنوعة تسمى العمل، ومن طريق العمل يزاوئ الإنسان تأثيره على الطبيعة فيحولها حسب حاجته، ولكن الإنسان في نفس الوقت يحول نفسه بالعمل الذي يقوم به، فهو يتكيف كلما كسب وتطورت قابليته على إنجاز العمليات المختلفة"⁽¹⁾.

(1) أوسكار لانكا، مرجع سابق، ص 47.

وينصرف مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى إشباع الرغبات، حيث ينهتج بعض علماء الاقتصاد إلى الاعتقاد بأن مفهوم الإنتاج هو خلق منفعة جديدة لم تكن موجودة في شكل سلعة أو خدمة اقتصادية بهدف تلبية رغبة أو حاجة إنسانية.

غير أن خلق المنافع في الفكر الاقتصادي المعاصر لا يعني خلق المادة من العدم، فالمادة لا تفسد ولا تخلق من عدم كما هو السائد في الصرف العلمي، بل يتناول الموارد الطبيعية المختلفة بالتحويل والتغيير والتبديل، والتشكيل والتعديل حتى يستخلص منها المنافع وتصبح أكثر صلاحية لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، سواء كان التعديل والتغيير في الشكل أو المكان أو الزمان⁽¹⁾.

إن مفهوم الإنتاج بهذه الصورة جعل بعض العلماء يعرفون الإنتاج بأنه تطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجيات الإنسان.

الفرع الثاني: أهداف الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

للإنتاج أهداف كثيرة ومتنوعة توجهه، وهذه الأهداف غالباً ما تنصرف في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى توفير أكبر قدر من السلع والخدمات بقصد تعظيم الأرباح وقراكم رؤوس الأموال، وسنتناول أهم هذه الأهداف على سبيل المثال لا الحصر فهما يلي:

أولاً: إشباع الحاجات وتلبية الرغبات الإنسانية،

إن الهدف الأسمى للإنتاج في سائر الأنظمة الاقتصادية هو إشباع الحاجات وتلبية الرغبات الإنسانية، وإذا كان الهدف العام مجتمعي عليه في الأنظمة الاقتصادية فإن الطريقة والوسيلة في الإشباع وتلبية الرغبة تختلف من نظام إلى

(1) بكر الصخر، اقتصادنا، دار فشرق، جدة، 1401هـ، ص 214.

آخر، ولكي نستطيع معرفة هذا الهدف الكبير بشكل واضح فتمتدق بشكل مختصر إلى مفهوم الحاجة ولقسيماتها وخصائصها فيما يلي:

- أ. مفهوم الحاجة: الحاجة هي الشعور بالحرم والالتم والمعنى لتخلص منه من طريق الإشباع والتلبية بمختلف السلع والخدمات المنتجة.
- ب. تقسيم الحاجات: تقسم الحاجات إلى قسمين رئيسيين هما:

1. الحاجات العلمية:

وهي تلك الحاجات المتعلقة بحياة الإنسان الفيزيولوجية والتي بدونها لا تستمر الحياة، وتمثل أساس في الأكل والشرب والملبس والمأوى.

2. الحاجات الاجتماعية:

وهي تلك الحاجات التي ترتبط أساساً بعقل وفكر الإنسان وعقيدته، فهي وإن كانت لا تؤدي إلى موت الإنسان وفناء جنسه إلا أن انعدامها يؤدي إلى موت الإنسان من الناحية الفكرية والعلمية، وهي تمثل أساساً في العلم والثقافة والعقيدة والأخلاق والسياسة وغيرها.

ج. خصائص الحاجات:

للحاجات خصائص كثيرة نقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

1. أنها كثيرة ولا يمكن حصرها:

وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الحاجات الإنسانية، فهي تتزايد مع أي زيادة في الإنسان، حيث يولد الإنسان وحاجته لا تتمدى الحليب ويمض اللابس وكلما كبر زادت معه إلى أن تصبح يكون حصر، وكذلك بالنسبة للمعلم ولأي حاجة أخرى فكلمة تزايد البشر وازدادت دلالة معارفهم كلما زادت حاجاتهم وتوسعت وصعب حصرها.

2. لكل حاجة قدر من الإشباع:

لكل حاجة ورغبة إنسانية تشبع بقدر معينة أي أن حد الإشباع يعتبر الضابط للحاجة والرغبة الإنسانية فإذا نقص الإشباع عن ذلك الحد بدأت الحاجة تضغط في اتجاه الإشباع حتى تصل إلى هذا الحد من الإشباع فتتوقف عند ذلك، فإذا زاد الإشباع عن هذا الحد واستمرت هذه الزيادة فإن اللذة تنقلب إلى ألم، فالإنسان الذي هو مناصر الحياة الإنسانية قد تنقلب في لحظة تجاوزه المفرط لحد الإشباع إلى مناصر الفناء، ولكن زهقت الأرواح من طريق التعذيب بالفناء كما حدث في قمع الشعب الجزائري من قبل الاحتلال الفرنسي.

3. الحاجات متجددة ولا تزول نهائياً،

إن بلوغ الإشباع لحاجة معينة لا يعني اختفاءها وزوالها، ولكنها تعود لتظهر بعد مدة معينة وقد تكون أكثر إلحاحاً مما كانت عليه سابقاً، فحاجة الإنسان إلى الطعام تتجدد أكثر من مرة في اليوم والليلة، وحاجته للنوم كذلك، أما حاجة الإنسان إلى العلم فهي لا تشبع ولو أفنى العمر في البحث العلمي.

وهذه الحاجات بخصائصها السابقة لا يمكن أن تشبع إلا إذا لجأ الإنسان إلى الإنتاج، فالإنتاج هو الذي يلبي هذه الرغبات ويضيق الحاجات، وإذا كان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات فإنه يتحدد بما تهدف إليه، وعلى ذلك فالحاجات هي التي تجود الإنتاج، غير أن مشكل الندرة لا يسمح بإنتاج مقابل لكل حاجة ورغبة سلعة معينة، وهنا يرى رواد الفكر الاقتصادي المعاصر أن المشكلة تتمثل في تحديد الحاجات التي تحرك الإنتاج، لأن تحديد الإنتاج يستلزم إمكانيات مادية وهي أقل من أن تشبع كل الحاجات أي أن يهدف الإنتاج إلى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية، ولقد تبسّو هذه الخاصية مشتمكة بين سائر الأنظمة الاقتصادية لأنها تعود إلى الطبيعة لا إلى النظم.

وإذا كان النظام الإقطاعي يتجه فيه هدف الإنتاج إلى تحقيق أكبر حاجات ورغبات الإقطاعي، وإذا كانت نظرة النظام الاشتراكي تذهب إلى أولوية إشباع الحاجات العامة فإن هدف الإنتاج في النظام الرأسمالي الذي يقوم فيه الأفراد أنفسهم بعملية الإنتاج، هو الحصول على أكبر ربح ممكن، ولذلك فإن الإنتاج يتجه إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة على دفع الثمن والتي تحقق أكبر ربح ممكن⁽¹⁾.

ولهذا يمكن القول بأن الإنتاج في النظام الرأسمالي يهدف بشكل أكبر إلى السلع والخدمات التي تشبع الحاجات التي تتمتع بقدرة مالية دون الأكثريات كثيرا بالسلع الأكثر إلحاحا أو الأكثر إلزاما للبشرية إذا كانت لا تدر أرباحا مقننة للمنتجين.

ثانيا، الإنتاج من أجل التراكم الرأسمالي

هناك علاقة بديهية بين الإنتاج والرأسمال، والإنسان بحاجة إلى رأسمال لكي يستطيع أن يوظف قدرته بشكل فعال وأن يفجر طاقاته الكامنة لغايات منتجة، وهذا في كل الأنظمة، وبالأخص في النظام الرأسمالي أين يكون الربح هو المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج، ويشكل التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للبقاء والتقدم.

ومن هنا يتبين بأن من الأهداف الرئيسية للإنتاج العمل على تراكم رأسمال وتعميم الأرباح، بفضل استثمار مصادر جديدة للطاقة، وتراكم الرأسمال والاستثمار الأكثر عقلانية لوسائل الإنتاج، وقد أدى هذا الهدف الكبير للإنتاج إلى زيادة الحجم المطلق للرأسمال في المجتمعات المتقدمة، مما جعل الإنتاج يزداد ازديادا أسرع فاق في كثير من الأحيان كل التقديرات⁽²⁾.

(1) ريت لمجرب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، 1992، ص 288.

(2) كارلو ميبولا، التاريخ الاقتصادي لشكل العالم، ترجمة فارس موالس، II، أرشيف دارت ونشر، دمشق 1990، ص 79.

ثالثاً: تعظيم أرباح المنتج وتحقيق أهدافه الفردية:

يهدف الإنتاج كذلك إلى تعظيم أرباح كل منتج وتحقيق أهدافه الفردية، كإشباع قدر معين من بوائمه ورفائله الفردية، من ربح ومناخسة وتجديد وتوسيع عملياته الإنتاجية، وذلك من طريق توفير المال الكافية للتمويل، بالإضافة الاتفاق من الالتزامات الشخصية والعائلية.

رابعاً: تحقيق الوفرة الكافية لتلبية حاجات المجتمع:

بالإضافة إلى ما سبق فإن من أهم أهداف الإنتاج هو تحقيق الوفرة في السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع على اختلاف مذاهبه ونظمه، حتى ولو لم يقصد المنتج خدمة المجتمع، وهذا ما سماه آدم سميث باليد الخفية، فالجزائر وبائع الجمرة والخباز عندما يقوم بمجن الخبز أو عصر الجمرة فهو لا يقوم بذلك كمكمل إحسان للمجتمع ولكن يقوم به لأنه يرى فيه تحقيقاً لمصلحته الشخصية، وهو بتحقيق هذه المصلحة يحقق من خلالها مصلحة المجتمع، فيقوم مجموع المنتجين الراغبين في تعظيم الأرباح وتحقيق مصالحهم وطموحاتهم بتحقيق مصالح المجتمع بصفة عامة⁽¹⁾.

المطلب الثاني:

أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر الاقتصادي المعاصر-

لقد عرفت أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر تناقضات ومناقشات كبيرة، حاول كل فكر ومكل مدرسة ذات اعتقاد معين أن تدافع عليه بشكل يتلاءم وقناعاتها، وحتى يتمنى لنا عقد المقارنات والمقاربات مع فكر ابن خلدون لاستنتاج النتائج لابد من عرض مختصر لبادئ الفكر المعاصر في هذا

(1) Adam Smith, La richesse des nations, GF Flammarion 1991, Page 83.

المجال، ومنحصر دراستنا في ثلاثة منارس معروفة ومشهورة شكلت البداية الطبيعية لعلم الاقتصاد المعاصر وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر التجاري

لقد مرت نشأة وتطور الفكر التجاري بمراحل مختلفة حثت خلالها مبادئه وخطراته للأنشطة المنتجة في الاقتصاد الوطني ومنحاول أن نختصر ذلك في النقاط التالية:

أولاً: نشوء وتطور الفكر التجاري

يطلق مصطلح التجاريين على السياسة الاقتصادية التي بدأ انتهاجها منذ القرن الخامس عشر، ومن أهم أسباب ظهور هذا المنهج الاكتشافات الجغرافية ولا سيما اكتشاف العالم الجديد، بما ينطوي عليه من ثروات أدهشت العالم الغربي وتركت كل فرد من أفراد أوروبا الغربية يحلم بأن يصل يوماً إلى هذا العالم حيث الكنز الذهبي المكشوف، وقد كان هذا دافعا لازدهار التجارة الدولية.

ككل هذه التطورات الاقتصادية غيرت سياسة المصور الوسطى التي كانت قائمة على الإقطاع المتميز بالانغلاق مائة وثمانون درجة، حيث بدأت السياسة التجارية تغزو الممالك الأوروبية الكبيرة في ذلك الوقت، فهنا شارل الخامس يأخذ بها في إسبانيا، كما أن هنري الثامن والملكة إليزابيث ملكة بريطانيا انتهجا نفس السياسة التجارية، بالإضافة إلى لويس الرابع عشر في فرنسا⁽¹⁾.

ولقد كان هدف هؤلاء الملوك على اختلاف سياساتهم العامة ونظم حكمهم يتطلعون جميعاً إلى محاولة الكشف عن السياسة الاقتصادية التي تتلائم وحاجات الدولة المصاعدة، أو البحث عن السياسات الاقتصادية لبناء الدولة.

(1) رافد البراوي، مرجع سابق، ص 40.

ويمكن تلخيص نشوء وتطور الفكر التجاري في النقاط التالية:

١. نشوء الدولة الحديثة:

اعتبر نشوء المدن الحديثة من أهم التطورات السياسية التي جاءت بعد تفكك الإقطاع، ويعد أن تم التحالف بين الملوك والبرجوازيين الجدد لمحاربة الإقطاعيين، تمت الوحدة الفرنسية في عهد لويس الحادي عشر في الفترة الممتدة بين (1485 - 1483م)، أما في بريطانيا فقد تمت وحلتها بقيادة هنري السابع (1485 - 1509م)، وفي إسبانيا قامت سلطة الملوك الكاثوليك في عام (1469م)، وقد اقتضى ذلك اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين، وتنظيم سلطة العلاقة بين الدولة التي تقوم على أمر السياسة وتسيير مختلف القطاعات وتنظيم العلاقات الداخلية والخارجية وبين الكنيسة التي تلتزم بعدم التدخل في شؤون الدولة الاقتصاد على تنظيم أمور الحياة الروحية، وبهذا تم فصل الدين عن الدولة وهو ما يسمى باللائكية، ورغم مقاومة الكنيسة لهذا فإنها استسلمت في الأخير وأجزل نشاطها داخل جدران الكنائس^(١).

إن الدولة الحديثة التي تغلبت على سيطرة الكنيسة، واستطاعت أن تعزلها خارج نظام الحكم احتاجت إلى مؤسسات لتسيير شؤون الدولة، كما احتاجت إلى جيوش لحمايتها والقطاع من أراضيها، فكانت بحاجة إلى أموال كبيرة لتجسيد هذه المهمة الجديدة، لأن الحروب كانت هي الشغل الشاغل لأوروبا في هذه الفترة.

لقد ارتبط بهذا التطور فكرة الولاء لدولة معينة، مما نشأ عنه مفهوم القومية، التي تعني الانتماء إلى قوم معينين وأرض معلومة الحدود.

(١) غير الرداري، تاريخ الأفكار والوثائق الاقتصادية، منشورات جامعة طيب، 2000، ص 140 وما بعدها.



فازدهرت التجارة الخارجية الأوروبية وتنطق النخب بسرعة عنهلة إلى هذه البلدان وبالأخص إسبانيا وفرنسا وإنجلترا.

ج. تطور الحركة الفكرية،

لقد كان للحركة التجارية الكبيرة الناشئة بسبب الاكتشافات، أثر كبير في تكوين الثروة وتراكم رؤوس الأموال في الحركة الاقتصادية.

وإذا كانت الحركة الاقتصادية قد برزت بظهور الصناعات الجديدة، ودفع الكثير إلى إبداع واختراع الجديد منها لفرض التجارة والحصول على الثمن، فإن الحركة الفكرية وإن اهتمت بأنها ضعيفة فقد كانت حاضرة ولو بعد حين، حيث ظهرت كثير من الأفكار الاقتصادية التي عبرت عما يجري في ساحة الاقتصاد والسياسة من تحولات جذرية كبيرة وسريعة.

لقد برز بعض المفكرين الذين حاولوا ترجمة الواقع الجديد في أفكارهم التي كانت تنصب بصفة أساسية على تدهيم الدولة القومية الناشئة وكذلك كيفية الاقتداء من طريق جلب المعدن الثمين.

ففي إيطاليا برز المفكر ميكافيلي في كتابه (الأمير) الذي يقرر بأن تكون للدولة الغلبة على كافة مصادر السلطة بما فيها الكنيسة ذاتها، ويرى بأن المستبد العادل يعلو في تصرفاته العاص فوق المثل الأخلاقية بشرط أن تكون أهدافه مما يمكن تبريرها والنجاح عنها.

أما المفكر جان بودان فيقرر سلطان الحاكم، ويقول بأن للدولة سلطانا على مواطنيها باعتبار أنه حق من حقوقها، وأما المفكر انطونيو سيرا فقد وضع بحثا سبق به آدم سميث في أسباب اقتناء الأمم سماء "بحث موجز في الأسباب التي تؤدي إلى توفير الذهب والفضة في الممالك التي ليست فيها معادن"، ويمرض فيه الوسائل الكفيلة بضممان المعدن الثمين⁽¹⁾.

(1) راشد فرلوي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 44.

أما في الجدل فقد ألف المفكر "توماس مان كتابه" ثروة الجبلتري من طريق التجارة الخارجية" الذي يقول فيه أن الوسيلة المعتادة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية.

هذه بعض النماذج التي تبين الحركة الفكرية عند التجار وهي تركز كلها على سيطرة الملك المطلقة على جميع السلطات وانتهاج التجارة كوسيلة للاهتمام.

ثانياً: أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر التجاري

لقد اعتقد التجاريون بأن مفهوم الثروة يكمن في ما تملكه من ذهب وفضة كما اعتقدوا بأن النشاط الاقتصادي الأمثل لاغتناء الأمم والحصول على المعلن الثمين هو التجارة، ولذلك سمي منذهب التجاري وسنحاول في هذا الجزء معرفة قناعاتهم في أوجه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال النقاط الآتية:

أ. العلاقة بين ثروة الأمة والمعلن الثمين.

يقول كريستوف كولبس، "إن الذهب هيء سحري من حازه فقد حاز على عزيز بما في ذلك الجنة"⁽¹⁾.

ويتبين من هذا القول أن المعلن الثمين قد أخذ مكانة سامية في نفوس التجاريين، تعدت إلى الاعتقاد بأن الحصول عليها يحقق أحلام الدنيا والآخرة من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك الجنة لذلك فقد كان الذهب والفضة هما الدعامات الأساسية لثروة الأمة، فثروة الأمة عند التجاريين قوامها الذهب والفضة، حتى أصبحت كل دولة لا تقيس ثروتها بما لديها من كفاءات وقوة وفكر ورجال، وإنما تقيسها بحجم ما تراكم في خزائنها من ذهب وفضة.

(1) سعيد الدجار، مرجع سابق، ص 29 وما بعدها.

ولذلك فقد ظن الحكام ورجال الفكر أن المعدن الثمين هو الثروة بعينها، ومن أجل ذلك، حققوا التيقن على بطل كل ما يستطيعون للحصول على هذا المعدن بجميع الوسائل، ولو أن هذه الوسائل في بعض الأحيان تكون غير مشروعة ولا إنسانية، كما حدث عندما قضت جيوش التجارة على أهل البلاد وأبادتهم، وكما حدث في احتلال كثير من البلدان الأخرى واستنزاف خيراتها.

إن هذا الافتتان بالمعدن الثمين جعل هذه الدول ولا سيما إسبانيا إنجلترا وفرنسا تضع سياسات معينة تساعد على إدخال الذهب وتمنع خروجه، مما جعلها تشجع الصناعة والزراعة في الداخل حتى لا تلحق مقابل لها ذهباً عند استيرادها من الخارج.

ونستخلص من دراسة هذه الأفكار أن المعدن الثمين عند التجاريين هو الثروة بعينها وهو دعامه وقوة الدولة.

ب. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن السياسات التجارية الداخلية إلى جلب المعدن الثمين إلى البلاد وعدم السماح له بالخروج والتي استندت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل قوي، هيبت المبادرات الشخصية والحرية في التعامل وبالأخص مع العالم الخارجي، حيث ألغى التجاريون التجارة الدولية لقيود كبيرة، كانت تهدف إلى جعل الميزان التجاري موجبا، مما يحافظ على بقاء المعدن الثمين داخل البلاد.

إن تدخل الدولة في التجارة الدولية صاحبه تدخل على المستوى الداخلي، فقد عملت الدولة على المساهمة والإشراف على الإنتاج الداخلي، فكانت تشجع الإنتاج بضرر التصدير، كما كانت تعمل على تقديم المساعدات للمنتجات الأكثر استهلاكاً حتى تضمن كفايتها مما لا يحتملها لجلبها من الخارج ودفع مقابلها ذهباً وفضة.

ولتجسيد اعتقادهم بأن الثروة هي المعدن الثمين، وللحفاظ على هذه الثروة رمز القوة والتقدم للدولة القومية الناهضة، عملت على تطوير فكرة الميزان التجاري الموجب مع العالم الخارجي، وهذه الزيادة الموجبة لا تتحقق إلا إذا أخذت من يد الآخرين عن طريق التبادل ولا يتأتى ذلك إلا بوجود خلص يخصص لهذا التبادل.

يقول منظر المذهب التجاري توماس مان: "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية، حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب أكثر مما نشترى منهم في القيمة"⁽¹⁾.

وقد ذهب توماس مان إلى أبعد من هذا حيث صنف كتابا بعنوان "ثروة إنجلترا من طريق التجارة الخارجية" يقول فيه إن الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروتنا وكوننا هي التجارة الخارجية حيث يتعين علينا دائما أن نراعي هذه القاعدة وهي أن نبيع للأجانب ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم، فإذا فعلنا ذلك كانت النتيجة اجتذاب المعدن الثمين إلى البلد.

ج. ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي،

إن أوجه النشاط الاقتصادي، والمفاضلة بين أنشطة الاقتصاد الوطني شكلت محور اختلاف بين المفكرين، وقد ركز هذا التباين حول أي الأنشطة تكون الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وتشكل مصدرا للثروة دون غيرها.

والمصطلح لفكر التجاريين يستنتج بالبداهة أن النشاط التجاري هو الركيزة الأساسية للتجارين، وقد أوضح مما سبق ذكره أن التجارة الدولية تحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي عند التجاريين، ذلك لأنهم يعتبرون التجارة الداخلية لا تضيف شيئا لثروة البلاد، فالربح فيها كالخاسر مهما كانت

(1) رائد البرلوي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 48.

الصناعات المبرمة مادام المعدن الثمين الذي تمت به التبادلات لم يدخل من الخارج، ولذلك فقد نظر التجاريون إلى التجارة الداخلية بأنها قطاع عقيم لا يضيف للثروة البلاد شيئاً.

أما القطاع الصناعي فقد جاء في المرتبة الثانية، ولم يعتبر منتجاً لذاته ولكن من أجل التجارة الدولية، ولذلك يمكن القول أن الصناعة أنشأت واهتم بها التجاريون من أجل التجارة، ولم يزاوئها كإضافة للثروة إلا بمقدار ما تساهم به في زيادة الصادرات التي تمكنهم من جلب المعدن الثمين إلى البلاد.

أما الزراعة فقد أصحلت من طرف التجاريين واعتبروها قطاعاً هامشياً، لأنها في نظرهم لا تضيف شيئاً للثروة البلاد، أي أنه قطاع عقيم من حيث توليد الثروة المتمثلة في الذهب والفضة، ولهذا فقد كان الاهتمام بها ضعيفاً، والعاملين بها يعتبرون أقل شأنًا من العاملين في القطاع التجاري، والقطاع الصناعي التجاري، وما أصحلت من اهتمام قليل كان من سد باب استيرادها من الخارج حتى لا تتسبب في هروب المعدن الثمين.

الفرع الثاني، أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الطبيعي الفيزيوقراطي،

يعزى ظهور الفكر الفيزيوقراطي إلى الأخطاء الاقتصادية التي ظهرت في الفكر التجاري، وتسببت في أضرار ومسئول بالغة، وكان في بدايتها السياسة الاقتصادية التي كانت تخضع لإرادة الحاكم بشكل مباشر، حيث كان الحكام يتجهون حسب رغباتهم إلى تشجيع نشاط على حساب نشاط آخر، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد تدخل الدولة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية فرض عزلة نفسه على هذه الدول فتتبعه إطلاق الحدود، وفرض الضرائب الجمركية العالية، بالإضافة إلى هذا فإن نمو الفكر الصناعي وظهور الاختراعات ساعدت على وجوب تحول فكري اقتصادي في أوروبا حل محل الفكر التجاري، هذا الفكر هو الفكر الطبيعي أو الفيزيوقراطي، وسنحاول أن نتعرف على أهم خصوصياته فيما يلي:

أولاً، نشوء وتطور الفكر الطبيحي

في القرن الثامن عشر، وقبل أن تندلع الثورة الفرنسية اندلعت ثورة فكرية اقتصادية، حيث نشأت أول مدرسة اقتصادية تؤمن بالفكر الاقتصادي الذي ينطلق من قوانين الطبيعة، وبذلك تسموا باسم الطبيعيين "الفيزوقراط".

إن الطبيعيين اعتقدوا بوجود تشابه بين جسم الإنسان والجسم الاجتماعي، وبالتالي من أن التطابق بهذا الشكل بعيداً عن المطلق (إلا أن الدافع لذلك هو تحليل الظواهر الاجتماعية بالاستناد إلى قوانين علمية).

ومن هنا فقد كانت فلسفتهم في هذا التصور الجديد تنصب إلى أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن يغيرها الإنسان، وقد كان الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو Montesquieu من السابقين الذين اعتقدوا بوجود القوانين الطبيعية، وصرح القانون الطبيحي بأنه تعبير عن حقائق ضرورية ناتجة عن طبيعة الأشياء، حيث يعتقد بأن الاقتصاد الذي يعتبر فرعاً من السياسة يخضع إلى مثل هذه القوانين⁽¹⁾.

لقد تأسس مذهب الفيزوقراط المشتق أصلاً من كلمة Physique والتي تعني الطبيعة على يد الدكتور فرانسوا كيسناي (Quesnay) طبيب لويس الخامس حاكم فرنسا آنذاك وقد ولد الدكتور كيسناي في 1694م وتوفي في 1774م، وخلال هذه المسيرة من حياته ترك مذهباً اقتصادياً كان بداية لتأسيس علم الاقتصاد.

إن تخصص الدكتور كيسناي في الطب جعله يتساءل ويقارن معلوماته من الدورة الدموية وكيف أن الدم ينطلق من القلب ليغذي جميع خلايا الجسم ثم مرة أخرى بعيداً عن الكرة بشكل طبيعي منظم ليس للإنسان أي دخل فيه، هل

(1) تيسر الردوي، مرجع سابق، ص 159.

يمكن إسقاط هذه الطبيعة في الدم على الحياة الاقتصادية، فكانت استنتاجاته الأولية أنه لا بد من وجود مثل هذه القوانين الطبيعية في المجال الاقتصادي حتى تستقيم هذه الحياة، ويتضاعف الإنتاج. كما استنتج بأن المشاكل والمواقف التي مررها النظام التجاري القائم يكمن في تدخل الإنسان في القوانين الطبيعية، وإفساد مسارها الذي نظمته الطبيعة وفق سيرورة معينة.

وكان للمذهب الفيزيوقراطي طماء أجلاء كثيرون منهم المركيز مرابو (Marabeau) وميري دي لاريفيا (Merrier de la rivière) وولاب بودو (Beaudau L'abbe) ولوتروسن (LeTrosne) ودي بون دي نومور (Dupont de Nemours) وتيرجو (Turgot).

وهؤلاء الرواد لم يكتفوا بنشر هذا الكلام، فوضع كل واحد منهم مؤلفات تبين وجهة نظرهم، فكتب الدكتور كيمسني حول "الزراع" و"الحبوب" وختمها بوضع كتابه المشهور "الجدول الاقتصادي" سنة 1758م، وتبعه الرواد الآخرون الذي أثروا الساحة الاقتصادية، فكانت كتاباتهم وأرائهم مذهباً سمي فيما بعد بال مدرسة الطبيعية.

ولد ذهب الفيزيوقراط بأن النظام الطبيعي هو الذي قدره الله من أجل سعادة البشرية هذا يقول المفكر الطبيعي دي لايفيلر، "إن قوانين النظام الطبيعي هي التعبير عن مشيئة الله ويقول دي بون دي نومور Dupont de Nemours، "هناك نظام طبيعي وجوده سابق على كل ارتباط بشري" ويتساءل قائلا: "كيف سقط الناس من حالة السعادة تلك التي عاشوا فيها في تلك الأيام البعيدة؟ كيف حدث أنهم أخفقوا في تفسير قيمة النظام الطبيعي" (1).

(1) مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين قنطريون والتجربة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 27 وما بعدها.

ويضيف الفيزوقراط بأن القوانين الوضعية قد تحيد من مقتضيات النظام الطبيعي، ومن ثم تصبح عقبة في سبيل السعادة الإنسانية، وعلى الباحث الاجتماعي الاجتهاد في الكشف عن القوانين وتوجيه الحكام إلى الأخذ بها.

ونتيجة لهذا وصل الطبيعيون إلى تصور مقومات النظام الطبيعي وحصره في حق الملكية التي تنصرف إلى حق الفرد في اختيار مهنة تتلاءم مع قدراته العقلية والجسمية دون قسراً وتوجيه من الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك الملكية المنقولة التي تعطي الفرد حق التملك واستثمار جهده في الملكية العقارية.

إن المذهب الطبيعي يرمي من وراء هذه الأفكار جعل الحرية الفردية شيئاً مقدساً لا يمكن التعدي عليه، وهي جزء من الكرامة الإنسانية.

وقد تم حوصلة هذه الأفكار في التعبير الفيزوقراطي المشهور "دعه يعمل دعه يمر" فالعالم يسير من تلقاء نفسه، هذه العبارة التي آمن بها وتبنها أنصار النظام الرأسمالي فكانت القوة التي طوروا بها إنتاجهم وراكموا بها رؤوس أموالهم، كما كانت لهم السلاح الذي فز به العالم واستمبوه ودمروا قدراته ونهبوا خيراته.

ثانياً، أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الطبيعي

اتجه اقتصاد الطبيعيين إلى أن النشاط الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى منتوجات الطبيعة واعتبروا أنها القطاع الوحيد القادر على خلق الثروة، واعتبروا أن القطاع الزراعي بمفهومه الواسع هو القطاع المنشود فقد قال ليرجوا هبارته الشهيرة:

« Le labourage et le patinage sont les deux mamelles de la France »⁽¹⁾.

(1) جون كيت جابروت، مرجع سابق، ص 59.

ومعناها أن الزراعة والرعي هما شعبا فرنسا، ومن هنا يتبين أهمية هذا القطاع في الفكر الطبيعي، وسنحاول أن نتعرض لأهم الأفكار الطبيعية التي تحدد أوجه النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين وذلك في النقاط التالية:

أ. الثروة والناتج الصافي:

لقد نظر الطبيعيون للثروة بنظرة معاكسة لما اعتقده التجاريون، فالمعدن النفيس لا يبدو إلا أن يكون ثروة مالية أو رمزية، فالثروة لا يمكن أن تكون معدنا ولا بد من ارتباطها بالمنفعة وإشباع الحاجات، وقد أعطى كوزناي تعريفا للثروة في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل، أي أن الثروة لا تنتج إلا في مجال الإنتاج المادي، أي الإنتاج هو الذي تتطور نتيجته في شكل مادي ملموس، وعليه فهو يستبعد قطاع الخدمات كنشاط منتج للثروة، والزراعة في نظره هي المنتج الوحيد للثروة، وقد برر هذه الفكرة بقوله أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج إذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الإنسان من أن ينتج ناتجا مافيا وهو ما يفوق ما انفق فيه من أدوات إنتاج ومواد أولية⁽¹⁾.

والناتج الصافي عند الطبيعيين يعرف بأنه الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الإنتاج الزراعي من أدوات إنتاج ومواد أولية⁽²⁾.

وهذا الناتج الصافي لا يموذ إلا على النشاط الزراعي، أما بقية الأنشطة من قطاعات النشاط الاقتصادي فهي عقيمة تميش عالة على القطاع الزراعي المنتج.

ب. الجدول الاقتصادي وتوزيع الناتج الصافي

يفرض فرانسوا كوزناتي وجود بنيان اجتماعي معين، يمكنه هذا الافتراض من وضع الجدول الاقتصادي الذي كان سببا في شهرته وتلب الدراسات حول فكر

(1) Quesnay, Physiocratie, GF, Flammarion, 1991, P30.

(2) محمد دوزوار، مرجع سابق، ص 168.

الفيزوقراط، ويحوى هذا الافتراض أن الأرض يملكها الملك، ويقوم بزراعتها الفلاحون المستأجرون، وهم الذين يشكلون الطبقة المنتجة الوحيدة في اقتصاد الفيزوقراطية، وماذا ست هي الوحيدة المنتجة فمننتاجهم الصافي يجب أن يكفي حاجاتهم وحاجات الطبقات الأخرى المسماة مقيمة.

إن الجدول الاقتصادي يركز على محورين اثنين أولهما هو كيفية تداول المنتج الصافي بين الطبقة المنتجة وملاك الأرض والطبقة المقيمة، فبند يؤول للملاك الجانب الأساسي من الناتج الصافي وتقع على عاتقهم المسؤوليات الاجتماعية والسياسية للدولة وتأتي بعدهم الطبقة المنتجة التي تقوم بعملية الإنتاج وتؤكد مقابل ذلك نصيبها، ثم تأتي هذه الطبقات المقيمة المكونة من التجار والصناعيين والحرفيين وما في حكمهم.

إن هذا التحيز الفذ للقطاع الزراعي جعل رائد هذا الفكر يقول بأن: " الزراعة هي مصدر كل ثروة للدولة وثروة كل المواطنين، ثم يكن يشجع الزراعة ودعمها كخير سبيل إلى رفاهية قومية أكبر، وإنما كان السبيل الوحيد إليها" (1).

إن هذه الأفكار اتاحت للفيزوقراطيين الهجوم العنيف على الأفكار التجارية، وشكلت جداراً قوياً يحتمي وراءه الملك والمزارعون ضمن الزراعة يأتي كل فائض يشكل ثروة الأمة، ومقبة القطاعات الأخرى لا تضيف شيئاً.

"إن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة" جعل الطبيعيون يميلون النظر في النظام الضريبي الذي كان سائداً آنذاك والذي يقوم على الضرائب المباشرة وغير المباشرة المقنطمة بشكل أساسي من دخل عامة الناس دون أن تلمس طبقة النبلاء ورجال الدين، وينادون بالامتناع في الضرائب بل ذهبوا إلى إلغاء الضرائب من الطبقات المقيمة لأنها لا تضيف شيئاً للثروة، وتوحيد الضريبة على الناتج الصافي بحيث تتحمل طبقة الملك دفعه أما طبقة الزراع فلا يمكن فرض ضريبة عليهم لأنهم لا يتحصلون إلا على دخل يسمح لهم بالقيام بحاجاتهم ونفقات الزراعة.

(1) جون جالبريث، مرجع سابق، ص 66.

أما فيما يخص الأسعار فإن هرنسو كزنائي قد انطلق من مفهوم الثروة الذي يقترن بالوفرة مع ارتفاع الثمن فيقول: "أما الوفرة مع الرخص فلا تعتبر ثروة والندرة مع ارتفاع الثمن يؤمن خالص" (1).

لهذا فقد نادى الطبيعيون بسيادة السعر العادل المخبري فلا يكفي أن تزيد إنتاجية الأرض فلا بد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكن الزارع من تحقيق قيمة كبرى للنتائج الصالحة.

ومن هذا التحليل نحصل على نتيجة هامة تؤكد عدم وضوح الرؤية في أوجه النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين بتركيزهم على مجال واحد هو الزراعة ولتقديم بقية القطاعات الأخرى بينما يرى أن ابن خلدون قبلهم بأربعة قرون قد توصل إلى ما استقر عليه الرأي في العصر الحديث وهو إنتاجية القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات.

الفرع الثالث: أوجه النشاط الاقتصادي عند الكلاسيك

إن ما أظهره الفيزوقراط من فكر اعتبر في وقته أصيلاً وجديداً لأنه حرر الاقتصاد من القيود التي كانت مفروضة عليه عند التجاريين، وتوصل إلى أن القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية تخضع للظواهر الطبيعية المحكمة، والمسيرة وفق سيورة قوانين طبيعية محكمة وأي تدخل من الإنسان يفسد سيرها الطبيعي.

بالرغم من هذه الأفكار إلا أنهم لا يمكن اعتبارهم سوى مشيرين بالعلم الجديد، وتعتبر المدرسة الكلاسيكية برأيتها آدم سميت هي التي وضعت الأسس الصحيحة لعلم الاقتصاد.

فالمذهب الحر الذي نادى به الفيزوقراط وأيدته كثير من الدوائر الفكرية في هرنسا وخارجها، واجتذب عدداً كبيراً من المفكرين، كدافيد هيوم في إنجلترا

(1) سعد قنمار، مرجع سابق، ص 64.

وغيره، بالإضافة إلى هذا فإن ظهور الصناعة ولزايده الاختراعات واستعمال البحار كقوة محركة، وتضاعف الإنتاج، جعل هذه هكلت ظروفًا ملائمة لظهور نظام اقتصادي جديد، كان آدم سميث ومجموعة من رواد المدرسة الكلاسيكية هم الأوائل الذين بدؤوا في تفسير ظواهره ووضع القوانين اللازمة لتفسيره.

ولقد كانت مبادئ المدرسة الكلاسيكية هي الوجهة لأوجه النشاط الاقتصادي ولعل ما جاء به أبو الاقتصاد الرأسمالي آدم سميث يعطي صورة واضحة من أوجه النشاط الاقتصادي، فلقد انتهى مع فكر آدم سميث فكرة الذهب والكنوز وخزائن الملوك، وانتهت امتيازات التجار والفلّاحين، أو النقابات الحرفية، وظهر عالمنا حديثًا حيث يشكل انسياب السلع والخدمات التي يستهلكها ككل فرد، الهدف النهائي والطاية النهائية من الحياة الاقتصادية⁽¹⁾.

إن مجموع الرواد الذين أسسوا الإطار الفكري للمدرسة الكلاسيكية لم يكونوا كلهم على قلم رجل واحد، بل كانوا مختلفين في بعض الأفكار، وبالرغم من هذا الاختلاف الذي كان يشوبه تارة التفاضل وتارة التشاؤم إلا أنهم يلتقون في نقاط مشتركة تكون القاصدة الأساسية التي تنطلق منها الأفكار الكلاسيكية الجوهرية وسنحاول أن نختصر أهم هذه الأفكار فيما يلي:

أولاً: يعتبر الفرد في نظر الفكر الكلاسيكي هو الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم، وكل الأحكام، وكأنهم وظفوا نزعة ديكارث الفرضية، الذي جعل أساس المعرفة عند كل فرد هي ذاته وحدها وجوده الخاص، فهو يفكر إذن هو موجود، وكذلك نظرة النظميين القائلة بأن أكبر سعادة جماعية ممكنة هي التي تنتج من سمي ككل فرد لتحقيق سعادة نفسه، لأن السعادة الجماعية ماهي إلا مجموع السعادات الفرعية⁽²⁾.

(1) روبرت هابرونز، ترجمة: رشاد البرلوي، كلة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 58.

(2) السيد عبد التولي، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، مصر 1977، ص 110.

ثانياً، يهتم الفكر الكلاسيكي بالتصرفات الجزئية لارتباطها بالمصالح الفردية كمسألة القيمة والأسعار، أي الاهتمام بالجزئيات للوصول إلى العموميات.

ثالثاً: ينطلق الفكر الكلاسيكي من تصور واقع مكوني معين مع اهتمامها بمشاكل التطور، وحركية السكان وتراكم رؤوس الأموال فهي سكونية التحليل حركية المحتوى.

رابعاً، الحرية الاقتصادية هي من مبادئ الفكر الكلاسيكي، والمصلحة العامة إنما تتحقق في إطار تحقيق المصلحة الخاصة من طريق ما يسمى باليد الخفية وآليات السوق المسؤولة على إحداث التوازن التلقائي في المصالح⁽¹⁾.

إن آدم سميث يشدد على أن تدخل الدولة في شؤون الإنسان ضار على وجه العموم، لنزع كل عضو من أعضاء المجتمع يعمل في سبيل تنمية منفعته، وسوف نرى

أنه تحت ضغط القانون الطبيعي يسهم في زيادة الخير المشترك⁽²⁾.

وفي نظر آدم سميث فإن تدخل الدولة يجب ألا يمتد إلى ثلاثة مهام تكون خادمة للحرية الاقتصادية وهي الدفاع ضد العدوان من الخارج، لكي يمارس الناس انشطتهم دون خوف، وتحقيق العدل في الداخل، حتى تضمن عدم ظهوان المصالح، ثم القيام بالأعمال والنشاطات العامة الكبرى التي لا يقدر عليها أو يتعرب منها القطاع الخاص.

خامساً، العمل مصدر كل نشاط اقتصادي

إذا كانت الثروة في نظر التجاريين تأتي من النشاط التجاري على وجه الخصوص، وتأتي من النشاط الزراعي عند الطبيعيين على وجه الخصوص كذلك فإن العمل هو مصدر كل نشاط اقتصادي عند الكلاسيك، حيث يقول آدم سميث

(1) فتح الله قطار، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 106.

(2) رائد البردواي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 82.

إن العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمدّه بكافة ضروريات الحياة وكما ليأتها مما يستهلكه كل سنة، وتتكون دائماً من الناتج المباشر لذلك العمل، أو مما يشتره ذلك الناتج من الخارج⁽¹⁾.

وهكذا يتبلور مفهوم الثروة بشكله الصحيح بعد قرون طويلة سادها نقاش كبير حول سؤال "ما الثروة؟ ومن أين تأتي؟" فيكون الجواب هو أن النشاط البشري أو العمل بأوسع ما ينطوي عليه من معنى هو الذي ينتج مجموع السلع التي تستهلك طول السنة.

وبسببه تظل قوى الطبيعة ومواردها غير ذات نفع، ما لم يبذل الإنسان فيها عملاً معيناً يؤدي إلى استغلالها.

إن هذه الفكرة التي كانت ومازالت منبع شهرة آدم سميث والتي جاءت بعد إلهامات فكرية دامت قروناً من الزمن كانت من خالص الفكر الاقتصادي لابن خلدون حيث يقول: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إذا كان عملاً بنفسه مثل المنافع ففاسد، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به النفع"⁽²⁾.

إن الكلاسيك وعلى رأسهم المفكر آدم سميث لم يعترفوا بالخدمة كوجه من وجوه النشاط الاقتصادي وبقي الأمر كذلك حتى حين، وبالأخص خدمة ربة البيت وما شاكلها من خدمات إنسانية غير قابلة للقياس المادي كخدمة المحامي والطبيب؛ أما ابن خلدون فإننا نجد في ذلك الزمن البعيد من الكلاسيك بأربعة قرون يقر هذه الخدمات ويعتبرها من أوجه النشاط الاقتصادي، ويضرب لها فصلاً بأكملها؛ كفصل في صناعة التوليد، وفصل في صناعة الطب وفصل في صناعة

(1) نفس المرجع السابق، ص 83.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 344.

الكتابة وغيرها⁽¹⁾، وكل هذه من الخدمات وهي عند ابن خلدون نشاط إنساني نافع ومنتج.

وقد رجع الكلاسيك عن هذا المفهوم واعتبروا الخدمة من النشاطات المنتجة بعد تناقض كبير.

سادساً: المصلحة الذاتية (اليد الخفية) محرك النشاط الاقتصادي

تتركز النوازع الاقتصادية عند آدم سميث على دور المصلحة الذاتية لأن السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام فهو يقول: "إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجمرة أو الخباز، وإنما نتوقعه من هيايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لأنفسهم"⁽²⁾.

ويؤكد آدم سميث هذا التوجه عندما يسعى الفرد إلى تحقيق مصلحته قائلاً: "فإن بدا خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم يكن خيراً كثيراً حققه أولئك الذين تظاهروا بأنهم يعملون من أجل الخير العام"⁽³⁾.

وهكذا يتجلى أن فكر الكلاسيك تحركه عوامل كثيرة من أبرزها المصلحة الذاتية التي تتحقق من خلالها مصلحة الأمة.

المطلب الثالث:

عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر-

لعتبر عناصر الإنتاج من أهم ما يدرس في نظرية الإنتاج، فهي بمثابة العمود الفقري بالنسبة لها، ولذلك فدراستها وتحليلها في الأنظمة ومعرفة

(1) النعمة، مرجع سابق، ص 412.

(2) جون كوث 'جاليوت'، مرجع سابق، ص 76.

(3) راشد البرنوي، نفس المرجع السابق، ص 82.

لتقسيماتها المختلفة، والمناقشات الفكرية التي حوّلها تمكن الباحث من المقاربة مع ما جاء به ابن خلدون في هذا المجال. وسنحاول أن نتعرض باختصار إلى هذه المسألة الجوهرية في نظرية الإنتاج من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: ماهية عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

لقد قامت مناقشات فكرية حول تحديد عدد عناصر الإنتاج، هل هي أربعة؟ أم ثلاثة؟ أم اثنان؟ وسنعود إلى هذه المناقشات في الفروع القادمة، أما ماهية عناصر الإنتاج فسندافعها تبعاً للتقسيم الرأسمالي لكي نعطي صورة كاملة على ماهية كل عنصر وذلك في النقاط التالية:

أولاً، الطبيعة

يطلق لفظ الطبيعة على كل الموارد الطبيعية التي لم يكن للإنسان دوراً في إنتاجها، وهي التي عرفها الإنسان منذ وجوده فيها واستقراره على أرضها واستغلاله لعناصرها النافعة واستخراجها لتلبيها من طريق الإنتاج⁽¹⁾.

وقد جرت المادة عند علماء الاقتصاد المعاصر أن يقصدوا بالطبيعة هذه الأرض وبيئتها وما فيها من قوى وما يشتمل عليها سطحها وباطنها من مواد، غير أن الأرض تعتبر جزءاً من الطبيعة التي هي إحدى عوامل الإنتاج الثلاثة فلا يصح أن تكون جزءاً وحيداً في آن واحد، ولذلك فضل علماء الاقتصاد في العصر الحديث استعمال كلمة الطبيعة بدلاً من كلمة الأرض، لأنها تشتمل جميع عناصر الطبيعة التي في الهواء والماء وفي الأرض وفي جميع أحوالها.

ولقد رأينا كيف أن الفيزيوقراط قد اعتبروا الأرض هي العامل الوحيد للإنتاج وما دونها جند عقيم، وكانت الزرامة في نظرهم هي العمل الوحيد المنتج مع أنه إذا أهملت الأرض وتربكت ومأنتها، ولم يهتم الإنسان بإحيائها، ومباشرتها

(1) عبد المنعم حار، مرجع سبق، ص 83.

والعناية بزهرها فلن تنتج حبة واحدة، والأرض التي لم يدخل عليها العمل الإنساني تبقى جرداء لا تثمر ما لم تتدخل الجهود الجسمية والعقلية التي يجريها الإنسان على الأضياء ليتحقق الإنتاج.

ولتعتبر الطبيعة المصدر الرئيسي للمعملية الإنتاجية وذلك لطبيعة تكوينها فهي مصدر المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وهي مصدر القوة المحركة، وفيها المناخ بشتى مفاذه وتقلباته التي تساهم في المعملية الإنتاجية، وغيرها من العوامل الأخرى.

ثانياً، العمل

العمل هو ذلك الجهد الجسمي أو العقلي الذي يقوم به الإنسان بمحض إرادته للحصول على غاية نافعة، وكل عمل يحتاج إلى مجهود، وليس كل مجهود ينشئ منفعة جديدة، ثم تكن موجودة من قبل. لذلك فالعمل المنتج هو ذلك العمل الإرادي الذي يبذله الإنسان مستهدفاً إنتاج السلع والخدمات، قاصداً من إنتاجها الحصول على منافع جديدة⁽¹⁾.

والعمل الإرادي هو ذلك العمل الموجه بإدارة الإنسان، لأن عمل الحيوان وإن كان جهداً معلوماً، إلا أنه يعتبر عملاً فريزياً يدفعه الإلهام والمزينة الطبيعية الموجودة في الحيوان.

وللعمل تقسيمات كثيرة سنركز على أهمها في النقاط الآتية:

أ. العمل الجسمي،

وهو ذلك العمل الذي تشارك أطراف جسم الإنسان فيه وتقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره، كالتزراعة، والنجارة والحدادة وغيرها من الحرف اليدوية، وهذا

(1) حسن الراعي وآخرون، مرجع سابق، ص 165.

يشمل رأس المال ككل ثروة أنتجها العمل الإنساني، يختلف سابق لعناصر الإنتاج، واستخدمت في الاشتراك في إنتاج سلع وخدمات لإشباع الحاجات البشرية.

إن هذا المفهوم لرأس المال يجعله ذا أهمية كبيرة في ككل العصور ولا سيما في عصرنا هذا، بحيث لا توجد صناعة ولا حرفة إلا ويكون رأس المال الجزء البارز فيها، فمبارة الصياد، وإبرة الخياط، وقلم الطالب وجرار الفلاح، وآلات الجراح وكل ما توصل إلى اختراعه وصنعه يدخل في دائرة رأس مال هي مرادفة لكلمة ثروة لأن رأس المال في نظرهم هو عبارة عن أجزاء مما أنتجته الصناعة، وخصص للانتفاع بها في الحال إما لقضاء لوازم الإنتاج، وإما لتسهيل أمور الإنتاج، وقد كان آدم سميت من الأوائل الذين تكلموا في رأس المال بطريقة واضحة حيث قسم المال إلى جزأين رئيسيين، أولهما للاستثمار للحصول على إيراد والثاني لتوفير الحاجات وقضاء اللوازم، ويعتبر الجزء الأول المستثمر هو رأس المال.

إن هذا المفهوم الرأسمالي لرأس المال يظهر في أول الأمر أن الثروة مقسمة إلى قسمين، قسم لسد الحاجات وتلبية الرغبات، وقسم ثان يخصص لإنتاج الآلات المختلفة التي يستعملها الإنسان في العملية الإنتاجية سواء كانت هذه الآلات مخصصة لصناعة آلات التعمين أم كانت آلاتاً مخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية.

وقد وضع الاقتصاديون الرأسماليون مجموعة من التعاريف لرأس المال لعل أهمها ما ذكره آدم سميث، أما فرانسوا بيرو فقد عرف رأس المال بأنه ككل ثروة نتجت من عمل سابق وحفظت لاستخدامها في إنتاج ثروة أخرى⁽¹⁾.

(1) حين الرأعي وآخرون، مرجع سابق، ص 184.

أما بلانشلار فيعرف رأس المال بأنه الثروة التي استعملت لإنتاج ثروة أخرى، أو هو الثروة التي يرجع الفضل في تكوينها إلى إنتاج سابق، والتي خصصت للحصول على ثروة جديدة.

أما في النظام الاشتراكي فإن رأس المال عندهم عبارة عن نوع تاريخي يظهر ثم يختبئ.

يقول كارل ماركس: "إن رأس المال عبارة عن العمل المتجمد، وأنه عمل ميت شبيه بالخبث الذي يستمد قوته من العمل الحي، وقد كان رأس المال آلة في أيدي العمال يستخدمونه في جميع أعمال الإنتاج فصار يسحب منهم شيئا فشيئا حتى استولوا عليه الأثنياء العاملون منهم والعاطلون، وأصبحوا لا يسمعون العمال بل يتحكمون فيهم⁽¹⁾، وإذا كان رأس المال هو الثروة التي تساعد على إنتاج ثروة لاحقة، فهاهي الثروة التي كانت سببا في مساعدة الإنسان على تكوين كل هذه الثروات التي يزرعها العالم؟

إن كل المتعلمين لتكوين الثروة يميزون تكوين رأس المال إلى الأوقات التي استخدمها الإنسان في بداية وجوده فوق هذه الأرض، وكلما زادت حاجات الإنسان ضغطت عليه لاتباعها فيتحرك العقل البشري ليفكر ويخترع مما لديه أشياء أخرى وهكذا يتطور الفكر البشري فتتطور معه وسائل الإنتاج المسماة رأس مال.

ورأس المال لا يكون دائما ومنتجا إلا إذا لامسه العمل البشري، فإذا كان لابد أن يعطي إيرادا كما تعطى الأشجار الثمار، أو كما تعطى الطيور بيضا تصير فراخا، فلا بد من عمل الإنسان ليجمعه دائما، فالخزنة إذا ملئت دنانير وأغلقت لمدة ثم فتحت لا تجد فيها إلا ما وضع، فالنقود لا تلد النقود كما يقول أرسطو.

أما ابن خلدون فإنه يجزم في هذا الأمر ويملقه بالعمل الإنساني.

(1) كارل ماركس، رأس المال، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص 673.

اختلف علماء الاقتصاد حول تنظيم الإنتاج، هل هو العامل الرابع من عوامل الإنتاج أم هو تابع للعمل ولا يصح اعتباره من عوامل الإنتاج، وقد اعتبر بعض من رواد الاقتصاد السياسي مثل شال جيد، وبيرو، وجارثيه بلوك، وكوفيس، أن التنظيم لا يدخل ضمن عوامل الإنتاج، بل يعتبرونه قائما بذاته، وقد خالفهم مارشال في الرأي واعتبر التنظيم العنصر الرابع من عوامل الإنتاج.

وسنرجع إلى هذه التقسيمات في الفروع القادمة، بينما نوضح مفهوم التنظيم ومهام المنظم في النقاط الآتية:

أ. مفهوم التنظيم:

يقصد بالتنظيم في الفكر المعاصر القيام بتجميع عناصر الإنتاج، ثم التآليف بينها بالنسب التي يستلزمها الإنتاج، بفرض الحصول على إنتاج معين يسمح بتحقيق مستوى من الربح.

والتنظيم يهدف إلى تسيير وتنفيذ العملية الإنتاجية وفق الطرق العملية التي تضمن جدوى الإنتاج وتلزمه لحدوده القصوى بالجهد الأقل، وتنظيم الإنتاج يتجلى بأشكال عديدة فهو يقتضي في نطاق المشروع اتخاذ كل ما يلزم من تدابير وطرق علمية وتكنولوجية جديدة بحيث يقلل من تكاليف الإنتاج، ويعظم من الربح الذي تشكل نسبة منه دخل المنظم.

ب. مهام المنظم:

يعتبر التنظيم من عمل المنظم ويتبين من المفهوم السابق للتنظيم أن للمنظم جملة من المهام تقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

1. تجميع عناصر الإنتاج،

يقوم المنظم بتجميع عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض، العمل ورأس المال ليقرر مراحل العملية الإنتاجية المراد القيام بها وذلك من حيث:

- نوع النشاط الاقتصادي المرجو من قيام المشروع (زراعي، صناعي، خدمي).
- كمية الإنتاج الواجب عرضها في السوق.
- اختيار المكان الملائم للمشروع.
- الكميات اللازمة من عناصر الإنتاج وضمان توفيرها.

2. التآليف بين عناصر الإنتاج لتعظيم الأرباح،

يعتبر تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح من أهم ما يسعى إليه عمل المنظم، ولا يتأتى ذلك إلا بحسن التآليف بين عناصر الإنتاج وبالأخص ربط الصلة بين العامل والآلة مما يتيح زيادة حصيلة الإنتاج، وقد يتجلى نجاح المنظم في الوصول إلى هذه الغاية⁽¹⁾ بتطبيق جملة من الإجراءات نذكر من أهمها:

- التآليف بين عناصر الإنتاج وفق نسب علمية مدروسة.
- تنظيم العمل وتخصيصه وتوفير العمالة القادرة على تنفيذه.
- دراسة معمقة للسوق والإطلاع على العناصر المنافسة للمشروع.
- الإشراف والتوجيه الداخلي، ومراقبة الأوضاع الخارجية والتحوللات الاقتصادية.

ويتبين من هذا بأن التنظيم هو جزء من العمل البشري العلمي الذي يؤدي إلى العقلنة والإلتقان لزيادة إنتاج العامل ودخله دون أن ينهكه بجهد إضافي.

(1) حمزة الجهمي الذهومي، مرجع سابق، ص 271.

الفرع الثاني: تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الرأسمالي

لقد شاع في الفكر الرأسمالي تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة هي: الطبيعة، العمل، رأس المال، والتنظيم، غير أن واقع تقسيم عناصر الإنتاج قد خضع إلى مناقشات فكرية لا تؤمن كلها بالتقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج.

لقد قال بالتقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج رواد المدرسة الكلاسيكية، آدم سميث، مالطس، ودافيد ريكاردو، وغيرهم، هؤلاء لم يفرقوا بين الريح والفائدة واعتبروا أن الريح هائلة لرأسمال فاعتمدوا التقسيم الثلاثي: الأرض والعمل ورأس المال.

أما ككارل ماركس فقد اعتبر التقسيم الثلاثي عملاً تحكمياً كونه يرى أن كل عنصر يضم مفردات غير متجانسة.

كما ناقش الاقتصاديون فكرة المنظم الذي يقوم على أمر المشروع في الفكر الرأسمالي، حيث كان الفكر السائد أن صاحب رأس المال هو الذي يقوم على تسييره، فواقع مزج بين مفهوم ملكية رأس المال وتسييره مما نتج عنه عدم التفريق بين الفائدة المائدة لرأس المال والريح المائدة للتنظيم، وهذا الخلط جعل الاقتصادي "فريدريك نايت" يتمسك في هذه القضية وينادي بضرورة الفصل بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليه نتيجة التخصص والمهارة.

إن هذه المناقشات والاستنتاجات ولدت الاهتمام بالتنظيم والمنظم وبالأخص عند سمبسون حيث اعتبر التنظيم المنصر الرابع من عوامل الإنتاج، وبذلك أصبحت عناصر الإنتاج أربعة في نظر الفكر الاقتصادي الرأسمالي بصفة عامة.

الفرع الثالث: تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي والإسلامي

إن تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي والإسلامي قد تعرضت إلى مناقشات تشابه مناقشات الفكر الرأسمالي، وسنتبع باختصار هذه المناقشات فيما يلي:

أولاً: تقسيم عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي

يعتبر الفكر الاشتراكي العمل هو العنصر الوحيد للإنتاج لأنه هو الذي يقوم بالعمليات التي يترتب عليها ظهور المنافع، ولهذا يلغي بقية العناصر الأخرى⁽¹⁾.

فالعمل في نظر الفكر الاشتراكي هو الذي يستخلص الثروة من مواطنها ويحفظها، ويخضعها لكثير من المؤثرات ثم يحولها، ويؤلف بين أنواعها، أما الطبيعة فهي خاضعة للعمل فهي ميدان من ميادينه وشروط من شروطه، في حين لا يعتبرون رأس المال من شروط الإنتاج لإمكانية تحقيقه بدون رأس المال.

ثانياً: تقسيم عناصر الإنتاج في الفكر الإسلامي

لقد تعددت الآراء في عدد عناصر الإنتاج في الفكر الإسلامي. وقد استقر الرأي عند معظم المفكرين على التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي لعناصر الإنتاج وسنتناولها فيما يلي:

أ. التقسيم الثنائي لعناصر الإنتاج:

ينطلق أنصار التقسيم الثنائي في اعتبار عناصر الإنتاج اثنين هما الطبيعة والعمل المنظم، أي استبعاد التنظيم ودمجه في العمل باعتباره أن المنظم في نظره يقوم بالعمل ولا يزيد ذلك إلا كونه هو المسؤول الأول من العملية الإنتاجية.

(1) يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، مكة المكرمة، قصصية، بيروت، 1996، ص 68.

بينما ينطلق فريق آخر من المفكرين في تقسيم عناصر الإنتاج إلى منصرين هما العمل ورأس المال انطلاقاً من مفهوم الربح عند الفقهاء الذين يقسم بين صاحب رأس المال والقيام بالأعمال في عقد المضاربة الشرعية⁽¹⁾.

ب. التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج:

يعتبر هذا التقسيم هو الشائع عند المفكرين الإسلاميين، وهذا التقسيم يأخذ بكل من الطبيعة ورأس المال والعمل المنظم كعناصر أساسية للإنتاج، وهم يرتكزون في هذا التقسيم على كون العمل في الإسلام منظماً في ذاته انطلاقاً من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - القائل: "من عمل منكم عملاً لم يلقه".

بالإضافة إلى هذا الأصل فإن هذا التقسيم في نظر الفكر الإسلامي لا بد أن يخضع لشرطين اثنين أولهما كون العنصر منتجاً أي له القدرة على المساهمة في العملية الإنتاجية وتكوين ثروة ما وثانيهما هو قدرة العنصر على توليد الدخل أو العائد لما له مساهمته في العملية الإنتاجية أو عملية تكوين القيمة التبادلية⁽²⁾.

وبخلاصة هذا البحث تبين أن نظرية الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر هي إحدى الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد، وقد حاولنا أن نتطرق بالدراسة والتحليل إلى أهم قضايا ومبادئ الإنتاج، فمن مفهوم الإنتاج وأهدافه وعناصره، ولا سيما المناقشات الفكرية حول تقسيمات عناصره، إلى أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره، وبالأخص عند أهم المدارس التي شكلت الإطار الفكري لعلم الاقتصاد المعاصر، التجارية والطبيعية والكلاسيكية، وقد ركزنا في هذا الجزء على مفهوم الثروة عند هذه المدارس وموقفها من إنتاجية الخدمة.

(1) يوسف كمال، لغة الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 117.

(2) محمد أبو السعود، خطوط رجعية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة قنطرة الإسلامية، ط 3، 1986، ص 54.

إن فرض هذه الفراسة هو الوقوف على مساهمة ابن خلدون في نظرية الإنتاج، ومقارنة هذه المساهمة بما جاء في نفس الموضوع في الفكر الاقتصادي المعاصر وهذا لتبين هل ما قدمه ابن خلدون في نظرية الإنتاج يرتقي لهذا المستوى أو يفوقه تحميلاً وعمقاً؟ وأنه يبقى دون ذلك؟

وإذا حقق هذا الارتقاء، هل يحق لابن خلدون أن يصنف مع رواد نظرية الإنتاج مع احتفاظه بالسبق التاريخي؟

وهذا ما نأمل الإجابة عليه في البحث القادم.

البحث الثاني الإنتاج عند ابن خلدون

"إن الإنسان يفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من يوم خلقته إلى كهولته فكبره وموته، ويد الإنسان مبسوطة على هذا العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف في الأرض، وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك، وما حصلت عليه يد هذا امتنع من الآخر إلا بعوض، فالإنسان حتى لو اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكاسب ليحقيق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بنفع الأهواض منها، وقد يحصل له ذلك بغير سعي كما ظهر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنه حتى الزراعة لا بد له من سعيه معها"⁽¹⁾.

إن التفحص في هذه الفكرة الخلدونية يستنتج إدراك ابن خلدون لمفهوم الإنتاج وأهدافه ومراحلها فما طبع عليه الإنسان فهو افتقاره إلى ما يقوته أي تلبية حاجاته ورغباته من طريق الإنتاج، ولا يقتصر الإنتاج عند مرحلة من مراحل حياة الإنسان بل يلزمه في كل مراحل حياته إلى أن يخرج من هذه الدنيا، وسنحاول أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى هذا الجانب المهم من الفكر الاقتصادي ونبين كيف تناول ابن خلدون في هذه المرحلة المتقدمة من العصر الكلاسيكي في النقاط التالية:

المطلب الأول:

مفهوم الإنتاج وأهدافه عند ابن خلدون-

سنطرق إلى مفهوم الإنتاج وأهدافه عند ابن خلدون موضحين إسهاماته في هذا المجال ومبينين مكانة هذه الأفكار في نسقها التاريخي وذلك في الفروع الآتية:

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 363.

الفرع الأول: مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون

تطرق ابن خلدون إلى مفهوم الإنتاج بمصطلحات صغرى التي كانت متداولة فيما يخص مفهوم الإنتاج ومن أهمها المعاش والكسب وفي بعض الأحيان يأتي مصطلح العمل دالا عن العملية الإنتاجية في مفهومها الواسع.

وبالرغم من أن تباين طفيف بين هذه المصطلحات يوضحه ابن خلدون إلا أن المعنى العام يدل على مفهوم الإنتاج.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن المعاش هو ابتغاء الرزق، والسمي في تحصيله، وهو مفعول من العيش، كأنه لما كان العيش هو الحياة لا يحصل إلا بهذا، جعلت موضعا له على طريق المبالغة⁽¹⁾."

وإذا تأملنا هذه العبارة الخلدونية نجدد بضع مجموعة من الخصائص لمفهوم الإنتاج كابتغاء الرزق، والسمي لتحصيله ثم مفعول من العيش، وأنه قرين الحياة، فلا تستقيم ولا تهتأ وتستمر إلا بالإنتاج.

وسنحاول أن نتعرض بشيء من التفصيل لهذه الخصائص التي عرّف بها ابن خلدون مفهوم الإنتاج فيما يلي:

أولا، الإنتاج هو ابتغاء الرزق

الكثير من الناس يعبر عن ابتغاء الشيء أي الرغبة في الحصول عليه بقولهم أنهم في حاجة إلى الغذاء أو الماء أو النوم أو المسكن وما عدا ذلك فليست بحاجات، غير أنه من الوجهة الاقتصادية أن كل ابتغاء أو ما سمي رغبة من رغبات الإنسان تعبر عن حاجة معينة مهما صغرت أهميتها، ويبقى الإنسان متعلقا بأمل تحقيقها لاعتقاده بأنها تمكنه من العيش بهناء ورخاء.

(1) نص المرجع السابق، ص 365.

إن كل حاجة يريدتها الإنسان تولد عنده رغبة وإبتغاء للحصول عليها، وهذه الرغبة توجد عنده النشاط أو المجهود اللازم الذي ينظمه ويقوي إرادته لتحقيق هذه الرغبة.

وإذا مكّنت حاجة الإنسان هي العامل الأساسي فإن هذه الحاجة لا تكون إلا إذا رغب فيها الإنسان.

فالرغبة هي التي تدفع الإنسان إلى إنتاج ما يحتاج إليه من ضروريات حياته، والإنتاج في مفهوم ابن خلدون هو أولاً نتيجة لرغبة الإنسان الطبيعية في الحصول على حاجات معينة، وهذا الإبتغاء هو المحرك الذي يدفع الإنسان للقيام بما يلزم لإنتاج ما يبتغيه، ومن أهم ما يدفع الإنسان إلى الإنتاج هو حاجته إلى الغذاء، وهذه الحاجة هي التي جعلت هذا الإنسان يخترع هذا الكم الهائل من الوسائل التي تضاعف وتضمن له ما يكفيه من غذاء وما يتبع هذا الغذاء من ملابس.

وهكذا وتبين بأن ابن خلدون لفطن قبل الكثير من رواد الفكر الاقتصادي الحديث إلى أهمية الرغبة التي تسبق أي عملية إنتاجية سواء كبرت أو صغرت.

ثانياً، السعي في الحصول الإنتاج،

إن مجرد الرغبة أو الطلب في رأي ابن خلدون لا يمكن أن يعتبر إنتاجاً، فلا بد من مصاحبة حركة أو فعل لتجسيده، وهذه الحركة أو الفعل لا يتم إلا بالسعي، أي بالكد والنشاط وهذا النشاط والحركة هي في نظر ابن خلدون تجسيدا لتلك الرغبة التي سبقت، حيث يتدخل العقل واليدين لتشكيل محيط يساعد على إنتاج ما رغب فيه الإنسان، وعندما تتحقق تلك الرغبة أو الإبتغاء من طريق السعي والحركة يسمى هذا الفعل بالإنتاج وتسمى نتيجته بالمنتج أو السلعة التي تحقق وتشبع تلك الرغبة السابقة التي دفعت الجسم والعقل إلى تجسيدها في الواقع.

وهذا ما يدل بكل موضوعية اقتصادية على عمق التفكير الاقتصادي لدى ابن خلدون الذي شكل له سبقا تاريخيا هاما.

ذلك لأن علماء الاقتصاد الحديث لم يدرسوا حاجات الإنسان درسا دقيقا إلا في القرن التاسع عشر في تصاليم فورييه Fourier وقد خصص لها الفكر طارد Tarde مكنابه المعروف باسم ⁽¹⁾ Psychologie Economique.

ثالثا: الإنتاج فعمل من العيش

ويقصد ابن خلدون بهذه العبارة أن أي حركة أو سعي لتحقيق حاجات العيش هو مشتق من الإنتاج، فكل الأعمال التي قامت بها البشرية منذ وجودها، وكل الأعمال التي تقوم بها في الحاضر وكل ما سيقوم بإنتاجه في المستقبل على اختلافها وتنوعها وقرورها من السحر والمستحيل هي كلها موجهة إلى تلبية حاجات الإنسان التي لا تكاد تنتهي ولا تستقر على حال، وفي هذه يعبر ابن خلدون عن هذه الحالة قائلا: "كأنه لما كان العيش، هو الحياة، لا يحصل إلا بهذه جعلت له موصفا على طريق المبالغة"⁽²⁾.

إذن فإن مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون هو السعي والحركة التي تبذل من أجل تحقيق الرغبات الإنسانية التي تؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية والمتزايدة، وهو الأساس الذي تركز عليه الحياة البشرية، لأنه يمثل المصدر الأساسي لعملية الإشباع سواء كانت الحاجات المطلوبة طبيعية أو مصنوعة.

وهكذا يتبين بكل وضوح عمق مفهوم ابن خلدون للعملية الإنتاجية، حيث ربطها اقتصاديا سابقا بكل ما توصل إليه فيها بعد جهود الاقتصاديين في العصر الحديث.

(1) حسن الرامحي، الاقتصاد السياسي، دار الفكري، القاهرة، 1983، ص 55.

(2) للمقدمة، مرجع سابق، ص 386.

ومما يسجل لابن خلدون في سبقه التاريخي أنه لم يقف بالإنتاج عند مفهومه المادي، مثل ما كان سائدا في الفكر الاقتصادي، والذي ظل قائما حتى أواخر المدرسة الكلاسيكية، بل كان مفهومه للإنتاج يشمل الجانب المادي، السلع المختلفة والجانب غير المادي "الخدمات"، فهو ينظر إلى العملية الإنتاجية على أنها ذلك العمل والحركة التي تكون نتيجتها إيجاد منفعة لم تكن موجودة أو إضافة منفعة أو تنظيمها، بمستوي في ذلك عمل الصانع والتاجر والطبيب والقاضي، وقد تعرف ابن خلدون في سابقة من أنواع المناافع الزمانية منها والمكانية والشكلية وبغيرها مما لم يتوصل إليه الفكر الاقتصادي الحديث إلا في القرن الأخير... حيث لم يبدأ مفهوم الإنتاج كعملية لإيجاد المنافع إلا على يد ساي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أهداف الإنتاج عند ابن خلدون

للإنتاج أهداف كثيرة عند ابن خلدون تقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

أولا، إيجاد المنافع

يهدف الإنتاج في نظر ابن خلدون إلى إيجاد المنافع حيث يقول في مفهومه للإنتاج: كانه لما كان المصنوع (التمثلة في إنتاج السلع والخدمات) هو الحياة لا يحصل إلا بهذه (ويقصد العملية الإنتاجية) جعلت موصفا له على طريق المبالغة.

لقد كان ابن خلدون واعيا بأن الإنتاج يهدف إلى إيجاد المنافع المتمثلة في السلع والخدمات اللازمة لتمد وإشباع الحاجات البشرية المختلفة التي تضمن استمرار الحياة وفي هذا الزمن البعيد القرن الرابع عشر لم يخلط مثل ما كان سائدا في الفكر اللاهوتي الكنسي بل بين أن الكون والطبيعة يعتبران مصدر المنافع، غير أن هذه المنافع غير جاهزة للاستهلاك البشري النهائي، فهي موجودة على شكل موارد ومصادر أولية، وحتى تتحول إلى منافع في شكل منتجات نهائية لابد من ممارسة هذه العملية المسماة إنتاجا.

(1) جورج سورل، مرجع سابق، ص 36.

وقد عبر ابن خلدون عن العملية الإنتاجية ومراحل إيجاد المنافع في قوله: "ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل له (إيجاد منفعته) إلا بكثير من الطحن والمجن والطبخ.. وهب أنه يأكله حياً، فهو يحتاج في تحصيله (يلوغ منفعته) حياً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والنراس...⁽¹⁾".

ويتبين من هذا أن ابن خلدون قد أدرك بأن هدف الإنتاج هو إيجاد المنافع الكامنة في الطبيعة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتدخل الإنسان بفعله وحركته لتحويل الموارد من صورتها الأولية إلى سلع أكثر نفعا للإنسان.

وهذا التدخل المهدف يسمى بالعملية الإنتاجية في المصنف الاقتصادي، وفي عملية إخراج منافع خشب الأشجار يقول ابن خلدون: "...خالفة مادة لها وتصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة، والصناعة المتكلفة بذلك المحصلة لكل واحد من صورها هي التجارة على اختلاف رتبها"⁽²⁾.

ثانياً، زيادة النمو والتقدم الاقتصادي

كما يهدف الإنتاج في نظر ابن خلدون إلى زيادة العمران وازدهاره حيث أن المماش هو ابتغاء الرزق والسمي في تحصيله والرزق مرتبط بالعمران، أي التقدم والانتعاش الاقتصادي، فهو تابع له يزداد بزيادته ويقل بضعفه، لأن العمران بانتعاشه يؤدي إلى توفر الأعمال الإنسانية وكثرة ما تنتجه من حاجات وخدمات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك الذي تكون نتيجة زيادته الإنتاج وهكذا يؤدي هذا الفعل إلى نمو كثير من الأعمال فيزداد طالبوا المنتجات الإنسانية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج السلع والخدمات اللازمة، وهكذا تقرابط حلقات الحركة الاقتصادية، وتؤدي كل حلقة إلى حلقة جديدة إلى أن يحدث النمو الاقتصادي وتظهر بوادر التقدم والرفق.

(1) السقدمة، مرجع سابق، ص 365.

(2) نفس المرجع السابق، ص 383.

زيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأعمال وكثرتها وتنوعها وظهور الصنائع وجودتها، وهكذا يؤدي إلى زيادة الحاجات الإنسانية وتنوعها وكثرة مطالب المنتجات الجديدة وهكذا تتكامل عوامل النمو الاقتصادي ويتحقق هدف الإنتاج.

ولقد أدرك ابن خلدون هذا الترابط بين العمران والرفاهية والإنتاج والتشغيل، ولا شك أن هذا التحليل يلتقي مع أحدث النظريات الاقتصادية المعاصرة.

يقول ابن خلدون، "وأعلم أنه إذا فُقدت الأعمال لو فُقدت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسبه ألا ترى الأمصار القليلة الساكن مكيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لغة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية"⁽¹⁾.

إن هذا المفهوم الخلدوني نجده في كثير من النظريات المعاصرة التي تشجع الترف وزيادة الاستهلاك، كوسيلة فعالة لزيادة التشغيل والقضاء على البطالة، فالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بهذه الفكرة، وتشجع الاستهلاك لكي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى نمو حركة الاقتصاد وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة التشغيل مما يؤدي إلى النمو والازدهار⁽²⁾.

الفرع الثالث: أصناف الإنتاج عند ابن خلدون

يقسم ابن خلدون الإنتاج إلى أصناف تكاد تشمل أهم ما يمكن إنتاجه، لا سيما في العصر الذي عاش فيه ابن خلدون ويمكن ذكر أهم هذه الأصناف باختصار فيما يلي:

(1) السخنة، تحقيق علي حد الوليد والي، مرجع سابق، ص 684.

(2) فاروق البهاني، مرجع سابق، ص 213.

أولاً: انتزاعه من الفير بالاعتبار

يقول ابن خلدون: "إن تحصيل الرزق وكسبه إما أن يكون بأخذه من يد الفير وانتزاعه بالاعتبار عليه على قانون متعارف يسمى مغرماً وجباية"⁽¹⁾.

يتطرق ابن خلدون في بداية أصناف الإنتاج إلى ذلك الصنف الذي يؤخذ من الفير أي المنتجين الأصليين من طريق القدرة والغلبة المتمثلة في الملكة، ويؤخذ هذا النوع في شكل الفرامات وجباية، ويلاحظ أن ابن خلدون استعمل مصطلح انتزاعه، مما يدل على فعل أخذ الشيء بالقوة، قد يكون هذا الفعل من الأسباب التي جعلت ابن خلدون لا يعترف بالإمارة كوجه من وجوه النشاط الاقتصادي، إلا أنه اعتبر ما ينتزع بالقوة من الفير صنف من أصناف الإنتاج.

ثانياً: الإنتاج الحيواني

إن آدم سميت في معرض تفسيره لقيمة الأشياء من طريق العمل المبذول ضربه مثالا من الزمن الذي يستغرقه في الحصول على حيوان معين "الوعل" وقارنه بالزمن الذي يستغرقه نفس الصيد لاصطياد حيوان آخر يستغرق نصف وقت الأول، فاستنتج أن قيمة الأول يساوي ضعف الثاني، أما ابن خلدون فيبين لنا نوع ذلك الجهد البشري المبذول للحصول على نوع من إنتاج اللحوم البرية التي تعتبر من ضروريات العيش، بالإضافة إلى هذا أنواع الإنتاج التي يتحصل عليها الناس من مؤلفتهم للحيوانات الداجنة وقد ذكر ابن خلدون أمثلة في غاية الأهمية في العملية الإنتاجية مثل الحرور من العودة الذي مثل إنتاجه فيما بعد وتسميته بداية الثورة الصناعية.

بالإضافة إلى تأكيد مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون وهو استخراج المنافع وقد عبر عن هذا بقوله: "المنصرفة بين الناس في منافعهم".

(1) المقدمة، تحقيق علي حد الوليد والي، مرجع سابق، ص 694.

يقول ابن خلدون: "وأما أن يكون من الحيوان الوحشي لافتراسه وأخذه برميّه من البر والبحر، ومن الحيوان الداجن لاستخراج فضوله للتصريف بين الناس في منافعهم كالثمن من الألبان والحرير من الدودة والعسل من النحلة"⁽¹⁾.

ثالثاً، الإنتاج الزراعي

يقول ابن خلدون: "أو يكون من النباتات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته ويسمى هذا كله فلحاً"⁽²⁾. ويتبين أن ابن خلدون يعتبر الزراعة صنف من أصناف الإنتاج سواء مكنت زراعة الحبوب أو زراعة الأشجار بمختلف أصنافها أو الزراعات الفلاحية الأخرى، فإذا رأينا إلى لتكر بعض المفكرين والمذاهب الاقتصادية للزراعة كنشاط اقتصادي مثلما ساد في الفكر التجاري، يتبين بكل وضوح مدى أهمية الفكر ابن خلدون في هذا المجال وسبقه العلمي.

رابعاً، الإنتاج الصناعي والخدماتي

يقول ابن خلدون: "وأما أن يكون الكسب من الأهمال الإنسانية إما في المواد المينة وتسمى الصنائع، من كتابة ونجارة وخباطة وحياطة أو تجسدت في أشكال غير مينة كالخدمات المختلفة التي تخفيف منفعة على الأشياء التي تتعامل بها كسائر المهن والخدمات"⁽³⁾.

إن المتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي والتناقضات الفكرية التي تخللتها في مجال أوجه النشاط الاقتصادي وأوجه النشاط الإنتاجي وتلك المناقشات الحادة المختلفة حيناً والمنفعة أحياناً أخرى ولا سيما عدم إنتاجية الخدمة التي ظلت حتى عهد الكلاسيك متفق على عدم إنتاجيتها، حتى العالم أبو الاقتصادي آدم سميث

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 380.

(2) نفس المرجع السابق، ص 394.

(3) المقدمة، مرجع سابق، ص 400.

تكرر لإنتاجية الخدمة رغم تصحيحه لكثير من الأخطاء الفكرية للتجاربيين والطبيين.

أما ابن خلدون فيصرح قبل أربعة قرون من الفكر الكلاسيكي بإنتاجية الخدمة، بل أنه صنف بعض العمليات الإنتاجية المحسوبة على الخدمات في المجال الصناعي كقوله، "وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وخياطة..." فاعتبر فن الكتابة من الصنائع وهي كذلك في وقتنا المعاصر.

أما استعماله العبارة "أو في مواد غير معينة" وهي جميع الإمتهانات والتصرفات.

وقد جسد ابن خلدون هذا الأمر المتمثل في إنتاجية الخدمة بقوله وجميع الإمتهانات أي كل "مهنة"، وقوله "غير معينة" أي سواء كانت مرئية أو غير مرئية فكرية أو جسمانية، ملموسة أو غير ملموسة كانت نتيجة القيام بها ظهور منفعة معينة فإنها تعتبر لإنتاجا.

وهكذا وبعد جميع التناقضات التي مررتها الأفكار الاقتصادية على مدى أكثر من أربعة قرون ترجع إلى نفس قناعات ابن خلدون وتقر بإنتاجية الخدمة بما في ذلك المفكر آدم سميث وهنا يدل على علمية وموضوعية أفكار ابن خلدون في هذا المجال الذي يسجل فيه سبقا تاريخيا مميزا.

خامسا، الإنتاج التجاري

يقول ابن خلدون، "وأما أن يكون الكسب إملاها للأموال إما بالتقلب بها في البلاد أو احتكارها أو ارتقاب حوالة الأسواق فيها يسمى هنا تجارة".

بين ابن خلدون أن التجارة وإن لم تقم بشكل مباشر على تحويل المادة أو التاليف بين عناصرها لاستخراج منافعها إلا أن الدور الفعال الذي تقوم به والمنافع التي تقدمها للناس من طريق توفير ما يحتاجونه من سلع وخدمات من طريق

إعداد منتجات للتبادل والأحواض، ثم عملية جلبها من البلاد التي يزيد الإنتاج فيها إلى تلك التي تزداد الحاجة إليها فإن هذه العملية تولد منفعة مكانية لم تكن موجودة، بالإضافة إلى خزنها وحفظها في وقت يفيض فيها إنتاجها وتنخفض أسعارها إلى وقت آخر يقل فيه إنتاجها وتزداد الحاجة إليها وهذه العملية تظهر منفعة زمانية.

إن قانون المنافع أو "المنفعة" لم يتفطن إليه الفكر المعاصر إلا في القرن التاسع عشر وهذا ما يضيف لابن خلدون ميزة فكرية سابقة لمصره متينة ومبرهنة على أهمية علمية فكره الاقتصادي.

المطلب الثاني:

أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره عند "ابن خلدون".

إن أهم المناقشات التي دارت حول أوجه النشاط الاقتصادي كانت منصبة على أي الأنشطة يعتبر منتجا، وأياها غير منتج، وكان مجال هذه المناقشات هي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، وإذا كان الفكر التجاري قد اعتبر التجارة هي الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي وما عداها ثانوي أو عقيم، وإذا كان الفكر الطبيعي قد اعتبر الزراعة هي النشاط الرئيسي وما عداها فهو عقيم لا تضيف أي شيء لثروة البلاد، أما الفكر الكلاسيكي والذي عارض الأفكار السابقة وأعتبر كل من القطاع الزراعي والصناعي والتجارة أوجه للنشاط الاقتصادي فإنه بقي متذكرا لإنتاجية قطاع الخدمات إلى حين.

إذا كان هذا هو حال أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر فكيف تناول ابن خلدون هذا الجانب الحساس من الفكر الاقتصادي قبل أربعة قرون من ذلك، وهذا ما نتناوله في الفروع الآتية:

الفرع الأول: النشاط الزراعي عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "... أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات (على أوجه النشاطات الأخرى)، إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظرو ولا علم ولهذا تنسب إلى الخليقة إلى آدم أبي البشر، وأنه معلمها والقائم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة⁽¹⁾.

وبه هذه العبارة يؤكد ابن خلدون بأن الزراعة هي أوجه من وجوه النشاط الاقتصادي، وأن مراحل تطورها تبدأ مع بداية البشرية إذ تنسب إلى أبي البشرية آدم عليه السلام.

ويمكن القول أن مفهوم ابن خلدون للنشاط الزراعي قد اهتم على أنواع المزروعات بما فيها الأشجار المثمرة وغيرها وذلك بإعدادها والقيام عليه لاستخراج ثماره وفوائده المختلفة، بالإضافة إلى هذا فقد تطرق ابن خلدون إلى تربية الحيوانات وإدجائها، وتربية النحل واستخراج حسله، وكذلك الصيد بجميع أنواعه، وهذا المفهوم الواسع للنشاط الزراعي قد يكون نفسه المتعارف عليه في العصر الحديث.

وابن خلدون محققاً في قوله بأن الزراعة هي بسيطة فطرية لا تحتاج إلى نظرو ولا علم؛ وهذا بالنظر إلى عصره الذي عاش فيه؛ فلم يكن الزارع والصيد ولا مربّي الدواجن يحتاج إلى خروج المعاهد الزراعية، بل كانت الخبرة المهدانية والتراكم المعرفي المتوارث في الميدان الزراعي هو المساند في هذا المجال، وهذه الخبرة المعرفية هي التي تطورت وشكلت علم الزراعة الحديث بالإضافة إلى هذا فإن العلم في الزراعة كان نسبي مقارنة مع الصناعة والتجارة التي لا تقوم إلا بقدر كبير من العلم والخبرة.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 383.

إن ابن خلدون في معرض فكره الزراعي أشار بأن الزراعة من النحال أهل البدو، أما أهل الحضرة والترف فهم أبعد عنها، ومادة ما يكون المستوى المعيشي للعالمين على الزراعة أقل من غيرهم، ويقول ابن خلدون بأنهم يختصون بالذلة لما هنالك من تحيزات مالية ضدهم من فرض الضرائب والكوس والندارات، وتبعه من إهمال حكومي في الإنفاق عليهم، بالإضافة إلى تبعيتهم إلى الصناعات والتجار من أهل المدن⁽¹⁾.

وهكذا يتضح بكل موضوعية وعلمية أن ابن خلدون قد أعطى النشاط الزراعي تحليلًا اقتصاديًا علميًا معتبره وجها من وجوه النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: النشاط التجاري عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون، "وأما التجارة إن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومناهبها إنما هي تحليلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع، لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة، لذلك أباح الشرع فيها المكاسب لما أنه من باب المقامرة إلا أنه ليس أخذ مال الغير مجانا فهذا يختص بالشروطية"⁽²⁾.

ويتبين من هذا المفهوم أن ابن خلدون اعتبر التجارة من الأوجه الطبيعية للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من أنه يعتبرها كذلك إلا أنه يتبين بأنها ليس فيها إضافة بالنسبة للإنتاج المادي إذ هي تحليلات في الحصول على ما بين القيمتين، قيمة الشراء وقيمة البيع، وهي طبيعية لأنها تأخذ بأسلوب المخاطرة في الحصول على الربح، وبذلك تخرج من إطار أحل أموال الناس بالباطل، وهكذا يقرر ابن خلدون في هذه الحقبة من الزمن بأن التجارة نشاط إنتاجي طبيعي يهدف إلى تنمية المال وزيادة وتساعد على تحريك وتنمية كل من القطاع الزراعي والصناعي إذ هي الوسيلة لتصريف منتجاتهما.

(1) شوقي أحمد، نوى، مرجع سابق، ص 41.

(2) الفتحة، مرجع سابق، ص 383.

هذا في الوقت الذي لم تستقر فيه الأفكار الاقتصادية على تصنيف للنشاط التجاري هل هو نشاط طبيعي منتج أو هو غير ذلك، وهذا منذ زمن القديس توماس لكويني رائد الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى إذ ذهب إلى اعتبار التجارة نشاط مذموم وهي شر لا بد منه، واعتبر كسب التجارة مال غير مرغوب فيه، ولذلك نادى بالثمن العادل في التجارة، أما التجاريون فقد كانوا نقيضاً لفكر العصور الوسطى واعتبروا التجارة هي أساس الأنشطة الاقتصادية وغيرها لا يضيف شيئاً لثروة البلاد إلا في مساعدة القطاع التجاري.

أما الفيزوقراط أو الفكر الطبيعي فقد اعتبر التجارة نشاط هقيم لا تصنيف شيئاً لثروة البلاد، وفي الأمر كنا متناقضين إلى أن جاء آدم سميث ورواد المدرسة الكلاسيكية ليثبتوا أن القطاع التجاري هو قطاع منتج ويزيدوا بذلك ما أقره ابن خلدون قبلهم بأربعة قرون.

إن ابن خلدون لم يتوقف عند إثبات بأن النشاط التجاري هو نشاط طبيعي منتج وإنما أعطى مفهومًا للتجارة من حيث قيامها وإزدهارها وكيفية الحصول على الربح المعقول منها كما تعرض إلى الأضرار التي يمكن أن تحدث من أساليب المبادلة، وفي سابقه يذهب إلى أبعد من ذلك، لتحليل السلوك الإنساني في المجال التجاري فهبين أخلاق التجار وسلوكهم النفسي في هذا المجال، وكأنه عالم نفسي.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخس وبيعها بالفلاء، أيما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش وذلك القدر الذي يسمى ربحاً. فالمحاول لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الفلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه"⁽¹⁾.

وتبين بأن الربح عند ابن خلدون هو ذلك الجزء النامي بين قيمتي الشراء بالرخس والبيع بالفلاء.

أما طرق تمظيم الربح فيذكر منها ابن خلدون في هذه العبارة أهمها وهي:

أولاً: التخزين

وهو توفير شروط حفظ السلع بجميع خصائصها من زمان تكثر السلع وتزداد إلى زمن آخر تقل فيه وتنقص، فيزداد الطلب عليها وترفع أسعارها فيعظم ربح التجارة وهو بهذا يكون رائد الكشف عن المنفعة الزمانية للسلع الإنتاجية.

إن التخزين في عصرنا الحالي يعتبر من أهم الأساليب لتمظيم الأرباح، فالشركات العظمى وحتى الصغيرة منها أصبحت تجعل من التخزين عنصراً أساسياً يدخل في دراسة جدوى أي مشروع استثماري، وهذا يدل على بعد زمان ومكان ابن خلدون على نظريته العلمية للمواضيع ذات الأهمية الاقتصادية.

ثانياً: النقل

وهو نقل السلع من مكان إنتاجها إلى مكان تكون فيه نادرة وقليلة حيث ينقل فيه تلك السلع المنقولة أكثر من بلد الأصلي الذي اشتراها فيه وبذلك يعظم ربحه.

والنقل من أهم وسائل ترويج السلع وتصريفها، وقد اهتم الفكر الاقتصادي الحديث باقتصاديات النقل، حيث أصبح النقل رقماً مميزاً في تمظيم الأرباح، وذلك من طريق تمظيم منافع السلع عند تحريكها من مكان إلى آخر حسب ظروف الطلب الفعال.

إن هذه النظرة الاقتصادية الثاقبة تجعل ابن خلدون مرة أخرى يكتشف من المنافع ما سمي "بالمنفعة المكانية" وهذه المنافع أو نظرية المنفعة بشكل عام لم ينتبه إليها الفكر الاقتصادي إلا في القرون المتأخرة.

أما فيما يخص سلوك التجار فيقول إنه لا بد للتجارة من خلق المكايسة، وقد فسرها بأن: "خلق التجار نازلة من خلق الرؤساء وبمعية من المروءة ذلك أن التاجر منطوق إلى ممانلة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح، ولا بد في ذلك من المكايسة والمحاكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج، وهي هوارض هذه الحرفة، وهذه الأوصاف تفرض من النكفاء والمروءة وتخرج فيها لأن الأفعال لا بد من هود أخاها على النفس⁽¹⁾، ولم يعمم ابن خلدون هذا حيث استثنى بعضهم قائلا: "من سلم من هذه الأخلاق يتحاشاها لشرف نفسه وكرم خلائه إلا أنه نادر بين الوجود"⁽²⁾.

الفرع الثالث: النشاط الصناعي عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون، "وأما الصناع فهي ثلاثها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية، تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضار الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه، ومن هذا المعنى نسبت إلى إريس الأب الثاني للخليقة فإنه مستنبطها من بعده من البشر بالوحي من الله تعالى"⁽³⁾.

ويبين ابن خلدون مفهوم الصناعة، ومراحل تواجدها فهي تلك العملية الإنتاجية التي تتطلب علما كبيرا وفنا دقيقا حتى يتمكن صانعها بالتأليف بين مجموعة من عناصر الطبيعة وموادها الأولية ليشكل شيئا لم يكن موجودا بصورته الحالية يضيف منفعة لم تكن موجودة، وهذا الأمر متجسد في كل ما صنعه

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 396.

(2) نفس المرجع السابق، ص 396.

(3) نفس المرجع السابق، ص 383.

الإنسان وما سيصنعه مثل السفينة والسيارة والطائرة وغيرها من عجائب الصنائع الذي أبدع فيها الفكر البشري.

أما مرحلة ظهور الصناعات فيرجعها ابن خلدون إلى الأب الثاني للبشرية إدريس عليه السلام، وهو بذلك بين بأن الصناعات متجذرة في عمق هذا الزمن، وهي ليست وليدة الحضارة الفريية أو الثورة الصناعية.

إن ابن خلدون يبين أن الصناعة تعتبر من أهم أوجه النشاط الاقتصادي، وهو في عصره هذا انتمت بمصر النظام في أوروبا ومصر الانحطاط في الشرق يسمو فوق هذه النعمت ليعين بأن الصناعة هي الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وأن الحضارة والتقدم تبنى من ازدهارها وكثرتها، متفوقا على الأفكار التي سادت بعده منذ التجار من الذين اعتبروا الصناعة قطاع ثانوي خادماً للتجارة، والطبعميين الذين اعتبروها قطاع عقيم، وكأني بآبن خلدون قد أوحى للكلاسيك والنيوكلاسيك بأهمية الصناعة كشرط للحضارة والتقدم والرفي فالتهجوا هذا المنهج حيث كانت بداية الحضارة الأوربية هي ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية.

يقول ابن خلدون: "ثم أن الصنائع والعلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات، وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنيق فيها حينئذ واستجادة ما يطلب منها، بحيث تتوفر دواهي الترف والثروة"⁽¹⁾.

هاهو ابن خلدون يصل إلى أن استجادة التصنيع والتبحر به يؤدي إلى وجود التقدم الاقتصادي الموسوم بالترف والثروة.

كما يبين بأن التقدم الصناعي يظهر صناعات جديدة لم تكن موجودة، وأن الصناعة تتبوا مكانة هائلة من حيث أنها تشكل الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

(1) المقدمة، تحقيق علي حد الولاد والقي، مرجع سابق، ص 400.

يقول ابن خلدون، "وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات كان من جملة التأنق في الصنائع واستجاداتها فكملة بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما يدعو إليه حوائد الترف وأحواله.. وتكون من وجوه المعاش في المصر لمتحلها، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال"⁽¹⁾.

هكذا يتوضح بأن الصناعة عند ابن خلدون هي وجه طبيعي من أوجه النشاط الاقتصادي، بل هي من أهم وجوهه، حيث يمكن القول بأنه اكتشف وجود روابط وعلاقات بالغة القوة بين تقدم وارتقاء الصناعة وتقدم العمران⁽²⁾، ووصل في ذلك إلى صياغة تمهيمات وقوانين من أبرزها،

- "أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته".
- "أن رسوم الصنائع في الأمصار إنما هو برسوم الحضارة وطول أمده".
- "أن الصنائع إنما تستجاء وتكثر إذا كثر طالبوها".
- "أن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع".

إن كل باحث موضوعي مطلع على التقدم الفكري الإنساني يعترف لابن خلدون بعلمية وموضوعية هذه القوانين ويشهد له بالأسبقية التاريخية في إدراكها وصياغتها.

الفرع الرابع، النشاط الاقتصادي غير الطبيعي عند ابن خلدون

لقد تطرق ابن خلدون إلى جملة من الأعمال اعتقد أن الكثير منها لا يضيف منافع كالأعمال التنجيم والسحر والشعوذة، وما يسمى في زمانه بأعمال الكيمياء، وأعمال الدخان والكنوز، كما أنه لم يدخل الإمارة ضمن أوجه النشاط الاقتصادي بالرغم أنه يعتبرها ضرورية باعتبارها تقيم العدل بين الناس وتضرب

(1) نفس المرجع السابق، ص 400.

(2) شوقي أحمد نوا، مرجع سابق، ص 46.

على يد الذين ينتزعون أموال الناس بالقوة والجبروت، ونحاول أن نتطرق لهذه الأوجه غير الطبيعية عند ابن خلدون في النقاط التالية:

أولاً: الإمارة ليست مذهباً طبيعياً للمعاش

يقول ابن خلدون: "... فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش فلا حاجة بنا إلى ذكرها، وقد تقدم شيء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني⁽¹⁾."

إن المتصفح لهذه المقالة يعتقد بأن هناك تناقض في فكر ابن خلدون فيما يخص الإمارة كيف يعتبرها ضرورية لقيام النشاط الاقتصادي واستقرار الأمن ثم لا يعترف بها كقطاع منتج.

ولقد لغت التباهي المبارة الأخيرة من هذه الفقرة والقائلة: "وقد تقدم شيء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني".

فلما رجعت إلى هذا وتفحصته وجدت بأنه يتكلم عن ما يصاحب أعمال الجبايات السلطانية من مخالط واعتداءات تنهب بأمال المنتجين وتحط من عزائمهم فيتمسرون شيئاً فشيئاً عن العملية الإنتاجية وتكون النتيجة في الأخير خراب الجهاز الإنتاجي.

يقول ابن خلدون: "فإذا استمرت الدولة واتصلت وتماقبت ملوكها.. وجاء الملوك العضوض والخصارة الدامية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثر هوالنعم وحوالجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعم والتراف فيكثرون الوظائف (الواع من الضرائب) والوزائع حينئذ، واهكره الفلاحين وسائر أهل المقارم ويزيدون في كسل وظيفية ووزيعة مقاراراً عظيماً لكثير لهم الجباية، ويضعون المكوس... حتى تثقل المقارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك

(1) الكلمة: مرجع سابق، ص 280.

الزيادة تسرعت قليلا قليلا ولم يشعر أحد بمن زادها على التصيين ولا من هو واضعها، إنما ثبت على الرعايا في الاهتمام لشهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائضه فتنقبض كثير من الأيدي من الاهتمام جملة..⁽¹⁾

هذا جزء من تحليل طويل لابن خلدون حول هذه المسألة، ولعل هذا التحليل والتوضيح يؤدي إلى فهم لماذا أخرج ابن خلدون عمل الإمارة من النشاط الاقتصادي.

إن المتتبع لتضخم الجهاز الإداري الحكومي في مصرنا الحائي والمطلع على ما تقدمه تلك الأجهزة من جهود حقيقية للمجتمعات مقارنة مع ما ينفق عليها من أموال الأمة لوافقنا ابن خلدون في نظركه دون إخراج، ويحضرني في هذا المجال ما قاله لنا أحد الأساتذة وهو يدرسنا في الماجستير بجامعة الجزائر في هذا الموضوع، لو أننا أعطينا هؤلاء القائمين على الجهاز الإداري نفس مرتباتهم وسرحتناهم ثم زدناهم مكافأة المكوث في البيت لكان أجدى مما يقدمونه لأن وجودهم في المكاتب يكلف الأمة ما يستهلكونه من كهرباء ومائتة وخدم وغيرها أما إنتاجية أكثرهم فلا تعتمد على مكوثهم في المكاتب.

ثانياً: أعمال التنجيم والسحر والسمومة

لا يعترف ابن خلدون بأعمال التنجيم أي استطلاع الغيب من النجوم وكذلك أعمال السحرة والسموم، ويعتبر ذلك وجه غير طبيعي للإنتاج لأن ما يحصل عليه هؤلاء هو عبارة انتزاع الأموال من الناس من طريق الحيل والخبث والكذب وهي لا تضيف شيئاً لثروة الأمة وقد دخل في إطار أكل أموال الناس بالباطل.

يقول ابن خلدون، "لقد بان لك بطلان الصناعة عن طريق الشرع وضعف مداركها مع ذلك عن طريق العقل مع ما فيها من مضار في العمران البشري"⁽²⁾.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 280.

(2) المقدمة، تحقن على يد الوليد ولي، مرجع سابق، ص 522.

هذه الأعمال اعتبرها ابن خلدون أنشطة غير طبيعية لأنها لا تعتمد على الجهد البشري القادر على الإضافة المنفعية وإنما ينتحلها أناس يعتقدون بأن لهم معرفة بما في باطن الأرض من كنوز الأولين، ويشيرون بأن السابقين لهم قد خباوا ثرواتهم من ذهب وفضة في باطن الأرض وفي أماكن يمكن معرفتها عن طريق التنجيم والطلاسم.

يقول ابن خلدون: «لم أن الكنوز وإن تحقق في بعض الحالات فهي حالات فادرة، وإلى وجه الإنفاق لا وجه القصد، وليس ذلك بأم رتم به البلوى حتى يدخر الناس أموالهم تحت الأرض ويختتمون عليها بالطلاسم لا في القسيم ولا في الحديث»⁽¹⁾.

أما أعمال الكيمياء في مفهوم ابن خلدون والتي لا يعتبرها نشاطاً إنتاجياً فهي تلك التحاليل التي يقوم بها بعض الناس من طريق تحويل المعادن غير الثمينة بطلبها بماء الفضة والذهب وبيعها على أساس أنها ذهب وفضة، فهذه العملية يعتبرها ابن خلدون هش وقد ليس وهي مخرجة بالنشاط الاقتصادي حيث تضغط من القدرة الاقتصادية للأفراد وتضر بالجهاز الإنتاجي، وقد يكون مثلها مثل تزوير الأوراق النقدية في عصرنا الحالي.

يقول ابن خلدون: «من طلب الكيمياء طلباً ضياع ماله وهملته، ويقال لهذا التدبير الصناعي، التدبير المقيم، لأن قيله إن كان صحيحاً فهو واقع مما وراء الطبائع والصنائع كالكافي على الماء»⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 387.

(2) نفس المرجع السابق، ص 530.

وهكذا يرتقي فكر ابن خلدون في أوجه النشاط الاقتصادي ارتقاء علميا يضع صاحبه في مقدمة من أفاض في هذا المجال من رواد الفكر الاقتصادي في العصر الحديث.

المطلب الثالث:

عوامل الإنتاج عند ابن خلدون:-

إذا كانت أوجه النشاط الاقتصادي قد عرفت اختلاف وجهات النظر في الفكر الاقتصادي، فكذلك عناصر الإنتاج، فقد قامت حولها مناقشات فكرية من حيث عددها هل هي ثلاثة أم اثنان أم أربعة كما سبق وأن رأينا في الفكر الاقتصادي المعاصر، ونحاول في هذا المطلب أن نعرف كيف عالج ابن خلدون هذه المسألة من حيث مفهوم عناصر الإنتاج الثلاثة التي أقرها ابن خلدون وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: العمل الإنساني

لقد كان للعمل عند ابن خلدون مكانة خاصة حيث ركز بشكل منقطع النظير من دوره في حياة الإنسان، وهو لم يعتبره ضروريا للكسب وإنتاج الحاجات البشرية فحسب، وإنما تعدى اهتمامه به ليجمعه وسيلة تثبت ذات الإنسان ورجوليته الطبيعية، حيث مقت قضاء الحاجات من طريق استخدام الآخرين، حيث يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "أعلم أن السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك... وأما ما دون ذلك من الخدمة فسيبها أن أكثر المترفين يترفعون عن مباشرة حاجاته ويكون عاجزا عنها لما رعى عليه من خلق التثمم والتراف، فيتخذ من يتولى ذلك بقطعه عليه أجرا من ماله وهذه الحالة غير محسودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان"⁽¹⁾.

(1) النعمة، توفيق علي عبد الوالد والي، مرجع سابق، ص 383.

وهكذا يضيف ابن خلدون أخلاقية جديدة للعمل بحيث لا تجعله ضرورة فقط من أجل العيش وإنما أيضا حاجة الإنسان لكي يثبت ذاته وتكتمل رجوليته الطبيعية.

لقد جعل ابن خلدون العمل العنصر الأساسي لعوامل الإنتاج بحيث جعله المصدر الرئيسي بالنسبة للثروة بجميع أشكالها وأنواعها، حيث يكاد يجزم ابن خلدون بأن لا إنتاج ولا ثروة إلا بتدخل العمل الإنساني حتى المياه في منابعها والثمار في أشجارها والحليب في ضروع الحيوانات لا يكون ثلما إلا بتدخل العمل الإنساني.

يقول ابن خلدون، "حتى أن الأنهار والينابيع وضروع الأنعام تنضب وتجف ما لم يكن من انبساط وامتراء الذي هو بالعمل البشري"⁽¹⁾.

وقد نفى ابن خلدون تلك المقولة التي تجعل البلدان الأكثر غنى هي التي تملك معادن الذهب والفضة، وإنما الثروة والغنى في نظر ابن خلدون هو قيمة الأعمال الإنسانية التي ينجزها أهلها، وبعد تناقضات كبيرة وكثيرة وبعد أربعة قرون يرجع الفكر الكلاسيكي وعلى يد آدم سميث ليثبت هذه الفكرة العظيمة لابن خلدون حيث يقول آدم سميث، "العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد أو المصدر الذي يزودها أساسا بكل متطلباتها الاستهلاكية السنوية"⁽²⁾.

إن عنصر العمل قد استعمله ابن خلدون بمفناه الاقتصادي المتداول في الفكر الاقتصادي، وجعل له من الأهمية ما شاق المنصرين الآخرين الطبيعية ورأس المال، حيث جعله المصدر الأساسي للثروة وثراكتها، ولأول مرة يبرز ابن خلدون العلاقة الطردية بين زيادة الثروة والتقدم الاقتصادي وبين العمل الإنساني، إذ يعتبر ابن خلدون أنه كلما زاد الإنسان من عمله كلما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجه، كلما

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 387

(2) نفس المرجع السابق، ص 530.

العكس ذلك على ثراء الإنسان وسعادته ويرهن ذلك اقتصاديا بتفنيده ما كان سالما بأن الفنى والثروة إنما مصدرهما معادن الذهب والفضة لا دول معهنة.

يقول ابن خلدون: "ألم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصود في التحصيل فلا بد من الرزق من سعي وعمل ولو في تناولته وابتغائه من وجوهه، قال تعالى: فابتغوا عند الله الرزق، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإتمامه فالحل من عند الله، فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملا بذاته مثل الصنائع ففطري وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراء، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"⁽¹⁾.

إن المتفحص في العبارة يجد الأهمية الاقتصادية التي أولاها ابن خلدون للعمل كعنصر للإنتاج، حيث يجزم بأن العمل الإنساني يدخل في كل مراحل العملية الإنتاجية فيقول: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول"⁽²⁾.

هنا من جهة ومن جهة أخرى ينفي حصول المنافع بدون العمل الإنساني، وبذلك سد نافذة كثيرا ما يفتحها ويتملق بأما لها المتفاحسون من العمل فيقول: "... فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراء، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"⁽³⁾.

إذن المنفعة التي هي المكون الرئيسي للقيمة في فكر ابن خلدون لا تقع إلا بالعمل الإنساني، وهذا يدعم ابن خلدون علمية نظرية القيمة في العمل - النظرية العلمية التي تعتبر الأكثر قبولا والتي تطورت على يد الكلاسيك آدم سميث ولهام بيتي ودافيد ريكاردو، ثم أصبحت تتناول عند الماركسيين بمفهومها الاشتراكي الماركسي.

(1) لفظة مرجع سابق، ص 383.

(2) نص المرجع السابق، ص 38.

(3) نص المرجع السابق، نفس الصفحة.

إن مساهمة ابن خلدون في مياغة قيمة العمل تبرز بشكل عام وخاص من بين أفكاره الاقتصادية لتصبح أكثرها تفوقاً وأهمية، وإبرازها مكانة في تاريخ الأفكار الاقتصادية، وهو يعبر في موضع آخر من أهمية العمل كمصدر للإنتاج فيقول: "إنما المكاسب هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها (منافعها) فكثرت مكاسبهم" أي زاد الإنتاج بزيادة العمل البشري.

وقد فرق ابن خلدون بين أنواع الأعمال كالمعمل الظاهر والعمل المستتر في هذا الوقت البعيد حيث يقول: "إن كان عملاً بذاته مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه". وهكذا اكتشف ابن خلدون أنواع العمل وكل من جاء من بعده إنما خير في المصطلحات والتسميات كالمعمل الحي والعمل الميت والعمل الحاضر والعمل الماضي والعمل الظاهر والعمل المستتر.

إن هذه التسميات على اختلافها لم تخرج من المفهوم الذي قدمه ابن خلدون في مجال أنواع الأعمال.

الفرع الثاني، الطبيعة

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية التي لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها، ويسمىها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده، وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها، فأمنت به ضروريات الحياة، وزودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئيسي للإنتاج.

ومن المعلوم أن التجاربيين قد حرموا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، بينما اتجه الطبيعيون إلى الطبيعة للبحث عن قوانين تحكم العملية الإنتاجية فاهتموا إلى أن الطبيعة هي المنتج الوحيد للثروة والعمل في الأرض العمل المنتج الوحيد الذي يخلق الثروة والقيمة، أما القطاعات الأخرى فهي قطاعات عقيمة، ومداخيلها هي أجزاء من العمل الزاوي.

أما ابن خلدون فإنه يعتبر الطبيعة منصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية، ويستحق أن يخصص له عالما من العملية الإنتاجية، وعادة ما ينهب الاقتصاديون إلى التعبير عن الطبيعة بالأرض بالرغم من أن الطبيعة أوسع من الأرض التي تعتبر جزءا صغيرا منها.

ولقد تفضل ابن خلدون إلى هذا فتكلم عن الأرض كمنصير للإنتاج واكتشف قوانين الربيع بأنواعه، بشكل علمي دقيق، كما تكلم عن الهواء وأثره على الإنسان وعلى العملية الإنتاجية، وتكلم كذلك عن المناخ وتأثيراته الاقتصادية على العملية الإنتاجية.

إن دراسة الموارد الطبيعية وأهمية مناقشتها لا تكمن في سرد عيدها، ولا في تعريف مواردها كالماء والهواء والجبال والبحار والتلال وما بين السماء والأرض، ما عرفه هذا الإنسان وما سيعرفه من كنوز وأسرار هذه الطبيعة، وإنما تكمن في الأبعاد الاقتصادية كهذا المنصير الإنتاجي وقد تطرق ابن خلدون إلى جملة من الأبعاد لتذكرها مختصرة فيما يلي،

أولاً: منشأ الموارد الطبيعية

إن معظم المفكرين والمدراس الاقتصادية لم يجب بكل وضوح عن منشأ الموارد الطبيعية التي تعتبر أساس العملية الإنتاجية، وقد يرجعون ذلك إلى الطبيعة مرة، وإلى الصدفة مرة أخرى⁽¹⁾ وكأن الطبيعة صنعت نفسها، أو أن الصدفة تخلق الأشياء بهذا النسق المجيب الذي يميز حسب قوانين علمية محكمة لا تزيج ولا تحيد، فير أن ابن خلدون ذكر هذا الأمر بكل صراحة وأطمئنان علمي قائلا: "والله سبحانه وتعالى خلق جميع ما في هذا العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه فقال تعالى: "خلق لكم ما في السموات والأرض جميعا منه"، وسخر

(1) أحمد شوقي دنيا، مرجع سابق، ص 37.

لكم الفلسفة لتجري في البحر بأمره وسطر لكم الأنهار، "ويد الإنسان مبسوطه على آلي العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف"⁽¹⁾.

ثانياً، ضرورة الجهد البشري لاستخدام منافع الطبيعة

إن الموارد الطبيعية قد خلقها الله في شكلها الأولي وأودعها الطبيعة بأشكال وأنواع وحالات مختلفة، وهذه الموارد بشكلها الأولي تبقى عديمة المنفعة ما لم يتدخل فيها العمل الإنساني فيشكله وينسق بين عناصره عن طريق التجربة وإمادتها، واكتشاف القوانين واختراع الوسائل لزيادة الاستفادة من هذه الموارد.

وقد تضمن ابن خلدون إلى ذلك حين بأن الموارد الطبيعية لا تكون نافعة إلا بتدخل العمل البشري.

يقول ابن خلدون: "...وقد يكون له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنها إنما تكون مهيئة "ولا بد من سعيه معها..."⁽²⁾.

وقد أكد آدم سميث فيما بعد ويتعبير يقارب تعبیر ابن خلدون قائلاً: "إن الطبيعة في الزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثلما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا"⁽³⁾.

الخروج الثالث: رأس المال

إن أهمية رأس المال ومهمته في وقتنا وحاضرنا الحاضر لم تكن أقل مما كانت عليه في عصر ابن خلدون وإن اختلفت أنواع وأشكال رأس المال نتيجة التقدم الطبيعي للفكر الإنساني، حيث لا يكاد أي فرد في أي عمل اقتصادي سواء في العصر

(1) مقدمة، مرجع سابق، ص 381.

(2) نفس المرجع السابق، ص 381.

(3) ADAM. Smith, Op cit, P174.

الحاضر أو الماضي لغير رأس المال، ورغم هذه الأهمية إلا أن رأس المال مأخوذ مما هو مسخر في الطبيعة للإنسان، ولهذا فإن رأس المال لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة والعمل البشري.

ولقد عرف ابن خلدون وهو ابن العصور الوسطى هذه الأهمية واعتبر رأس المال من عناصر الإنتاج الضرورية في أي عملية إنتاجية وقد تضمن ابن خلدون إلى المساعدة الكبرى وإلى زيادة الإنتاجية عند استعمال رأس المال، كما تعرف وعرف بأن رأس المال في أصله هو نتيجة العمل البشري بأعمال الفكر والمساعد في إنتاج ما يخفف العناء على الإنسان ويمظم أعماله ويضاف إنتاجيته.

يقول ابن خلدون: "و كذلك في جر الأثقال بالهندام فإن الأجرام العظيمة إذا شيدت بالحجارة الكبيرة تمجز لفترة الضحلة من رفعها إلى مكانها من الحائط فيتحميل لذلك بمضاعفة قوة الحبل بإدخاله في الحائق من الثقاب مقبلة على نسب هندسية يصير الثقل عند معانة الرفع خفيفاً، فيتم المراد من ذلك بغير كلفة⁽¹⁾.

وهكذا يبين ابن خلدون أهمية رأس المال كمعصر من عناصر الإنتاج، إذ لولاه لما استطاع الإنسان الوصول إلى هذه المنتجات الكثيرة، والفائدة والتي أصبحت حياة الإنسان مرتبطة بها ارتباطاً كبيراً، حيث لا توجد صناعة من الصناعات ولا حرفة من الحرف إلا ويحتاج المشتغل بها إلى نوع من رأس المال لإنجاز أعماله، فالنجار يحتاج إلى الخشب وحصوله على شطه من هذا الخشب لا يتم إلا بالآلات الخاصة بالنجارة، والخياط لا يستغني عن إبرته وخيوطه ومقصه، وحتى الصياد لا بد له من رأس مال مساعد للحصول على صيده في البر أو في البحر.

لقد فند ابن خلدون مقالة كانت سائدة في عصره ومازال البعض يعتقد بها في عصرنا الحاضر، وهي أن هذه البنايات الضخمة كالأهرام والقصور الضخمة، وكل عجيب تركه الأقدمون، تعود إلى الأجسام الهائلة والقوة القريبة التي كان

(1) المقام، نفق طي، جد الولد وهي، مرجع سابق، ص 344.

يتمتع بها قوم الجاهلية، والأمر عند ابن خلدون ليس كذلك، وإنما هذه المجانب التي بناها الإنسان هي بفضل ما اكتشفه من أنواع رأس المال.

يقول ابن خلدون: "... وهذا إنما يتم بأصول هندسية معروفة متداولة بين البشر، ويمثلها كمان بناء الهياكل الماثلة لهذا العهد التي يحسب أنها من بناء الجاهلية وأن أبنائهم كانت على نسبتها في العظم الجسماني، وليس كذلك، وإنما تم لهم بالهيل الهندسية⁽¹⁾.

إن الفيزوقراط وخصوصاً "كيريوجو" رغم توأجدهم في العصر الحديث إلا أن كلامهم عن رأس المال كان محصوراً في المال الذي كانت تسلفه الأفراد للغير بفائدة ولكن هذا المال، يعتبر بهذا المفهوم جزءاً بسيطاً منه، وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء آدم سميث فكان أول من تكلم بطريقة واضحة عن رأس المال حيث قال:

"عندما يملك الإنسان كمنية وإبرة من المال لعدد حاجاته شهراً أو سنين فإنه يستثمر أكثره للحصول على إيراد ويحتفظ بالباقي لقضاء نوازمه حتى يحصل إيراد الجزء الأكبر، وبذلك ينقسم ماله إلى قسمين: الأول يعطيه إيرادا وهو رأس المال ويقوم الثاني بنفقات معاشه وهو مخصص للاستهلاك.

وهكذا يتضح السبق الفكري والتاريخي لابن خلدون في هذا المجال فهو يعتبر أول من عرف رأس المال المعيني الذي تكلمنا عنه والذي يدعمه بهذه العبارة التي لا تدع مجالاً للشك بهذه المعرفة المسبقة يقول ابن خلدون: "... وجعل للإنسان عوضاً عن ذلك كله كالفكر واليد، فاليد مهابة للصنائع لخدمة الفكر، والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المدة في سائر الحيوانات للنفط مثل الرماح والسيوف وغير ذلك⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 409.

(2) نفس المرجع السابق، ص 42.

أما من الشائع من رأس المال النقدي فقد أولى ابن خلدون أهمية كبيرة لهذا النوع من رأس المال، وتناولت في أكثر من موقع قارة يكون فيه حادثا عن اقتناله وحسن إنفاقه، وقارة أخرى يبين الأسهم التي تعظم الأرباح، ثم يبين في حالات أخرى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هلاك الربح، وفي سبق علمي فريد وسابق يبين ابن خلدون نفقة هذه الأموال وأثارها السلبية والإيجابية على الفرد والدولة والاقتصاد الوطني.

وستعرض لهذه المسائل عند بحث الإنفاق الحكومي والتجارة من السلطان، وفيرة من مواضيع التي لها صلة بالرأس المال النقدي.

أما عن رأس المال النقدي المتداول في التجارة يقول فيه ابن خلدون: "فإذا استديم الرخص في سلمة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو ممول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح..... وفسدت رؤوس الأموال"⁽¹⁾.

ويتضح من هذه العبارة أن ابن خلدون قد فرق بين رأس المال العيني الذي سبق شرحه ورأس المال النقدي الذي يسميه صراحة برؤوس الأموال، وهذه التفرقة الظاهرة عند ابن خلدون لأنواع رأس المال التي عرفها الأدب الاقتصادي الحديث تعتبر إضافة علمية وسبق تاريخي في هذا المجال بحسب لابن خلدون.

ونخلص في النهاية إلى أن ابن خلدون قد تعرف على قضايا ومسائل الإنتاج التي سبق ذكرها في المبحث السابق، كما تعرف أيضا على عناصر الإنتاج بتقسيمها الثلاثي، العمل والطبيعة ورأس المال، وأنه لم يذكرها كمجرد للذكر لكنه حللها مستعملا أدوات التحليل الاقتصادي المتوفرة في عصره والمستمدة من فكره، وهي وإن كان عصرها يعود للقرن الرابع عشر فهي لا تقل أهمية ولا تنقص علميا عما توصل إليه المفكرين المعاصرين.

(1) نفس المرجع السابق، ص 398.

وبعد ختام هذه الدراسة، وبعد تمرُّسنا لنظرية الإنتاج عند ابن خلدون، ومن خلال مقارنتها بأحدث الأفكار الاقتصادية، التي سبق دراستها في الفكر الاقتصادي المعاصر، تبين بكل موضوعية علمية بأن ابن خلدون قد أحاط بجميع جوانبها، مما يجعله يتبوأ المكانة الأولى بين المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية.



الفصل الثالث

نظرية السكان والنقود والمالية

الطبعة عند ابن خلدون

"دراسة تحليلية مقارنة"

نظرية السكان والنقود والمالية العامة عند ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة¹

تعتبر نظرية السكان ونظرية النقود والمالية العامة من أهم الموضوعات التي يمتني بدراستها الاقتصاد السياسي، وهي كذلك من أهم الموضوعات التي يتشكل منها علم الاقتصاد.

ولعل تعرض ابن خلدون بالدراسة والتحليل لهذه المواضيع الاقتصادية التي تعبر عن مواضيع الساعة يعزى بقوة فرضية بحثنا التي نعتقد بأننا أضرفنا على تحقيقها والقاتلة بأن ابن خلدون هو صاحب أول نموذج اقتصادي علمي قبل آدم سميث بأربعة قرون.

وستتناول هذه المواضيع بشكل من الاختصار في المباحث الآتية،

- المبحث الأول، نظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس "دراسة تحليلية مقارنة".
- المبحث الثاني، نظرية النقود بين ابن خلدون والكلاسيك وكينز "دراسة تحليلية مقارنة".
- المبحث الثالث، نظرية المالية بين ابن خلدون وآدم سميث وكينز "دراسة تحليلية مقارنة".

المبحث الأول

نظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس

"دراسة تحليلية مقارنة"

لا يبتعد موضوع السكان من باقي الموضوعات الاقتصادية الأخرى، فقد بدا الاهتمام به منذ القدم، ولكنه أخذ يعدا آخر في العصر الحديث بعد أن أصبح هذا الموضوع أكثر اتساعا بظهور زوليا جديدة للبحث والكتابة فيه.

والدراسات الاقتصادية في مجال السكان لم تأخذ طابعها العلمي في نظر الاقتصاديين المعاصرين إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا سيما بعد كتابات روبرت مالتس في السكان هذه الأخيرة التي أحدثت ثورة في موضوع السكان، وذلك لما احتوته من آراء جديدة بالغة في التضاد، إلا أنه قبل مالتس بحوالي أربعة قرون تناول ابن خلدون هذا الموضوع وسنحاول في هذه الدراسة المقارنة إبراز آراء ابن خلدون الاقتصادية في مجال السكان مقارنة مع رواد النظرية السكانية ولا سيما الاقتصادي روبرت مالتس صاحب نظرية السكان المتشائمة، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

نظرة التجاريين والطبعيين للزيادة السكانية-

لقد تباينت النظرة إلى زيادة السكان في الماضي والحاضر، فهناك من كان يعتقد بأنها خير وبركة، وأنها تشكل عامل التقدم والازدهار، وهناك من يرى غير ذلك، وسنحاول تتبع هذه الآراء عند التجاريين والطبعيين وهذا في الفروع الآتية:

الفروع الأول: نظرة التجاريين للزيادة السكانية

لقد اتسمت السياسة الاقتصادية عند التجاريين بالتركيز على الجانب التجاري، وذلك لاعتقادهم بأن الثروة هي المصن الثمين فكانت الدولة هي الموجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ورغم الجانب الإيجابي للفكر التجاري على تطور

النشاط الاقتصادي وذلك بتكسير جمود القرون الوسطى إلا أن لهذا الفكر جانباً سلبياً، فقد تحول العمل إلى واحدة من أدوات الإنتاج أو سلعة تباع وتشتري لتتحدد أهميتها في الكد والكسح لتوليد أرباح للأخريين.

لقد كان هدف السياسة التجارية هو التصدير إلى أكبر حد ممكن من أجل إدخال أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة الذهب والفضة، وللنجاح في تحقيق هذا الهدف عملت السياسة التجارية على بيع منتجاتها بأسعار تنافسية وهنا لا يأتي إلا بخفض تكاليف الإنتاج ومنها الحفاظ أجور العمال، ولذلك كان التجاريون ينادون بالزيادة السكانية حتى يزداد العرض من العمل فتتخفض الأجور وقد كان التجاريون يعتبرون البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية نعمة لأنها تؤدي إلى خفض الأجور، وكان استخدام النساء والأطفال من الأمور المألوف فيها لانخفاض أجورهم بالقياس إلى أجور الرجال.

لقد زاد اهتمام التجاريين بالزيادة السكانية بعد الاكتشافات الجغرافية مما جعل التجاريون يفكرون في مشاريع تفني دولهم بالمعادن الثمينة، ولما كانت هذه المشاريع تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، وكانت السيطرة السياسية تحتاج إلى جنود، وبحارة كثيرين القضى الأمر لجميع الزيادة السكانية بهتى الوسائل، حتى أنه في عهد الملكة إزابيث من قانون يحد من حرية المزاب، ويلزم كل بائع أو ناقل للجنين أو الزيد والحبوب باستخراج تصريح، أما المتزوج فيعفى من ذلك بالإضافة إلى وجود وظائف لا يشغلها إلا المتزوجون، أما قانون كولبير لسنة 1666 فقد أعطى المتزوجون قبل الخامسة عشر من العمر البكالوريوس إلى أن يبلغ حد الخامسة والعشرون، وبعض القوانين جعلت الزواج إجبارياً قبل الخامسة والعشرين، وتقديم مساعدات كثيرة للبحث على الزواج⁽¹⁾.

(1) عبد المجيد لطفي، حسن السعدي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 31.

ومن هذا يتبين أن الدافع الاقتصادي المتمثل في تكوين الثروة من طريق إدخال المعدن الثمين الذهب والفضة كان وراء دعوة التجار إلى الزيادة السكانية.

الطرح الثاني: نظرية الطبيعيين للزيادة السكانية

ينسب الفضل في تأسيس أقدم مدرسة من الاقتصاديين بأكمل ما ينطوي عليه مصطلح مدرسة اقتصادية إلى الطبيعيين، لذلك فهم أول من أدركوا فكرة علم اقتصاد موحد ومتراصة وهم الذين أدركوا كذلك أن جميع الحقائق الاجتماعية ترتبط بعضها ببعض بروابط من قوائين حتمية يعلتها الأفراد والحكومات إذا ما أتت بهم المعرفة بها⁽¹⁾.

لقد اعتقد الطبيعيون أن الثروة الحقيقية لا تكمن في المعدن الثمين وإنما هي في الزراعة، لأن الزراعة هي الوحيدة القادرة على مضاعفة الإنتاج ومأداها من القطاعات فهي هائلة، ولذلك دعوا إلى الحرية الاقتصادية في مزاولة النشاط وإلى سيادة المنافسة لأن هذه القواعد يفرضها النظام الطبيعي، كما نادوا بتوحيد الضرائب لتكون ضريبة واحدة تفرض على ملاك الأراضي، لأنهم كانوا مقتنعين بأن البؤس الذي يعانيه الناس راجع إلى تفاوت توزيع هبة الضرائب وليس إلى تفاوت توزيع الثروة، ولذلك فقد كانت نظرتهم للزيادة السكانية معاكسة لنظرية التجار، وذلك لاهتمامهم بتخفيف حدة الفقر الذي كان يعانيه عامة الشعب، أكثر من اهتمامهم بملاءم خزانة الدولة بالمعدن الثمين، فركزوا على الزراعة لاهتمامهم بأنها مصدر الرخاء ففعلوا مبدأ الاهتمام بمبدأ القوة إلى الاهتمام بقوت الشعب.

من هذا المنطلق كان الطبيعيون يحبذون التزايد السكاني بشرط ألا يحبس الناس في بؤس، لهذا اتجهوا إلى الأرض كمصدر رئيسي للقضاء على الجوع وبهذا يقول كهمبذلي قبل مائتين وأربعين سنة، "ليس للتقاسم حدود غير الصوت، ومع

(1) راند فبروي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة 1986، ص 71.

ذلك فالتناسل يميل دائماً إلى الخروج على هذه الحدود، وليس أدل على ذلك من وجود أداس في فقر منقطع في كل مكان ومع ذلك لم يثمنهم فقرهم على التكاثر والتناسل.⁽¹⁾

وقد تناولت الدعوات المتضاربة في عهد الفيزوقراطيين حول تزايد السكان فقد كتب الاقتصادي الأمريكي بنجمن فرنكلين سنة 1751 كتاباً استنتج فيه بأن للمخلوقات قدرة هائلة على التماسك والتكاثر، كما كتب الاقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم آراء مشابهة لقول بأن عدد السكان في أوروبا تزايد بشكل لم يسبق له مثيل.

أما في سنة 1787 فقد هاجم الكاتب جوزيف تونزيد قانون الفقر للملكة الزائيت الصادر في 1601 وأكد هذا المفكر بأن السكان يميلون إلى التزايد بصورة أسرع من تزايد وسائل المعيشة.

وبالرغم من هذا التضارب على المستوى الفكري إلا أن المستوى الرسمي في بريطانيا بقي ينظر نظرة متفائلة إلى الزيادة السكانية، حيث خاطب رئيس وزراء بريطانيا ويليام بيت النواب في مجلس العموم عام 1792 قائلاً: "إن الأبناء الذين يوجدون في العالم أسرة كبيرة من أطفال محمدين يفتنون دولتهم هي كبيرة"⁽²⁾. ثم اقترح مكافأتهم.

إن الطبعيين أوجعوا فلسفة اقتصادية تناقض الفكر التجاري في كل شيء، فالنزاعة مصدر الثروة بدلاً من التجارة، والحرية الاقتصادية بدلاً من تدخل الدولة وقيودها، والاهتمام على رأس المال دون اليد العاملة الرخيصة ومحاربة فقر السكان بدلاً من تكريمه.

(1) عبد المجيد لطفي، حسن السامري، مرجع سابق، ص 32.

(2) نفس المرجع السابق، ص 32، 33.

إن معالجة الزيادة السكانية عند الطبيعيين ركزت على التناقص من هذه الزيادة بدافع الفقر والبؤس الذي يعيشه سكان أوروبا في ذلك العهد، لذلك كانت الدعوة إلى الزيادة مقرونة بالقضاء على البؤس.

المطلب الثاني،

نظرية مالتس في السكان-

لقد رسم آدم سميث صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس، قادرا على تحقيق التقدم الاقتصادي لتفاتها دون حاجة لتدبير سابق، وذلك بتأثير اليد الخفية التي تحرك هذا المجتمع وتحفظ تماسكه، غير أن هذا التفاؤل بدأ يتناقص بظهور اقتصاديين نظروا للمجتمع من نظرة أخرى أكثر سوادا وأكثر تماسا منطلقين من الظروف السيئة التي كانت تمر بها إنجلترا في ذلك الوقت، أين كان البؤس والفقر هما الظاهرتان الأكثر انتشارا في ذلك الوقت، وقد وجدت هذه الظروف من يحتظنها وينميها ويطلقها صرخة عنيفة شكلت ثورة على الزيادة السكانية.

وكان من بدأ هذه الثورة على الزيادة السكانية هو الإنجليزي المتشائم روبرت مالتس، الذي تحظى دراسته السكانية بأهمية بالغة، لأن الكثير يعتقد بأن بداية الدراسة العلمية السكانية بدأت على يده.

ولد توماس روبرت مالتس في إنجلترا سنة 1766، وكان أبوه من أصحاب الأراضي والملوك الكبار، وكان جان جاك روسو، فيلسوف عصره صديقا لوالد مالتس، هذا الابن الذي بدأ دراسته في اللاهوت في جامعة كامبريدج، تخصص في هذا المجال فأصبح قسيسا في إحدى المقاطعات القريبة من لندن، وقد نشأ مالتس في جامعة اشتهرت بالرياضيات التي برع فيها هو شخصيا وأصبح لا يعتقد في شيء ينقصه الدليل، فكان يحكم عقله في كل شيء وبكل دقة.

وبعد هذا العرض المختصر من حياة مالتس نتناول أهم أفكاره في مجال الدراسات السكانية والتي شكلت النظرية التي اشتهر بها، وهذا في الفروع الآتية،

الفرع الأول: بنود نظرية السكان عند مالتس

في عام 1798 ظهر مقال من خمسين ألف كلمة دون ذكر اسم مؤلفه في الساحة العلمية تحت عنوان "مقال عن مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين المجتمع في المستقبل".

لقد كان هذا المقال الذي لا يتعدى مجموعة من الصفحات بمثابة الصفحة القوية التي صفع بها ذلك العالم المتفاني والتجانب الذي قدمه الرائد آدم سميث وغيره ممن رسموا الصورة المشرقة للعالم في ذلك العصر، وقد جاء في هذا المقال حقيقتين هما:

أولاً: إن الغذاء ضروري لحياة الإنسان.

ثانياً، أن قوة التناسل عند البشر أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت للإنسان يقول مالتس، "إن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت للإنسان... والسكان إذا لم يعق نموهم عالمياً يتزايدون حسب متتالية هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه القوت حسب متتالية حسابية فقط" (1).

ويضيف مالتس قائلا، "ولما كان الإنسان لا يستطيع العيش بدون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لابد أن توجها نحو التعادل".

وقد ذهبت هذه الفكرة مالتس إلى التوجه لدراسة الاقتصاد والبحث، فقد أصدر كتيب بعنوان "بحث في أسباب ارتفاع سعر المستلزمات"، نادى مالتس بأن مدهومات الرفاهية إذا تمت زيادتها مع أسعار القلال... فإنها ستساهم في زيادة تكلفة

(1) عبد المجد لطفي، حسن الساطي، مرجع سابق، ص 40.

المعيشة، أما كتيبته المعنون بـ "بحث في طبيعة وتقدم الريع والبادي" التي يتم تنظيمه من خلالها والذي ظهر بعد خمسة عشر سنة بعد الكتيب السابق لم يضاف الكثير من السكان بقدر ما جذب ريكاردو من النقود إلى الاقتصاد العام ووهرت له جزءا مهما من الهيكل التحليلي اللازم⁽¹⁾، وقد توصل بالتحليل العقلي إلى أن المواقف التي تحدث من نمو السكان دالة النشاط وكل هذه العوامل يمكن حصرها في البؤس أو الرذيلة.

أما البؤس فقد نظر إليه مالتس بأنه عامل إيجابي يرفع من الوفيات، فهذا في اعتقاده يقين، وأما الرذيلة فقد كان يشكك في قدرتها على تخفيض نسبة الوفيات، حيث يقول إن الرذيلة نتيجة محتملة جدا حراما سائدة بكثرة ولكن لا يصح أن يقال عنها أنها نتيجة محتومة، وقد وصل إلى حد التشاؤم المفضي بأن العالم سيميش في صعوبة وضيق عيش وبؤس ورذيلة قد تفضي به إلى الانقراض إذا بقي عدم التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة في موارد القوة، وفي هذا يقول: "إن عدم المساواة الطبيعية بين قوة السكان في التناسل وقوة الأرض في الإنتاج، ولقد دخل قانون الطبيعة العظيم الذي يجب أن يحفظ آثارهما في تعادل دائم، قد يكون صعوبة بدت حاسمة ضد البقاء المحتمل لاجتماع يجب أن يعيش ككل أعضائه في راحة وسعادة ودهة نسبية، ولا يحسون بأي قلق على تهيدة وسائل البقاء لهم ولأسرهم"⁽²⁾.

الفرع الثاني: أهم المفاهيم التي ساعدت في صياغة نظرية مالتس

هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على روبرت مالتس أيها تأثير حتى بلغ هذه الدرجة من التشاؤم، والتي كانت نتيجتها هي صياغة أفكاره في مجال السكان لتصبح أول نظرية علمية في عهد الاقتصاد الحر تهتم بالسكان وسط أفكار متفائلة صنعها مفكرون معاصرون لمالتس أمثال المفكر المتفائل وليام جودين الذي نسب في كتابه "العندالة السياسية" بعالم لن يكون فيه ثمة وجود لحفنة من الأنبياء

(1) جورج ملهتز، مرجع سابق، ص 130.

(2) نفس المرجع السابق، ص 41.

وصدد ضخمة من الفقراء وكذلك لن تكون هناك حرب أو جريمة أو إقامه العدل كما يقال أو حكومة، وفضلا من هذا لن يكون هناك مرض أو حزن أو سخط⁽¹⁾، وسنتناول باختصار أهم هذه المؤثرات فيما يلي:

أولا، لقد تأثر مالتس بنتائج الثورة الصناعية التي خيبت آمال الطبقة العاملة وغيبت ذلك الأمل الكبير الذي تصوره آدم سميث بل بالعكس تكرر حدوث الكساد والأزمات، وأصابته البطالة أعدادا كبيرة من الناس، فتجعت بصفة أساسية من دخول الآلة مجال الإنتاج مما أدى إلى فقدان أصحاب الحرف والعمال لوظائفهم، وراحت العروض من السلع وتكدست في الأسواق وبرزت ظواهر اجتماعية خطيرة حتى ظن الكثير بأن أسباب ذلك تعود إلى الزيادة السكانية في بريطانيا.

ثانيا، كما تأثر روبرت مالتس بأفكار فريكلين في التكاثر حيث قدم أمثلة من نوع من النبات يمكن أن يغطي الأرض عن طريق تكاثره، وأن بإمكان شعب واحد أن يملأ الكرة الأرضية لو خلعت من شعوب أخرى غيره فاستنتج مالتس أن البشر فيهم ميل فريزي إلى التكاثر بما يتجاوز إمكانيات البقاء⁽²⁾.

ثالثا، تأثر مالتس كذلك بما عرفه من العالم الجديد "الولايات المتحدة" التي كانت دائما خالية أو شبه خالية من السكان، فلما اكتشف هذا المكان من الكرة الأرضية ذات الأراضي الخصبة أدت إلى زيادة كبيرة في السكان هجرت أرض أمريكا الخالية، ومن هذا وصل روبرت مالتس إلى ملاحظة هامة تؤكد بوجود علاقة وثيقة بين موارده المعيش وحجم السكان، ويمثلات حسابية توصل إلى فرضية تقول بأن السكان يتضاعفون كل خمسة وعشرون (25) سنة.

يقول روبرت مالتس: "...إذا تجشم شخص مشقة إجراء الحساب فسوف يرى أنه إذا أمكن الحصول على ضروريات الحياة بغير حد، وأمكن مضاعفة عدد الناس

(1) ولويس تومبسون، ديفيد لويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 35.

(2) راشد البراوي، مرجع سابق، ص 191.

كل 25 سنة، فإن المعد الذي كان يتولد من ذكر وأنثى منذ العصر المسيحي كان يكفي لا ليملا الأرض تماماً بالناس بحيث يقف أربعة منهم في كل ياردة مربعة، وإنما ليملا الكواكب الأخرى في مجموعتنا الشمسية بنفس الطريقة، بل ولا يقتصر ذلك عليها وإنما يملأ جميع الكواكب التي تمر حول النجوم التي تظهر للنمين المجردة، يفرض أن لكل نجم منها عدد من الكواكب يعادل ما يتبع الشمس منها⁽¹⁾.

أما من الأرض فقد قال مالتس، ".. أن الأرض لا يمكن مضايفتها بنفس الطريقة لأنها على خلاف الحيوان والإنسان لا تتوالد يمكن أن تزيد مساحة الأرض التي تستغل في الزراعة، ولكن هناك حد لا يمكن أن يتجاوزه هذا التوسع"⁽²⁾.

الفرع الثالث: نظرية مالتس في السكان

من التحليل السابق للحقائق التي طرحها روبرت مالتس، وأهمها الحقيقةين الأخيرتين، والتي يقر في الأولى بأن النوع البشري يميل إلى مضاعفة عدد أفرادها، أما الحقيقة الثانية فتتمثل في محدودية الأرض من التكاثر صاغ نظريته المتشائمة في السكان والتي يركز على ثلاثة أسس تلخصها فيما يلي،

يقول مالتس، " .. أظن أنني أقدم بصورة طيبة نوعاً هاتين المصادرتين، أولاً أن القضاء ضروري لوجود الإنسان، والثانية أن العاطفة بين الجنسين ضرورية وسوف تظل في حالتها الراهنة تقريباً"⁽³⁾.

"وإن يفرض أن المصادرتين قضية مسلمة، أقول أن قدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، ويزيد السكان

(1) نفس المرجع السابق، ص 101.

(2) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) راند البرنوي، مرجع سابق، ص 191.

بنسبة هندسية، إذا لم يحد من الزيادة، ولا تزيد وسائل العيش (لا بنسبة حسابية، هذا وإن المعرفة الطفيفة تبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية).⁽¹⁾

ومن هذه الفقرة يتبين أن أسس هذه النظرية هي:

أولاً، إن السكان عندما يكون الغذاء وفيراً يتزايدون وفق متتالية هندسية يمكن أن نسميها النسبة البيولوجية.

ثانياً، إن احتياجات الكفاف (الغذاء) عندما يتزايد السكان حسب متتالية هندسية يتزايد حسب متتالية حسابية.

ثالثاً، عندما تصبح احتياجات الغذاء أقل وفرة فإن النمو السكاني يتناقص باطراد، دون النسبة البيولوجية حتى يصل إلى تناقص متزايد.

هذا هو جوهر نظرية مالتس في الزيادة السكانية التي ينظر إليها بأنها السبب في ملازمة الفقر والشقاء الأبدى للإنسان ولذلك دعا دعوته الشهيرة للحد من السكان ومنع لكاثرهم بحيث يبقى حجم السكان المطلوب في نطاق الحدود التي تسمح بها موارد الغذاء، وأن يكون نمو السكان متمازجاً مع نمو الإنتاج.

الفرع الرابع: مواضع الحد من السكان عند مالتس

لقد اقترح مالتس مجموعة من المواضع القادرة على الحد من السكان وسمى الفئাকে منها الإيجابية والأقل حدة بالوقائية وستعرض فيما يلي:

أولاً: مواضع إيجابية

الموانع الإيجابية عند مالتس هي تلكم الظواهر والأحداث التي تبديد البشرية بشكل جماعي مما يؤدي في نظرة إلى التقليل من عدد السكان والحد من التزايد السكاني.

(1) ولين تومسون، ديفيد لويس، مرجع سابق، ص 36، 37.

يقول مالتس: "... هيبند أن المجاعة آخر وأخطر مورد لدى الطبيعة... إن قوة السكان أكبر من قدرة الأرض على تزويدهم من أسباب العيش... ولهذا فالموت المبكر يجب بشكل أو بآخر أن يصيب الجنس البشري، ووراث للجنس البشري عوامل شيطنة وقادرة على إنقاص عدد السكان، ولكن إذا أخفقوا في حرب الإبادة هذه فإن الفصول المليئة بالمرض والأوبئة والطاعون والكوارث لتتقدم في عرض مخيف وتحمو الآلاف ومشرات الآلاف وإذا كان النجاح قاصداً فسيوف تعقب ذلك المجاعة التي لا مفر منها، وبضربة واحدة تهبط بالسكان إلى مستوى القضاء" (1).

هذه دعوة مالتس الإيجابية والمتشككة من الموت المبكر، الحروب، المصائب المختلفة، المرض والأوبئة والطاعون والكوارث الطبيعية التي لا سلطان للإنسان عليها كالكوارث والبراكين والجفاف والجراد والأعاصير وما إليها.

دعوة من بشر لفناء غالبية البشر لتعيش كمجموعة من البشر في سعادة ورفد عيش، هذه هي الإيجابية في النظرية السكانية لمالتس.

ثالثاً، موانع وقائية

الموانع الوقائية عند مالتس التي تحد من زيادة السكان تقلخص أساساً في الحد من الإنجاب، من طريق الكبح الأخلاقي، تأخير الزواج، والعزوبة المطلقة أو الجزئية، أي الامتناع النهائي عن الزواج أو تأخيره إلى سن متأخرة من العمر تكون قدرة الفرد الإنجابية قد ضعفت أو تلاشت نهائياً.

أما على صعيد الموانع الخاصة بالمجتمع فقد دعا مالتس إلى الحد من أعمال البر والإحسان، وحتى أعمال الخير التي تساعد الفقراء والمساكين، لأنه يعتقد بأن هذه الإعانات الخيرية هي القاطع من العمل، وتؤدي إلى زيادة طلب الفقراء للحاجات وبالتالي تخلف مزاحمة فترتفع أسعار مواد المعيشة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 37.

لقد كان لنظرية مالتس دوي كبير حيث أزهت البشرية من عظم تصوير هول الزيادة السكانية، وبما رسمته من مستقبل قاتم للبشرية، فالفقر والنكبات والأوبئة تصبح عند مالتس قدر محتوم، فلا مهرب من فعل القوالين البيولوجية التي تحكم زيادة السكان، أو القوالين الطبعية التي تحكم زيادة المواد الغذائية.

والبيوس والفقر عند مالتس لا يرجع إلى استغلال الإنسان للإنسان، أو الظلم الاجتماعي، أو سوء عدالة التوزيع، أو استبداد الحكام، ولكن يرجع إلى الموقف الإنساني على وجه الأرض.

وطالما أن الإنسان هو الإنسان والأرض هي الأرض فلا مفر من مواجهة المذايا والبلايا والقناسة الأبسية⁽¹⁾.

غير أن واقع أوروبا لم ينتظر كثيرا ليدحض آراء مالتس فبعد وفاته بقليل انتشرت الاختراعات وظهرت الآلات وتضاعف الإنتاج عشرات بل مئات المرات، وتحسنت معيشة الشعوب الأوروبية وأولهم الشعب الإنجليزي، وأصبحت المشكلة لا تطرح في نقص الموارد ولكن المشكلة في كيفية تصريف الفائض من الإنتاج.

ومن هذه الدراسة يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أ. ركزت نظرية السكان مالتس على الأثر السلبي للزيادة السكانية.
- ب. هيبت الأثر الإنمائي للزيادة السكانية.
- ج. نظرت لأرض نظرية محدودة، ولم تتفطن لتضجير خيراتها من طريق العلم.
- د. ركزت الخوف وورثت الفقر والمسكنة، وأغلقت ككل أبواب الأمل، وأقنعت الناس بانتظار القدر المحتوم.

نظرية السكان عند ابن خلدون:-

قبل أربعة قرون من عهد روبرت مالتس قدم ابن خلدون مساهمة في الدراسات السكانية، وتركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين زيادة السكان ومستوى النمو الاقتصادي المؤدي إلى التقدم الحضاري، وقد توصل إلى إبراز التأثير المتبادل بين الزيادة السكانية وزيادة النمو، وكنا بين الزيادة السكانية ومستوى المعيشة، كما قدم ملاحظات حول تضاعف السكان والحركة السكانية وسنتناول هذا بشيء من الاختصار في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أثر الزيادة السكانية في النمو الاقتصادي عند ابن خلدون

ينطلق ابن خلدون من فرضية متناقضة تفترض أن زيادة السكان تلعب دوراً إيجابياً في زيادة النمو الاقتصادي، ويبرر هذه الفرضية بأن زيادة السكان تؤدي إلى ظهور التخصص، وتقسيم العمل، وهذا يولد ارتفاعاً في مستوى وحجم الإنتاج، بالمثل الذي تزيد فيه المنتجات شيئاً فشيئاً إلى المستوى الذي تشبع فيه الحاجات الضرورية، فيتجه التخصص إلى إنتاج السلع الكمالية، وهذه الزيادة في الإنتاج يتولد عنها زيادة في الدخول، ينجر عنه ارتفاع في الطلب الفصا والإقبال على استهلاك السلع فتتضاعف صناعات وحرف جديدة، وينمو نشاط الخدمات وهكذا⁽¹⁾.

وبين هذا التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون قوله: "أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعاً في معاشهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم، تسد ضرورة الأكثر منهم أضعافاً، فالقوت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه، وإذا التقى

(1) فكري أحمد سمان، نظرية الاقتصادية في الإسلام، دار الفقه، دبي، 1985، ص 89.

لتحصيله الستة أو العشرة من حنّاء وندجار للآلات والثلث على البقر وإثارة الأرض... وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بفعلهم ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات، فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضرورتهم⁽¹⁾.

إذن عند ابن خلدون أن الأعمال بعد الاجتماع زائدة أي وفيرة وفالضفة على حاجات العاملين، وهنا بكل بساطة يدوح إلى قانون الغلة المتزايدة، فكلما زاد البشر ونشطوا كلما زادت منتجاتهم، فمعنى زيادة السكان هو زيادة في الأيدي العاملة، وليس كما تبادر خالصة وغيره بأن الزيادة في عدد السكان هي زيادة الأهواء الملتهمّة

المعيشة.

إن كل عقل يفكر وكل ساعدين يشتغلان في الإنسان يستطيع أن يقدم ما يستطيع من العمل فإذا اجتمعت الأعمال كثر الإنتاج وازداد، فإذا ظهر التخصص سدت الضروريات وطلبت الكماليات وزادت الفوائض، وتفاضلت المدن والبلد في كثرة الإنتاج وحركة الأسواق.

يقول ابن خلدون: "...إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق، إنما هو تفاضل همرانها في الكثرة والقلة"⁽²⁾.

ويتبين من هذه العبارة أنه عند قياس النمو بين مدينة مكتظة بالسكان مع أخرى قليلة السكان نجد الأولى أوسع حالاً وأكثر يسراً، وأرقى مستواً، ونلاحظ ذلك عند مقارنة المستوى المعيشي لنفس الوظائف كالتقاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر، والصانع مع الصانع، والموالي مع السوقي، وقد أخبر ابن خلدون بأن

(1) قسمة، مرجع سابق، ص 360.

(2) نفس المرجع السابق، ص 360.

حال القاضي في فاس كان أوسع وأيسر من حال القاضي في المصان، بسبب التفاوت في الأعمال في كلا المينتين⁽¹⁾.

إن ما يبرر نظرة ابن خلدون المتفائلة في السكان في زماننا هذا هو سكان بلاد الصين الذي وصل إلى ما يقارب مليار ونصف المليار نسمة، ومع ذلك تعتبر الصين الآن من أقوى دول العالم، وقد أصبح يحسب لها ألف حساب في توازنات القوى الدولية، وهذا العدد لم يؤدي كما اعتقد مالتوس وغيره إلى القدر المحتوم وهو الغناء عن طريق المجاعة.

الفرع الثاني، العلاقة بين زيادة السكان ومستوى المعيشة عند ابن خلدون

يربط ابن خلدون بين ارتفاع مستوى المعيشة وبين البلدان الكثيرة السكان والممران وذلك لزيادة الإنتاج، ولا حظ ابن خلدون أن الدولة تزيد من خدماتها في البلدان الكثيفة السكان، وهذا يرجع إلى ما تحصل عليه الدولة من الضرائب والاقتطاعات نتيجة الأعمال المنبثقة عن زيادة السكان ونوع نشاطاتهم.

يقول ابن خلدون: "...متى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس، ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن، ووسع المصير كل شيء"⁽²⁾.

قانون اقتصادي سابق لأوانه يكتشفه ابن خلدون في هذا الزمن البعيد من علم الاقتصاد الحديث وهو: "كلما زاد الدخل زاد الإنفاق" و"متى عظم الدخل والإنفاق ارتقى مستوى المعيشة نمو الأفضل" و"ظهر التقدم والنمو في كل الأحوال".

هكذا يعتقد ابن خلدون أن "الانسان" هو أساس كل تنمية وتقدم وأن زيادته هي التي تحافظ على هذا التقدم والأزدهان وأن الزيادة السكانية تؤدي إلى

(1) ساطع المصري، مرجع سابق، ص 560.

(2) لمقنة، مرجع سابق، ص 361.

التخصص، وهذا الأخير يكثر الأحمال فتزيد الدخل ويزيد الإنفاق ويجمع كل شيء ينمو ويزدهر.

كما لاحظ ابن خلدون الحالة العكسية وهي أن المناطق القليلة السكان تقل فيها الحركة الاقتصادية ويقل الدخل والإنفاق مما يؤدي إلى ضيق المعيشة فيها جرساكنيها إلى المناطق كثيفة السكان والمرافق والمصانع والحرف والخدمات وغيرها.

وبحسب تحليله للحركة السكانية يكشف ابن خلدون على تحليل اقتصادي رائع، حيث يقول أن الطلب يزداد بزيادة الدخل... وأن الدخل يتوقف على الإنتاج وأن إنفاق شخص أو قطاع هو دخل بالنسبة لشخص أو قطاع آخر.

الفرع الثالث، موانع الزيادة السكانية عند ابن خلدون

إن الموانع التي تحد من الزيادة السكانية تختلف اختلافا جوهريا من تلك الموانع التي قدمها مالتس، فلفظ لنبا ابن خلدون بنقصان الجنس البشري بشكل متتالي إلى أن يصل إلى الهلاك.

وقد قدم ابن خلدون مجموعة من الموانع والقيود التي تمنع استمرار التزايد البشري، ولا يرجع هذا إلى عدم مجازاة المتوالية الحسابية لزيادة المواد الغذائية للمتوالية الهندسية للزيادة السكانية كما يراها مالتس، ولكنها ترجع إلى استحكام الحضارة ومفاسد الترف حيث التفتن في الشهوات واختلاط الأنساب وإهمال النسل، ففي هذه الحالة يكثر الموت وينقص الإنتاج بسبب الفوضى السياسية وسوء التوزيع والإرهاق المالي للسكان الذي تفرضه الدولة وتأخذ كل ما بيد الناس من وسائل القوة، فتظهر المجاعات ويتقلص السكان.

يقول ابن خلدون: "... فإذا كان الامتناء كثيرا هاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذمابه بالأعمال جملة بدخوله من جميع أبوابها ...

فلذا قعد الناس عن العاش والقبضت أيديهم من المكاسب كصعدت أسواق
العمران والقبضت الأحوال والنذر - هر - الناس في الألفاق من غير تلك الأياله في
طلب الرزق فحرف سامكن القطر وغلط ديواره وغريت⁽¹⁾.

ويظهر هنا التحليل أحد أهم الموانع عند ابن خلدون الناتج من الظلم الذي
يؤدي إلى قعود الناس عن الكسب لفقدهم الثقة في الحصول على ما ينتجونه،
فيتفرق الناس، ويقل العمل وتخرب المدن العمارة وتصير قفاراً.

وهكذا يستمر ابن خلدون في تحليله السكالي الرابع حيث يقول من الموانع
كذلك: "... فلذا فقد الادخار (تخزين ما يقتات به) عظم توقع الناس للمجاعات
فحالا انزع وجز منه أولوا الخصاصة فهلكوا"⁽²⁾.

وبالإضافة للمجاعات التي تضع حدا للنمل بين ابن خلدون هاملا نفسيا
هاما هو الاستعباد فيقول: "إذا غلبت الأمة وصارت في ملك غيرها أسرع إليها
الغناء، بما يحصل في النفوس من تكاسل إذ تصير بالاستعباد آلة تسواها، وهالة
عليها، فيقتصر الأمر ويضعف التناسل، والأهمار إنما هو من جنة الأمل وما يحدث
منه من نشاط في القوى الحيوانية فإذا ذهب الأمل بالتنازل تناقص عمران الأمة
وتلاشت مكاسبها ومسايعها، وصجزت عن المداومة عن نفسها... فأصبحت طعمة لكل
أكل، والإنسان رئيس بطعمه بمقتضى الاستخلاص الذي خلق له، والرئيس إذا غلب
على رياسته، وكبح عن نهاية حزمه، تكاسل من شجع بطنه... فلا يزال هذا القهيل
المفلوب على أمره في تناقض واضمحلال إلى أن يأخذه الغناء"⁽³⁾.

هكذا يقدم ابن خلدون هاملا لتناقض السكان، يؤدي إلى فناءهم لا يرتبط
بالغناء وإنما يعود إلى انكسار النفس البشرية وفقدانها للحرية عن طريق الاستعباد
والظلمة، مما يؤدي إلى فقدان الأمل بتلاشي مكاسبها ومسايعها، وتصبح طعمة لكل

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 288.

(2) نفس المرجع، ص 302.

(3) المقدمة، مرجع سابق، ص 302.

أكل كما يقول ابن خلدون، وهكذا لا يزال القبيل المغلوب في تناقص وانحلال إلى أن يأخذه الغناء.

إن كل باحث علمي وموضوعي يقارن بين ما قدمناه من فكر في دراسة السكان بين روبرت مالتس وصيد الرحمن بن خلدون يستنتج أن ما جاء به ابن خلدون في هذا الموضوع هو أعمق بكثير مما قدمه مالتس، لأن التجارب والتطور عند كل ما قاله مالتس ليس في قرون ولكن في سنين معدودة، بينما ما جاء به ابن خلدون مازال صالحا إلى يومنا هذا، وذلك لأن مالتس كما رأينا قدم دراسته في شكل معادلة طرفها الأول الغذاء والثاني السكان وافترض عدم التوازن بينهما ودها لعودة هذا التوازن إلى قيام مواج

تهلاك الإنسان وفنائه، بينما قدم ابن خلدون دراسته في شكل تحليل اقتصادي يبين من خلاله أن الزيادة السكانية هي أساس التقدم والتحضر وأن نقصانها يؤدي إلى التقهر والانعكاس، أما الموانع فاستقاها من الميدان وأهمها استحكام الحضارة ومفاسد الترف ثم الظلم الناتج عن الإرهاق المالي من السلطان، وأخيرا قدم مالتس نفسها اعتقد أن غيره لم ينتبه إليه وهو فقدان الحرية من طريق الاستعباد والظلمة.

المبحث الثاني

نظرية النقود بين ابن خلدون، الكلاسيك، وكينز "دراسة تحليلية مقارنة"

إن موضوع النقود والمالية العامة هاتهما شأن أي جانب آخر من النظرية الاقتصادية لا بد أن تكون لها إسهاما في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمجتمع، ولا بد من استمرار النقود والمالية العامة في أداء وظيفتهما المادية المرتبطة بأدائهما الخاص، وإداء الوظائف المهمة في النظام النقدي والمصرفي، والمتصلة بالأخص في رفاهية اقتصادية عامة، وعماله كاملة، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي⁽¹⁾، بالإضافة إلى استقرار قيمة النقود لكي تكون واسطة التبادل وحدة حسابية موثوقة، ومقاييس عادلا للمنظومات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة.

وبهذا المعنى سوف نتطرق إلى مساهمة ابن خلدون في هاذين الموضوعين المهمين في النظرية الاقتصادية محاولين مقارنة أفكاره وإبراز دوره في ما قدمه في هذا الموضوع وذلك في المطلب الآتي،

المطلب الأول:

النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في النقود -

يعتبر الثبات النسبي في قيمة النقود هو أساس أدائها لوظيفتها بفعالية كبيرة، ومن المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحرك الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات، ف عند ارتفاع الأسعار تنخفض قيمة النقود وعند انخفاض الأسعار ترتفع قيمة النقود، وسنحاول في هذا الفرع تقديم لمحة مختصرة عن نظرية النقود

(1) محمد حر شرا، نحو نظام نقدي حلال، المعهد العلمي لفكر الإسلام، الولايات المتحدة الأمريكية، ط3، 1992، ص46.

الفرع الأول، مفهوم النقود والنظام النقدي

قبل أن نتطرق إلى النظريات النقدية نتعرض باختصار إلى مفهوم النقود والنظام النقدي، كجزء من مقدمات هذه الدراسة، وهذا في النقاط الآتية:

أولاً، خصائص النقود ومفهومها

يعتبر تعريف النقود من الأمور المعقدة في زماننا هذا، نظراً لتطورها وتطور أشكالها وسرعتها، وابتكار الأدوات الجديدة التي تقوم بتسهيل المبادلات، وكل هذه العوامل صعبت من تحديد تعريف دقيق للنقود، ولعل معرفة بعض خصائصها يسهل علينا تقديم تعريف لها.

١. خصائص النقود،

للقود خصائص هامة وكثيرة ولعل أهم خاصيتين فيها هي السهولة وبها تكون القرب الأموال التي يمكن استردادها واستبدالها بسهولة ودون تكلفة، أما الخاصية الثانية فتكونها نافقة، أي أنها تحظى بالقبول العام في مقابل الأصول الحقيقية، ولقد يعود هذا القبول إلى حقها الاجتماعي على المنتجات أو الاقتناع الاختياري بإنفاق حروبين الناس، أو إلزام القانون، ويمكن أن تلخص صفات هاتين الخاصيتين فيما يلي^(١)

١. انتقالية، فالأصل يمكن حده نقوداً إذا أمكن مبادلته بسهولة وبدون تكلفة.
٢. الاستردادية، عدم التكلفة عند استرداد النقد، لافتراض ثبات القوة الشرائية.

(١) يرمف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الساكنة، دار القديس القاهر، ١٩٩٣، ص ٢٤.

3. التجانس، أي تشابه في عناصرها، بحيث تطرد الرديئة منها الجيدة من السوق.
4. التجزئة: مما يجعلها صالحة للتعبير عن قيم مختلف الأشياء.
5. الاستمرارية، لا تتلف أو لا يستهلك في الزمن القصير.
6. ولة الحمل، يسهل الاحتفاظ بها، ويمكن حملها.
7. المنسرة: نادرة مزينة المطلب مرفوعة في الاقتناء.
8. المعرفة: مبرورة القيمة، واضحة في الشكل والحجم.

ب. مفهوم النقود

ومما سبق يمكن تعريف النقود بأنها، "أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لنفع ائمان السلع والخدمات وتسوية الديون"⁽¹⁾.

وحسب هذا التعريف فإن النقود الورقية، والعملات المعدنية والودائع تحت المطلب والحسابات في البنوك التجارية، تعتبر نقوداً.

ثالثاً، النظام النقدي

النظام النقدي نظام اجتماعي يرتبط بطريقة المجتمع التي ابدعت منه عقيدته وقيمه، فالنظم النقدية أدوات اقتصادية لتسهيل إنتاج وتبادل السلع، وهي تعكس بالضرورة الواقع الذي وجدت لخدمته ولا تسير إلا وفقاً له. لهذا يختلف النظام النقدي من مجتمع إلى آخر⁽²⁾.

فالرأسمالية تلجأ إلى استخدام عرض النقود للوصول إلى سياسات دون استكثارات لما نلزمه من نتائج سلبية ولا سيما عدالة التوزيع، حيث يقع العبء الأكبر من التضخم على كاهل الأفراد، بينما الرأسماليون المتحكمون في العملية

(1) نفس المرجع السابق، ص 25.

(2) يوسف كمال سعد، مرجع سابق، ص 33.

الإنتاجية من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع أهم القدرة على إعادة تحميل حصتهم على الأفراد مرة أخرى.

أما الاشتراكية فتعتبر النقود أداة لتخطيط مركزي لا غير، حيث يتجه إلى مدم الاعتراف بالحقوق الخاص في التملك، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص دور النقود وتجميع التخصص الأمثل عن طريق جهاز الأسطر.

أما النظام الإسلامي فيقوم على أساس قبات القوة الشرائية للنقود وعدم استعماها كعملة دخل للدولة وهذا استنادا للقاعدة التشريعية القائلة بعدم أكل أموال الناس بالباطل وكذلك القاعدة الضريبة، التي تأمر بعدم بغس الناس أهبالهم ولندعو إلى الوزن بالنقسطاس المستقيم.

ومهما اختلفت الأنظمة النقدية لهما لا اختلاف البيئة والظروف والعقيدة فإن هدف النقود يبقى ضروري لكل هذه الأنظمة وهو الوساطة واختزان القيم، وتبقى البشرية في حاجة إليه لتبادل المنافع وتصريف المنتجات وتكوين الثروات.

ولقد مررت البشرية منذ نشأتها أنظمة وأشكالا مختلفة من النقود، منها من اختلفت ناهيا ومنها من بقي بشكل أو بآخر مثل نظام المقايضة والنقود السلمية، والنقود المعدنية.

الفرع الثاني: النظرية النقدية الكلاسيكية "نظرية كمية النقود"

النظرية النقدية الكلاسيكية، أو نظرية كمية النقود تعتبر من أقدم النظريات التي تشرح العلاقة بين النقود والدخل، وقد صيغت معادلة آدم سميث فيما بعد بمعادلة فيشر لتبين حيادية النقود وتطرح خطا فاصلا بين النشاط الحقيقي والظلال النقدي، وهي تهدف إلى شرح قيمة وحدة النقود في أي وقت، وكذلك تفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن⁽¹⁾.

(1) ميمي تاريس قريسة، مدحت محمد الطة، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 174.

وتقوم النظرية النقدية الكلاسيكية أساسا على أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل، أي أن المطلب على النقود طلب مشتق، فهي لا تطلب لذاتها، وهي تعتبر أن القوة الشرائية للنقود تقوم على كمية النقود من جهة وكمية الأشياء من جهة ثانية مع مراعاة المبرعة في التداول ومستوى الأسعار، ويمكن صياغة معادلة هذه النظرية فيما يلي:

$$\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها} = \text{حجم المعاملات} \times \text{مستوى الأسعار}$$

وهذا يعني أن كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار.

وقد افترض الكلاسيكي في البداية ثبات العملة الكاملة، وسرعة دوران النقود في زمن قصير معقول، وهذا انطلاقا من الظروف التي كانت سائدة آنذاك، على سبيل المثال كانت الزراعة هي القطاع البارز، وكان الاكتفاء الذاتي واضح لاهتغال الكثير من الناس في المجال الزراعي، والبطالة لم تكن متفاقمة بالشكل الذي عرفه العصر الصناعي، والقطاع النقدي لم يكن متطورا بشكل كبير، ومن هنا كانت الكمية المنتجة تتغير ببطء مع تغيرات السكان والقوى العاملة.

ومما سبق فإن نظرية كمية النقود تفضي إلى نتيجة مفادها أن التغير في كمية النقود يتماشى تماشيا عكسيا ونفس النسبة مع التغير في كميتها إذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة أثناء تغير كمية النقود، ومن المعادلة السابقة نجد أن العلاقة السببية التي تبنتها نظرية كمية النقود لا تتحقق إلا إذا كان المستوى العام للأسعار متغير تابع، ولذلك فمقدمة هذه النظرية تتطلب ثلاثة فروض هي:

- أولا: ثبات كمية المبادلات.
- ثانيا: ثبات سرعة دوران النقود، حيث لا تطلب النقود لذاتها، بل عليها فقط طلب مشتق.
- ثالثا: المستوى العام للأسعار متغير تابع.

ولقد صقلت هذه النظرية خلال القرن التاسع عشر، إلى أن طورها "مارشال" من جامعة كامبرج، مستبدلاً سرعة التداول بالاحتياز، أي بجانب الطلب على النقد، وهو مطلوب سرعة التداول، ولا تختلف عن نظرية كمية النقد إلا في جانب التركيز على المطلب ويعزى مارشال الطلب على النقد أو ما يسميه بالتميز النقدي بصفة أساسية إلى دفع الدخل، أي ميل الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بفرض مقابلة ما يقومون بشراؤه من السلع والخدمات وما يحتفظون به من أرصدة في لحظة معينة يمثل نسبة من دخولهم وهي نسبة تتغير مع تغير الدخل⁽¹⁾.

إن نظرية كمية النقد الكلاسيكية لم تبين العوامل التي تحدد الإنفاق القومي، فكمية النقد ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهي قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقد، فلقد افترضت نظرية كمية النقد أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقد، فعندما تتغير الأسعار بالزيادة أو النقصان لأسباب حقيقية ودون تدخل العوامل النقدية في ذلك مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنفاق، وقد تتغير نتيجة لموامل نقدية لا يعقبها تغير في كمية النقد مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمؤسسات لأرصدتهم النقدية والاحتياطيات وأغراض المضاربة⁽²⁾.

وبالإضافة إلى الانتقادات السابقة لنظرية كمية النقد الكلاسيكية فإن هناك انتقادات أخرى وجهت لهذه النظرية ومنها أن العلاقة بين كمية النقد وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، كما أن العلاقة بين كمية النقد وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، كما أن العلاقة بين كمية النقد والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تتمثل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للتأثير المتبادل.

(1) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص 320.

(2) محي الدين قزويني، اقتصاديات النقد والقيمة، دار الفكر للطباعة والتوزيع، 1981، ص 166.

أما الكلاسيك الجند "النيو كلاسيك" فقد افترضوا أن حجم التوظيف يتحدد في سوق العمل من خلال التفاضل بين عرض العمل والطلب عليه وذلك استجابة للتغير في الأجور الحقيقية، ونتيجة لافتراض مرونة الأسعار والأجور، اعتقد الكلاسيك الجند أن البطالة يتم امتصاصها في سوق العمل بشكل تلقائي، فعندما يزداد عدد الطالبين للعمل فإن هذا يؤدي إلى التنافس على الوظائف المتوفرة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، وانخفاض الأجور يؤدي بدوره إلى التشجيع على زيادة الاستثمار، ومنه الطلب أكثر على اليد العاملة، وهذا يعني بأن القوى التنافسية في سوق العمل ستعمل على تحقيق التوظيف الكامل، وحسب رأي النيو كلاسيك فإنه باستخدام السياسة النقدية يمكن الوصول إلى نفس النتيجة السابقة أي التوظيف الكامل، ويبررون ذلك بأن الزيادة في النقود المتداولة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق، واتجاه الأسعار نحو الارتفاع، ولكن ارتفاع الأسعار بالمقارنة بالأجور النقدية معناه اتجاه الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، مما يقترب عليه زيادة مستوى التوظيف⁽¹⁾.

ولهذا تعتبر النظرية النقدية النيو كلاسيكية أن التعديلات في سوق النقد لتحقيق أساسا من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويحزون ذلك إلى أن التفسير في الأسعار مقارنة مع الأجور النقدية يؤدي إلى إمكانية تفسير الأجور الحقيقية ومنه مستوى التوظيف، ومن خلال تحديد مستوى التوظيف يتحدد مستوى الإنتاج، مع افتراض بقاء كل من المعرفة الفنية ورأس المال ثابتة، بحيث يقوم سوق الإنتاج بتقسيم السلع والخدمات على مختلف أوجه الطلب.

ويتبين مما سبق بأن كل من الكلاسيك والنيو كلاسيك قد ركزوا على فرضية التوظيف الكامل.

(1) حتر أحمد صقر، محاضرات في النقد والبنوك والأكاديمية القدي، منشورات جامعة قنوة، مصر، 1987، ص 110.

الفرع الرابع: النظرية الكينزية في النقود "النظرية النقدية الحديثة"

اهتمت النظرية الكلاسيكية للنقود على تحليل التوازن في النشاط الاقتصادي ودور النقود في هذا النشاط بصفة أحسن، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج وأهمها فرض التشغيل الكامل.

وقد يكون هذا التحليل الكلاسيكي صحيحا بالنسبة للقرن التاسع عشر، حيث بدأت الثورة الصناعية تفرز مظاهر التكنولوجيا، وازدهرت الكشوف الجغرافية، وتضاعف الإنتاج، فكان التشغيل الكامل هو السمة التي طبعت ذلك العصر، فكانت المشاكل تتصل بجانب العرض "الإنتاج" ولم تكن تتصل بجانب الطلب "المصور الاستهلاك".

غير أن الواقع الذي تلا هذا الوقت بمدة محدودة أثبت فشل التلقائية التي تنظم السوق، والاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، كما أثبت الأداء الواقعي لنظام السوق ولعرضه لأنواع عديدة من الأزمات وبالأخص البطالة التي أصبحت هي الأصل والتشغيل الكامل هو الاستثناء.

وفي ظل هذه التباينات الجديدة في النظام الاقتصادي الرأسمالي ظهرت أفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" مستندة على الظروف السائدة فيها بين الحريين الماليين، وعلى فترة الكساد الكبير الذي عرفته الرأسمالية، حيث انتشرت أفكار كينز وبدأ الاهتمام بها في ظل الأزمة الخائفة.

لقد أثبت جون مينارد كينز أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها الذاتية على النمو، وأن القوى التلقائية للسوق التي تعمل بآلية اليد الخفية على إحداث التوازن في السوق قد فشلت، ولذلك رأى كينز أن معالجة هذه المسألة لا بد أن تقوم على أساس فروض معتمدة من الواقع العملي الذي غلبت عليه ظروف البطالة وانصاف

باختلاف التوازن⁽¹⁾، ولذلك أعطى أهمية لتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية لتمويض أثر نقص الطلب الكلي بتشامت عوامل طلب النقود كمخزن للقيمة وعدم إنفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار.

يتميز صلبور كتاب كينز المعنون "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" عام 1936 قد فتح طريقاً جديداً في النظرية الاقتصادية، وقد اعتبر هذا الطريق من المسالك التي قدمت حلولاً لما كانت تتخبط فيها الحياة الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم معالم النظرية الكينزية النظرية النقدية الحديثة.

يرى كينز في النظرية العامة للتشغيل أن كل إنفاق يتولد منه دخل، إذا زاد الإنفاق زاد الدخل، وإذا كان العرض الكلي لعوامل الإنتاج مرناً فإن زيادة الإنفاق يتولد عنها زيادة في العاملة وبالتالي بزيادة الدخل القومي الحقيقي والإنفاق القومي الحقيقي يمثل الطلب الفعال⁽²⁾.

ومن التحليل الكينزي يمكن استخلاص أنه في المدة القصيرة تحدد المبالغ التي ينفقها الأفراد في مجتمع ما على السلع والخدمات الاستهلاكية بعاملين رئيسيين هما:

(1) حد الرخام يسري، الاقتصاد النقود، دار الجامعات المصرية القاهرة 1989 ص 163

(2) حور مسود فكراني، مرجع سابق، ص 288

أولاً، الكفاية الحدية لرأس المال

يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها ما يعادل سعر الخصم الذي يجعل الفلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل⁽¹⁾.

ولقد وضع كينز بعض المتغيرات التي تؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال نذكرها مختصرة فيما يلي:

- أ. عند بقاء تكلفة الأصل ثابتة فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتغير في نفس الاتجاه الذي تتغيره الفلات المتوقعة، فإذا توقع المستثمر فلات كبيرة فإن الكفاية الحدية لرأس المال ترتفع والعكس صحيح.
- ب. إذا انخفضت تكاليف إنتاج الأصول الرأسمالية ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال وإذا ارتفعت تكاليف إنتاج الأصول الرأسمالية تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال.

ثانياً، سعر الفائدة

يعتبر كينز بأن سعر الفائدة هو ذلك المقابل الذي يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدي، وهو يتحدد بوجه عام بالظروف التي تحدد الطلب على السيولة ومرض النقود، وهذا يحكم النظرية الكلاسيكية التي تقول بأن سعر الفائدة يتحدد بالتبادل بين الادخار والاستثمار.

والطلب على النقود في نظر كينز يتمثل في ما يريد الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود حاضرة أو مائلة، ويعبر عن هذا السلوك بتفضيل النقود.

(1) السد حد لمرلي، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 254.

وسعر الفائدة عند كينز يتحدد في السوق كأي سعر آخر عند المستوى الذي يتعادل فيه العرض والطلب وهو يتأثر بمستوى التفضيل النقدي للأفراد، فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح، أما إذا زاد تفضيل الأفراد للسيولة مع ثبات كميتها ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح⁽¹⁾.

والطلب على النقود هو الطلب على السيولة ويرى كينز بأنه يرجع إلى ثلاثة دوافع أساسية منفصلة لنذكرها مختصرة فيما يلي:

- أ. الطلب على النقود لفرض المبادلات.
- ب. الطلب على النقود لفرض الاحتياط.
- ج. الطلب على النقود لفرض المضاربة.

ثالثاً: ترابط الدخل والإنتاج ومستوى الأسعار

توضح لنا النظرية الكينزية بصفة أساسية كيف يتوقف مستوى التشغيل والإنتاج على مقدار الإنفاق القومي أو الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة.

ف عندما تظهر زيادة في الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي يقوم المستثمرون بتوسيع الإنتاج وزيادة الناتج القومي أو العرض الكلي في السلع والخدمات، وعندما يحصل نقصان في الإنفاق الكلي يمجز المستثمرون على بيع منتجاتهم بالأسعار الجارية فيحفظون من الإنتاج فيتجه العرض الكلي نحو الانخفاض.

كما يؤكد كينز بأن الزيادة في الطلب أو الإنفاق النقدي لا تؤدي إلى الزيادة في الناتج الكلي أو العرض الكلي بصفة غير محدودة، وذلك لوجود مجموعة من العوامل تشارك في تحديد الطاقة الإنتاجية وأهمها:

(1) السيد عبد المولى، نظم الفكرة والمبررات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 254.

- أ. عرض العمل ومهارة العمال.
- ب. الموارد الطبيعية ورأس المال الثابت أو أدوات الإنتاج المتوفرة للمجتمع.
- ج. درجة التقدم وكفاءة طرق الإنتاج وتطورها.

ومن هنا يبين كينز أنه إذا وصل الاقتصاد الكلي إلى مرحلة التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية فإن الزيادة في الطلب النقدي لا تؤدي إلى زيادة مماثلة في العرض الكلي للسلع والخدمات⁽¹⁾.

ويستنتج كينز أنه يمكن استخدام طريقة الدخل والإنفاق في تحليل المواصل التي تؤدي إلى تحديد مستوى الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات التي تتكون بين الدخل والإنتاج والأسعار تحت مختلف الظروف من تشغيل كامل أو جزئي لموارد الإنتاج.

المطلب الثاني:

نظرية ابن خلدون في النقود-

لقد شغل موضوع النقود فقهاء الإسلام فاهتموا بدراسة وتوضيح أهميته في تشييد الحركة الاقتصادية وتسهيل التبادل والدفع، وكذلك تأثيرها في النمو والتقدم الاقتصادي.

وإذا كانت النقود في الفكر المعاصر هي أي شيء سواء كان يتميز ببنائه الذاتية كالذهب والفضة ونحوهما، أو كان يتميز بقيمة ليست مرتبطة بذاته بل مرتبطة بالأساسات التي تقوم بإصداره، كالنقود الورقية والنقود الإلكترونية. وإذا كانت الصفة العامة للنقد هي التي تميزه بالقبول العام لدى الجماهير كوسيط

(1) السيد عبد قولي، مرجع سابق، ص 257.

للمبادلة ومقياس التقييم ومستودع لها⁽¹⁾، فإن الفقهاء الإسلام السابقين لابن خلدون آراء في مفهوم النقود تستعرض بعضها فيما يلي:

يقول ابن قيم الجوزية: "أضارح حرم ربا الفضل في ستة أعيان إثنان منهما الذهب والفضة، ويرجع أن العلة فيهما كونهما أمانا للمبيعات فيجب أن يكونا ثابتين لا يرتفعان ولا يتخفضان، بهما تقوم الأشياء ولا يقومان بغيرهما ولا يجوز أن يكونا محلا للمتاجرة طيهما سواء كانا لبرا أو مينا لأنهما يقصدان لأعيانتهما ولا لأجل الصنعة التي فيهما، بل القصد بهما التوصل إلى السلع بهذا صارا في أنفسهما سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس"⁽²⁾.

وأما الإمام الفزائي فيصرف النقود قائلا: "... فخلق الله تعالى البدائير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال بهما، فيقال إذن خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل والخدمة الأخرى هي التوصل بهما، ميزان في أنفسهما ولا فرض في أعيانتهما ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكهما فإنه ملوك كل شيء، ومن كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه بسببه لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الفرض المقصود به، وما خلقت الدراهم والبدائير لزهة خاصة ولا لتمر ولا لا فرض لأحد في أعيانتهما، فإنهما حجران وإنما خلقا لتداولهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلاقة معرفة للمقادير مقومة للمراقب"⁽³⁾.

(1) صالح، دراسة نقدية والمال في إطار نظام المشاركة والاقتصاد الإسلامي، دار الفاء، القاهرة، 2001، ص 08.

(2) ابن قيم الجوزية، إمام الموقنين عن رب العالمين، ج 2، جهة الطبع غير مذكورة، سنة غير مذكورة، ص 156.

(3) أبو حامد الفزائي، أمراء علوم الدين، ج 4، مرجع سابق، ص 365.

ويتبين مما سبق إن لفقهاء الإسلام مساهمة طوعية في مجال النقود، حيث تعرفوا على وظائفها وخصائصها ولا سيما أنها وسيط للتبادل لا يجب استنازه ولا استئصاله في غير الأضرار التي خلق من أجلها وإلا فسد أمر الناس.

وابن خلدون يعتبر من بين أهم فقهاء وعلماء الإسلام الذين قدموا مساهمتهم في مجال النقود لتعرض أهم ما جاء فيها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم النقود ووظائفها عند ابن خلدون

تعرض ابن خلدون إلى مفهوم النقود ووظائفها كمدخل التحليل النقدي وبالأخص علاقة النقود والأسعار والاستقرار النقدي وغيرها، ومنحاول استعراض هذا فيما يلي:

أولاً: مفهوم النقود عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون، "إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما منها بمنزل، فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة"⁽¹⁾.

ويتبين من هذا أن النقود عن ابن خلدون هما ككل من المعدنين الذهب والفضة، وهما في اعتقاده قيمة لكل متمول، أي أن الذهب والفضة قد برزا من بين السلع المطروحة للتبادل باعتبارهما الأكثر تأهيلاً للقيام بدور النقد، "الحجبرين المعدنين الذهب والفضة قيمة لكل متمول".

ويرى ابن خلدون في هذا المفهوم أن الذهب والفضة هما الهدف من عملية التبادل بقصد التراكم، "الذخيرة والقنية" لكل الأفراد والدول في أغلب الأحيان، وإن

(1) المغنم، مرجع سابق، ص 38.

مطلب غير الذهب والفضة ففي رأي ابن خلدون إنما هو لأجل الحصول عليهما، والسبب في ذلك أننا يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي يكون فيها الحجرين الكريمين بمنزلة، لأنهما أصل كل ثروة وكل مكسب.

وهذا يؤكد أن العمل الإنساني في نظر ابن خلدون يبقى هو أصل ومصدر القيمة، ويقوم ابن خلدون في هذا الشأن، "ولا تقرر هنا كله فاعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من الكمالات إن كان من الصنائع فالنفاذ يقتني منه قيمة عمله وهو القصد بالقيمة إذا لم يكن هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقيمة"⁽¹⁾.

ويمكن القول أن ابن خلدون قد اقترب كثيرا من مفهوم طبيعة النقود كإنتاج بفضل العمل الإنتاجي عندما تكلم عن المعادن والمعارات حيث قال، "إن الأموال من الذهب والفضة وسائر المعارات والمعادن والممران، يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها"⁽²⁾، وهذا يعتبر الذهب والفضة مجرد مقياس للقيمة نظرا لتورثهما في الطبيعة⁽³⁾.

ثانياً، وظائف النقود عند ابن خلدون

لقد تعرف ابن خلدون على أهم وظائف النقود والتي سنستعرضها باختصار فيما يلي:

أ. النقود مقياس للقيمة

يقول ابن خلدون، "إن الله تعالى خلق الحجرين المعبدين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول".

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 381.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 381.

(3) محمود عبد القوي، ابن خلدون وعلم الاجتماع، دار الحرية للطباعة، ليبيا، ط2، 1980، ص 72.

ومعنى هذا أن الذهب والفضة في نظر ابن خلدون هما وسيلة تقييم السلع والخدمات التي يتم تداولها بين الناس سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو دول فهي مقياس للقيمة يسهل عملية تداول السلع والخدمات ويمكن من الموازنة بين قيمها وحسابها وتجميع تلك القيم وتقديرها⁽¹⁾.

يركز ابن خلدون على ثبات قيم المعدنين الثمينين حتى يستطيعا القيام بهذه الوظيفة المهمة والكبيرة وهي الحكم المتدل بين سائر الأشياء والخدمات عند تقييمها، ولأن التغيير في قيمها والتنقيب في استقرارها يؤدي إلى فقدانها لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من اضطرابات في قيم التبادل، الأمر الذي يؤثر سلباً على التفير في القوة الشرائية من جهة المستهلكين وعلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر عنوان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب. النقود أداة للتأخير "التراكم"

يقول ابن خلدون، "وهما الذخيرة" ويقول، "هما أصل المكاسب والقيمة والذخيرة"⁽²⁾، ومعنى هذا أن من وظائف النقود عند ابن خلدون هي ادخار القوة الشرائية في صورة تأجيل إنفاق المدخول النقدية الحالية إلى المستقبل، والادخار في نظر ابن خلدون ليس هو الاكتناز، وقد صبر ابن خلدون بمصطلح "الذخيرة من مفهوم الادخار أو تخزين القيمة، وانتماء ابن خلدون للمدرسة الإسلامية التي تحرم الاكتناز يجمع من مفهومه تخزين القيم "القيمة" هو مفهوم الادخار وليس الاكتناز لحرمه هذا الأخير حرماً.

وقد سبق قول الإمام الفزاري أن من كنزهما "الذهب والفضة" فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما... لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الفرض المقصود به، أي أن الاكتناز يبطل هذه الوظيفة.

(1) صافي صالح، مرجع سابق، ص 13.

(2) لمعة، مرجع سابق، ص 381.

ج. النقود وسيط التبادل،

يقول ابن خلدون: "...والقنية لأهل العالم في الغالب"⁽¹⁾

يرى ابن خلدون أن من أهم وظائف النقود هي كونها وسيط بين الناس في اقتناء حاجاتهم المختلفة، وهذه الوظيفة التي تمتاز بها النقود دون غيرها سهلت بشكل كبير المبادلات بين سائر العالمين، فازدادت سرعة التبادل التجاري الذي أدى إلى تقسيم العمل وتراكم الفوائض، وسهولة انتقالها بين الأمصار، بحيث يسرت هذه الوظيفة الأساسية النقود للناس استبدال ما يباعون من السلع والخدمات بالنقود، ثم النقود بسلع أخرى وهكذا يحصل كل ذي حاجة من حاجته عن طريق استبدالها بالنقود.

وبهذا يقول ابن الهمام، "وقوتهم في النقدين خلقا للتجارة معناه، أنهم خلقا للتوسل بهما إلى تحصيل غيرهما، وهذا لأن الضرورية ماسة في دفع الحاجة، والحاجة في المأكل والملبس والشرب والسكن، وهذه غير نفس النقدين، وبه أخذهما على الغالب ما لا يخفى، فخلق النقدين لفرض أن تستبدل بهما ما تلتذع به الحاجة بمعونه بعد خلق الرغبة فيها فكانا للتجارة خلقه"⁽²⁾.

وقد ثبته ابن خلدون إلى أن وظيفة التبادل في النقود لا تنحصر على أفراد ومؤسسات البلد الواحد ولكنها تتمدد لتكون وسيطا للتبادل بين الأمم والأقطار وقد دحض ابن خلدون عن طريق هذه الخاصية "التبادل" تلك المقولة التي زعمت بأن اعتناء الأمم يرجع إلى ما لديها من مناجم الذهب والفضة، واستنتج أن الذهب والفضة المعدنين النقيين تابعان للعمل الإنساني وكثرته والتقدم الحضاري.

يقول ابن خلدون: "إن الأموال من الذهب أو الفضة والجواهر والأمتعة وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل وزوماً النقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى

(1) الفضة، مرجع سابق، ص 382.

(2) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص 30.

أخرى بحسب أوضاعه الذي يستدعي له. فإن نقص المال في المغرب وإفريقيا لم تنقص ببلاد الصقالية والإفريقية، وأن نقص في مصر والشام فلم ينقص في الهند والصين»⁽¹⁾.

ومما سبق ذكره تبين بأن ابن خلدون قد تعرف على وظائف النقود، وعبر من كل وظيفة بمصطلح اقتصادي دقيق، يتكلم مع مصطلحات عصره ولا يختلف منها وجوهه مما توصل إليه الفكر الاقتصادي المعاصر.

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار النقدي عند ابن خلدون

ناقض ابن خلدون مجموعة من الأدوات التي تحقق الاستقرار النقدي، هذا الأخير الذي يعتبره جل المهتمين بوضع السياسات النقدية جوهر النظرية النقدية، لأن الاستقرار النقدي يساعد النقود من ناحية وظيفتها بشكل أكثر عدلاً، ويجعل منها الحكم العدل بين الخطوات الأجلة والعاجلة.

وبما هذا يقول ابن خلدون: "... وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخاص من الغشوش بين الناس في النقود عند التعاملات ويثقون في سلامتها من الغش بخاتم السلطان عليها فلك النقوش المعروفة"⁽²⁾.

وتبين من هذا أن صلاحية الملك وثباته من صلاحية النقود واستقرارها إذ هي رمز قوة الدولة وإزدهارها، ولذلك يجب حمايتها من الغش حتى تحافظ على قيمتها وتكون هذه الحماية بوضع علامة الدولة بحسب الغاية التي وقف عليها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر، فإذا وقف أهل القطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وبسموها إماماً وعبارة يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بماثلته فإن نقص مكان زيفاً"⁽³⁾.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 388.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 261.

(3) صالح صالمي، مرجع سابق، ص 22.

وتبين هذه العبارة أن ابن خلدون يؤكد سلامة إصدار النقود وحمايتها من أي غش أو نقص، وهذه الإجراءات تؤدي إلى نظر ابن خلدون إلى الاستقرار النقدي، لذلك نجده يصيب جم فرضه على المتلاعبين بالنقود الراعين إلى زعزعتها من طريق الغش والاحتياال حيث يقول: "إنهم أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبسهم بسرقة أموال الناس، فإن صاحب هذا التدليس إنما يدفع نحاساً إلى الفضة وفضة إلى الذهب ليستخلصها لنفسه فهو سارق أو شر من السارق... ولا حاسم لهذا العامل البالغ الغاية في الرذالة إلا اشتداد الحكم عليهم وتناولهم من حيث كانوا وقطع أيديهم متى ظهوروا على شأنهم لأن فيه إفساداً للسكة - النقود - التي تعم بها البلوى وهي متمول الناس كافة، والسلطان مكلف بإصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها".⁽¹⁾

وبما هذه العبارة يبين ابن خلدون كيف أن الاضطراب في قيمة النقود نتيجة الغش والتدليس الذي يلحق النقود يؤدي إلى سرقة أموال الناس، وذلك لفقدان العملة قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى ظهور التضخم الذي تتأكل فيه القوة الشرائية للأفراد، وهذا يؤدي إلى فساد النظام النقدي "إفساد السكة التي تعم بها البلوى وهي متمول لكافة الناس"، ولذلك اعتبر ابن خلدون القائمين على إفساد النقود سراق وجب قطع أيديهم لأن محاربة هذه الآفة تؤدي إلى الاستقرار النقدي الذي ساعد على تحقيق معدلات مثلى للنمو الاقتصادي والتشغيل، ويقلل من حدة التفاوت الاقتصادي، ويحقق مزيداً من التقارب الاجتماعي بزوال مظاهر الظلم والتفاوت المرتبطة بالاضطراب في قيمة النقود.⁽²⁾

الفرع الثالث، القدرة الإنتاجية تحدد كمية النقود عند ابن خلدون

نظر ابن خلدون إلى أن قوة الدولة وتقدمها العمراني لا يحسد بمقدار كمية النقود التي تمتلكها من ذهب وفضة أي أن النمو والتقدم الاقتصادي لا

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 526.

(2) صالح، مرجع سابق، ص 22.

يرتبط بكمية النقود المعدنية وإنما كمية النقود التي تتوفر للدولة هي تابع لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة، ويبرر ابن خلدون نظريته هذه باعتباره الذهب والفضة لا ذاتها إنما هي معادن كالحديد والنحاس والرصاص، وهي لا تخلق الثروة وإنما تخلق بالقدرة الإنتاجية للأمة التي سببها الأعمال البشرية.

يقول ابن خلدون، "إن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص.. وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارثه وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه، والعمران يستدعي له"⁽¹⁾.

ويقول أيضًا، "إن الأموال من الذهب والفضة وسائل المقارنات والمعادن والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها"⁽²⁾.

إذن كمية النقود هي تابع للنمو والتحضر "العمران" وهي تزداد أو تنقص تبعًا لذلك.

وبهذا يكون ابن خلدون قد قدم في هذا الزمن البعيد العلاقة بين كمية النقود والقدرة الإنتاجية للدولة، وبين أن حجم النقود مرتبط بحجم العمران في علاقة طردية، سواء من ناحية الزيادة أو النقصان، ويصوق لنا مثال من البلدان التي صرفت الحضارات والتقدم الاقتصادي أمثال، مصر والشام والعراق والهند والصين وغيرهم، الذين كثر عمرانهم فكثرت كمية الأموال المتداولة بينهم، ومظلمت بذلك دولهم ومتاجرهم وأحوالهم، فيعتقد من طرف البعض أن تلك الكثرة في الأموال سببها كثرة المعادن الذهبية والفضية بأراضيهم، أو لأن ذهب الأقدمين من

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 383.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 383.

الأمم استأثروا به دون غيرهم، وإنما يحصلون على تلك الأموال مقابل البضائع التي يصنعونها لتفجير⁽¹⁾.

الطرح الرابع: العلاقة بين النقود والأسعار عند ابن خلدون

إن الاستقرار النقدي يعتبر النقطة المثالية التي تؤدي فيها النقود وظيفتها بفعالية كبيرة، فمن المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحرك الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات فإن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى هبوط قيمة النقود، وقد بين ابن خلدون أن الطلب الاستهلاكي المفرط يشكل سبباً رئيسياً لأحداث تقلبات في الأسعار من طريق زيادتها، ويوضح ابن خلدون أن زيادة الطلب الاستهلاكي في بداية الحضارة والنمو يؤدي إلى الانتعاش والتقدم حيث يقول ابن خلدون: "الملك يخلقه الترف ويذهب"⁽²⁾، فير أن ابن خلدون يركز على الزيادة المفرطة أو ما يطلق عليه مصطلح الترف حيث يبين أن هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للمجتمع وفي هذا يقول ابن خلدون، "أعلم أن الدمار لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلمتان إلى الإكثار من المال بما يمرض لهم من الترف... ثم لا يزال يزيد والخرج يسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد إلى أن تمحى دالة الدولة ويمحى رسمها"⁽³⁾.

ومن هنا يتبين أن الطلب الاستهلاكي المفرط يسهم في تدمير اقتصاديات المجتمع لما يتولد عنه المزيد من الإسراف في الإنفاق ومن ثم المزيد من ارتفاع الأسعار وتدنّي قيمة النقود.

إن التحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون والذي وضع أكثر في نظرية الأسعار يبين أهمية استقرار الأسعار والآثار المترتبة عليها بالنسبة للفرد

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 146

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

والمجتمع والتركيز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود.

ومن خلال هذا التحليل المقارن لوضع النقود يمكن أن تلخص النتائج التالية:

أولاً، قدم ابن خلدون مفهوم علمي للنقود يختلف عما هو سائر في عصرنا الحاضر.

ثانياً، تعرف ابن خلدون على وظائف النقود الأساسية وهي مقياس للقيمة وأداة لتداولها، ثم وسع للتعادل، وهذه هي الوظائف السائدة اليوم.

ثالثاً، بين ابن خلدون أن الطلب على النقود يجب أن يكون من أجل استخدامها في التبادل لا من أجل احتيازها وتوصل إلى أنه يمكن للنقود أداء وظيفتها بفعالية في غياب الثبات النسبي لقيمتها.

رابعاً، ناقش ابن خلدون دور السياسة المالية، وشدد على أن إصدار النقدي يكون من وظيفة الدولة وحدها، وحارب الفسح والمحالفين في النقود.

خامساً، بين بأن الزيادة المفرطة في الاستهلاك تؤدي إلى الإضرار بالنظام النقدي، كما توصل إلى أن التوسع في الاستهلاك الحكومي والفردي يؤدي إلى الانقراض الاقتصادي.

سادساً، اعتبر أن القوة الإنتاجية هي الضمانة الأساسية للاستقرار النسبي في قيمة النقود، وبالمقارنة مع ما جاء في النظرية الكلاسيكية للنقود والنظرية الكينزية للنقود يتبين بأن مساهمة ابن خلدون في هذا الموضوع لا تقل أهمية عما قدمه الفكر الكلاسيكي والكينزي في هذا المجال.

للبحث الثالث

المالية العامة بين ابن خلدون وأدم سميث وكينز

"دراسة تحليلية مقارنة"

يتحدد الدور الذي تؤديه الدولة في حياة أي مجتمع تبعاً للفلسفة التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حسب الظروف السائدة، وينعكس هذا الدور كما ونوعاً على النشاط المالي للدولة والأهداف التي يراود تحقيقها، وقد شهد علم المالية العامة مساهمات فكرية في القديم وفي العصر الحديث، وفي هذا الجزء نحاول أن نتعرض لمساهمة ابن خلدون في هذا المجال مقارنة بمساهمة مفكري المدرسة الغربية وذلك في المطلب الآتي:

المطلب الأول:

المالية العامة عند أدم سميث وكينز-

المالية العامة عند الكلاسيك وكينز لها أهمية خاصة، ذلك أنها تساهم في رسم السياسات الاقتصادية ومواجهة الأزمات.

وإذا كان موضوع تدخل الدولة يلعب دوراً هاماً في رسم السياسة المالية للدولة فإن كل من أدم سميث وكينز له الفضل في إبراز هذا الجانب وتحليله وتظهره بكل حسب الزمان والظروف التي وجد فيها، وسنحاول في هذه النقطة التعرض باختصار إلى أهم كل من أدم سميث وكينز بفرض المقارنة مع مساهمة ابن خلدون وهذا في الفروع التالية:

الفروع الأول: مفهوم المالية ومكوناتها

تقوم المالية العامة على أصول ثابتة تعارف عليها البشر وحاولوا تطويرها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث يمكن لكل دولة أن تطبق هذه الأصول بما يتفق مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمالية:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة استنباط مبادئ المالية العامة الواردة في فكر ابن خلدون ومقارنتها بالنظريات المعروفة في علم المالية العامة لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها وسنتتبع الخطوات الآتية للوصول إلى ذلك:

أولاً، مفهوم علم المالية العامة

يرجع القول بأن نشأة المالية العامة ترجع إلى وجود الدولة ذاتها، ذلك أن الكثير من الحاجات العامة التي يحتاج الإنسان إلى إشباعها تستمد من وجود المجتمع مع ما يفرضه من اعتبارات المحافظة على الحياة المشتركة للأفراد، كالحاجة إلى الأمن الداخلي، وحد العدوان الخارجي، والحاجة إلى العدالة⁽¹⁾.

ورغم اختلاف مفاهيم المالية إلا أنه يمكن اعتماد التعريف الآتي بقصد التوضيح فحسب.

"تهتم المالية العامة بدراسة العلاقات القانونية والاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بالنشاط المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة"⁽²⁾.

ويتبين من هذا التعريف أن المالية العامة هي ذلك النشاط المالي الذي يهدف إلى التكفل بإشباع الحاجات العامة التي يشترك فيها بسائر أفراد المجتمع، وهذا الإشباع تنشأ منه علاقات قانونية واقتصادية يكون من وظائف الدولة أن تنظمها وتسهر على حسن تطبيقها بما يتلاءم مع الزمان والمكان، وتعتبر الإيرادات والنفقات من أهم مكونات المالية العامة وسنوضح كل منهما باختصار فيما يلي:

ثانياً، مكونات المالية العامة

تعتبر النفقات والإيرادات من أهم مكونات المالية العامة، وسنوضح مفهوم كل منهما باختصار فيما يلي:

(1) ركبها محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 05.

(2) الحسن بن صالح زمرقي، المالية والسلطة المالية، المنظمة الوطنية لمركش، 2000، ص 07.

١. الإيرادات العامة،

الإيرادات العامة هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم والغرامات، وإيجارات الأراضي، وعقارات الدولة، والقروض الداخلية منها والخارجية والمنح والإعانات الدولية^(١).

ب. النفقات العامة،

النفقات العامة هي مبالغ نقدية تقوم الدولة بإنفاقها على خدماتها العامة، وعلى تقديم السلع والخدمات العامة في شتى ميادين الحياة، الاقتصادية للمجتمع، كما تقوم بتقديم إعانات مختلفة، مثل إعانات التعليم وإعانات التصدير وبعض الإعانات الاجتماعية، ثم الإنفاق على استثمارات القطاع العام^(٢).

الفرع الثاني: المالية العامة عند آدم سميث

لقد جاءت مساهمة آدم سميث في المالية العامة في الجزء الخامس من كتابه ثروة الأمم، حيث يقدم آدم سميث آراءه حول المالية العامة على ضوء آرائه التي جاءت في وظيفة الدولة التي ينظر إليها كعكاس للأمن فيجبها التدخل في الحياة الاقتصادية.

وبدأية تحليله لهذا الموضوع يقرر سميث بأن مصدر الضرائب التي تجبها الدولة هو الفائض الاقتصادي الذي يخلقه العمل المنتج، كما يعتقد سميث أن الضرائب المباشرة على الأجور سوف يقع عبؤها على الممولين أي أصحاب العمل، فيقومون بتحويل عبء الضريبة إلى المستهلكين فإذا لم يفعلوا في ذلك فلا بد من انخفاض الطلب على العمالة لتقلص أرباح أصحاب الأعمال بمقدار الضريبة، ويعارض سميث مثل هذه العملية لأنه يرى صعوبة تقدير قيمة رأس المال، ومن

(١) جلي خليل، سليمان الوردي، المالية العامة، دار الزهران، ص ٢٠٠، ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٧.

السهل التنقل به إلى نواحي أخرى عندما ينتقل عبء الضريبة بعكس الأرض التي تعتبر ثابتة ولا يمكن نقلها.

وبكذلك لا يحبذ آدم سميث فرض ضرائب على الأرباح لاعتبارها عامل المخاطرة الذي يمتاز بالاستبدال في نظر آدم سميث ولأن الممولين يتهربون من الاستثمار في المشاريع التي تفرض عليها مثل هذه الضرائب⁽¹⁾.

ويتبين بعد هذا أنه لم يبق إلا الربح كمصدر للضرائب في نظر آدم سميث، وهذا قد يدل على تأثير آدم سميث بالفيزيوقراط ومبدأ الضريبة الموحدة، فبما أن ريكاردو ينسب إلى نفس هذه الفكرة حيث يرى بأن الربح هو أنسب مورد لتغطية الدولة، لأن ربح أراضي البناء والأراضي الزراعية هو دخل يعود على أصحابه دون هباء، وعليه فإن اقتطاع الضرائب من هذا النوع من الدخل لا يؤدي إلى الضرر ولا ينجم منه أي رد فعل مضاد، كما أنه لا ينقص من النشاط الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة كنتيجة لفرض مثل هذا النوع من الضرائب، ونتيجة لهذا اعتبر بعض المحللين أن سميث يخدم بهذا الاتجاه فئة الرأسماليين الصناعيين، ويعادي ملاك الأرض، حيث تركز موقفه بخصوص نظام الضرائب الأمثل نحو تشجيع تكوين رؤوس الأموال والقضاء على كل ما يمارس نشاط أرباح العمل وهي الفئة الناهضة المتقدمة.

ويمكن تلخيص القواعد الأربع⁽²⁾ التي طالب آدم سميث بمراجعتها عند فرض الضرائب فيما يلي،

أولاً، مبدأ العدالة والمساواة،

يقصد آدم سميث بمبدأ العدالة الضريبية مساهمة الأفراد في دفعات الدولة لكل حسب مقدرته، أي حسب الدخل الذي يتقاضاه، ويريد آدم سميث العدالة في

(1) عبد السلام فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 580.

(2) نفس المرجع السابق، ص 587.

الضريبة بعموميتها، أي يتم فرضها على كل الأشخاص والأموال في الدولة ولا يعفى منها أحد بدون مجبر، إلا أنه ذهب إلى أخذ الظروف الاجتماعية للمكلف، لأن تحقيق العدالة الضريبية من الصعوبة بمكان، ولا سيما في حالة غياب المراقبة التي تسهر على صدالة التوزيع.

ثانياً، مبدأ الملائمة،

ينظر آدم سميث إلى مبدأ الملائمة من زاويتين، زاوية الدافع للضريبة والذي يجب أن يتلاءم قيمة الدفع وزمانه مع القدرة التكاليفية للممول، أما الزاوية الثانية فهي حق الدولة الذي يجب أن يصل إليها كاملاً غير منقوص ومغشوش.

ثالثاً، مبدأ اليقين،

يطالب آدم سميث بأن يحتوي التشريع الضريبي على مجموعة من المبادئ التي تحدد الأساس الذي يحتسب بموجبه الضرائب وكذلك تحديد الزمن الملائم لاقتطاعها وطريقة دفعها، والأسباب التي أدت إلى فرضها، وهذا حتى يكون أمر الضريبة واضح للمكلف.

رابعاً، مبدأ الاقتصاد

وفي هذا المبدأ بحث آدم سميث المكلفين بالجهاز الضريبي على تقليل تكاليف الجباية، والاقتصاد فيها ما أمكن، وحتى لا تتأكل الضريبة قبل وصولها إلى الوعاء الضريبي.

ولقد شكلت المالية العامة في ظل ما يسمى بالمدرسة التقليدية نابعة للمباعدة الاقتصادية والاجتماعية التي كان ينادي بها الصغار هذه المدرسة، وقد بدأت بعد تخطي النظام الرأسمالي مرحلة تراكم الأموال والتحول الصناعي الذي ظهر بشكل جلي في المدرسة التجارية، وقد تركزت الفكرة الأساسية على ما يسمى بالدولة الحارسة، أي ترك الأفراد أحراراً في ممارسة نشاطهم في ظل المنافسة الكاملة

والوادين السوق، لأن هذه الحرية كافية بتحقيق المصلحة العامة، وعلى هذا فلا يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإن يقتصر دورها ما أمكن على القيام بالوظائف التقليدية. كتوفير الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وإقامة العدالة بين الأفراد، بالإضافة إلى قيامها ببعض المشاريع ذات النفع العام والتي لا يقوى الأفراد على الاستثمار فيها.

ويطالب الكلاسيك أن يكون دور الدولة العامة محايداً أي لا يهدف إلا إلى الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها على المرافق التقليدية.

ويعتبر النظرية المالية الكلاسيكية نتيجة منطقية ومبنى للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، التي تقوم على قانون "ساي" وما يتفرع منه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية للتغلب على التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع⁽¹⁾.

وبهذا يتحدد دور المالية العامة ضد الكلاسيك بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الخدمات مع توزيع أعباء الدولة توزيعاً عادلاً دون أن يكون لها أي فرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي آخر.

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقوم قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية أهمها حياد المالية العامة ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيث الإيرادات والمصروفات بالقدر الذي يمول وظائف الدولة المحدودة التي ينبغي عليها تغطية النفقات العامة من طريق الإيرادات العادية دون الانسجاء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار⁽²⁾.

(1) عبد الحميد محمد القاضي، اقتصادات المالية والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، السنة غير المذكورة ص 06.

(2) نفس المرجع السابق، ص 07.

الفرع الثالث: المثالية العامة عند كينز

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تعرض النظام المالي الذي يعتمد على الحرية الاقتصادية لكثير من الانتقادات اثرت فيه تأثيرا بالغا نتيجة الصورات الاقتصادية المتزايدة التي عجزت سياسة الحرية الاقتصادية وحلال الدولة المتدخلية محل الدولة الحارسة⁽¹⁾.

لهذا فقد بدأت الدولة في التدخل بعد تعاقب الأزمات الدورية الرأسمالية، وذلك لتخفيف من أثارها ومعالجة بعض المسائل الاجتماعية.

ولكن مع حدوث أزمة (1929-1933) وهبوطها بمستويات الإنتاج والتشغيل إلى أدنى مستوياتها لم تمرره الدول الرأسمالية من قبل، وفي خضم هذه الظروف أصبح لا مفر من تدخل الدولة وقد ساعد على تسريع هذه الظروف السياسية الجديدة ظهور التحليل الكينزي في سنة 1936 حين طرح كينز نظرية من خلال مؤلفه الممنون بـ: "النظرية العامة للتوظيف والبالدة والنفوذ" والتي حاول من خلالها كينز الكشف عن طبيعة الأزمة وأسبابها حيث أرجعها إلى خطأ الأسس التي يقوم عليها المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي يركز في المثالية العامة على مبدأ الدولة الحارسة.

لقد كانت نظرية كينز نقطة تحول في النظام الرأسمالي الحر، حيث بدأ كينز بنقد النظرية الكلاسيكية بشكل واسع حيث رفض كينز قانون "ساي" الذي يفترض بأن العرض يخلق الطلب وأن الحرية الاقتصادية واليد الخفية لأدم سميت التي تفترض تلقائية التشغيل الكامل، وتوصل إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتجدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لحوار المجتمع الإنتاجية، ولذلك نادى كينز بخروج المثالية العامة والسياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية من تلك القواعد التي

(1) رامت للمحبوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 104.

رسمتها المدرسة الكلاسيكية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة، عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

إن نظرية كينز جعلت من المالية العامة تخلص من القواعد التقليدية وتنتهج مفهوماً وظيفياً يقتضي بموجبه استخدام المالية العامة كأداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من طريق التأثير على المستوى الطلب الفعال في الاقتصاد⁽¹⁾.

إن الدور الذي حدهه كينز لتقوم به المالية العامة هو ذلك الدور الذي ينتج من النفقات والإيرادات العامة، فالنفقات في نظر كينز لم يمد يقتصر دورها على سير المرافق العامة التقليدية ولكن إحداث آثار اقتصادية واجتماعية هامة مثل زيادة الطلب الفعال عند ظهور الركود الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي وتوزيعه، وغيرها من الآثار الإيجابية في نظر كينز، أما دور الإيرادات العامة فأصبح عند كينز وسيلة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي نطاق الضرائب استخدمت لإعادة توزيع الدخل والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الإنتاج القومي، أما القروض فتستخدمها الدولة بفرض القيام بتغييرات اقتصادية واجتماعية في المجتمع.

الطلب الثاني

المالفة العامة عند ابن خلدون-

يرى ابن خلدون أن المال هو الركن الثالث الذي تقوم عليه الدولة ويستقر عليه السلطان إلى جانب الركنين العسكري والإداري، فهو يرى أن المكلف بتسيير أموال الدولة ينفرد بجزء من رئاسة الدولة، بل أن ابن خلدون يذهب إلى اعتبار أن

(1) ذكرها محمد بيوتي، مرجع سابق، ص 29.

وظيفة الدولة الأساسية هي فرض النظام وجباية الأموال وحماية الحدود، فإذا عجزت عن القيام بأحد هذه المهام فمقوماتها ناقصة.

وسنحاول أن نتتبع معاهمة ابن خلدون في المالية العامة للدولة لتوضيحها ومقارنتها بمساهمات رواد الفكر المالي في العصر الحديث وهذا في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تطور الإيرادات المالية وإثرائها الاقتصادية عند ابن خلدون

لقد اهتم ابن خلدون اهتماما كبيرا بالجانب المالي للدولة ذلك أنه يعتبر المال ركن أساسي من أركان الملك، ولذلك فقد ربط ابن خلدون بين الأموار السياسية التي تمر بها الدولة وبين المداخل الجبائية، فهو يؤكد أن الجباية في المراحل الأولى لنشوء الدولة تكون قليلة العدد، ولكن مداخيلها رغم ذلك تكون وفيرة عكس الوضع الذي تكون عليه في نهاية عمرها.

يقول ابن خلدون، "أهم أن الدولة تكون في أولها بدوية فتكون بذلك قليلة الحاجات، عدم الترف وهوانه فيكون خراجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها بل بفضل كثير من حاجاتهم ثم لا تلبث أن تأخذ بسدين الحضارة والترف وهوانها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصا بكثرة بالغة بنطقته في خاصته وكثرة عملته ولا نفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية"⁽¹⁾.

ويتبين من هذا أن الدولة في مراحلها الأولى لا يستخلص من الناس إلا الجبايات الشرعية مثل الزكاة والخراج والجزية وهي جبايات منخفضة، وذلك نظرية سكرم طبائع البداوة وسماحة الدين الحنيف وخفض الجناح والتعاضد من الجباية.

(1) المقدمة، مرجع سبق، ص 250.

أما إذا كانت الدولة قد بدأت في الأخذ بعدين الحضارة والترفيه وبدأت تجري على نهج من سبقوها فإن نفقاتها تزداد وتكثر حتى تعجز الجباية عن الوفاء فتضطر الدولة إلى اللجوء إلى زيادة أنواع الضرائب لمد العجز.

ويمكن أن نشخص تزايد التطور السياسي للدولة مع الزيادة الحاصلة في الجباية عند ابن خلدون فيما يلي:

- أ. طور الظفر والغبية وبداية نشوء الدولة ————— يقابله هالض في الإيرادات.
- ب. طور التمكين للحكم والاستبداد بالسلطة ————— يقابله زيادة الموارد المالية الجبائية.
- ج. طور القوة للحكم والسيطرة والتحكم ————— يقابله ظهور المجر في الجبايات.
- د. طور المسألة والقناعة ————— استحداث رسوم وضرائب جديدة.
- هـ. طور التبذير والإسراف ————— تقلص الاستثمارات وتقلص الجبايات ونهاية الدولة.

ومن هنا يتبين لنا أن ابن خلدون تتبع تفسير النفقات حسب المرحلة العمرية للدولة ويبين أسباب ارتفاع وانخفاض الجباية.

الفرع الثاني: أثر الأنشطة المالية في التوازن الاقتصادي

تكلم ابن خلدون عن رسوم الحضارة والتقدم، ويبين بأن للدولة شأن كبير في التقدم والازدهار وذلك من خلال السياسة المالية وأسلوب الإنفاق العام.

فمتطلبات الحضارة تدفع إلى الزيادة في الإنفاق الموسمي وارتفاع حجم هذا الإنفاق يستدعي الرفع في مستوى الدخل العام دون تخفيض العظمى لأن اقتناء الكماليات يصبح سائداً بين أغلبية الأفراد، وطبقات المستهلكين.

وقد بين ابن خلدون بأن العلاقة التبادلية بين حسن توجيه النفقات العامة والنمو الاقتصادي المضي إلى نمو الثروات و تراكم الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها، وقد رفض بعض أموال الجباية من

التداول "الاقتصاد" بقصد تكوين احتياجات لمواجهة المستقبل وقد استعان في تبرير هذه الفكرة بما يعرف اليوم في الفكر الاقتصادي المعاصر بالآثار الانكماشية الناتجة من الاحتكار أو هائض الميزانية⁽¹⁾.

ومما تقدم يتبين بأن ابن خلدون ركز على تأثير النفقات العامة في تنظيم الحياة الاقتصادية والوصول إلى ما يسميه الكلاسيك بالتشغيل الكامل أو التوازن كمتاجر ومنتج ودموتها لأن تقوم بوظائفها التي عند ما لها وهي حماية الأمن، وإقامة العدالة مثل ما نادى به الكلاسيك في مبدأ الدولة العارسة إلا أن ابن خلدون يذهب الدولة بالحاج إلى أن تمارس في إقامة التوازن وتحقيق النمو عن طريق أدوات السياسة المالية.

يقول ابن خلدون، "إن الحضارة.. أحوال عادية زائدة على الضرورة من أحوال الممران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفاهية وتفاوت الأمم في الكفاية والقدرة، تفاوت خير محدود وذلك كله إنما يجيء من قبل، لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجائها"⁽²⁾.

وهكذا يقرر ابن خلدون أن للحجبايات تأثيرا واضحا على الاقتصاد بصفة عامة وذلك لتحقيق التشغيل الكامل، وقد جعل ذلك مبرهنا بجهوده الدولة وسياساتها المالية وفي هذا يقول ابن خلدون، "وإذا أفاض السلطان مطاء وأمواله في أهل دولته أثبت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم... فعلى نسبة حال الدولة يكون مسارها الرهايا، وعلى نسبة مسار الرهايا وبكثرتهم يكون مال الدولة"⁽³⁾.

ومن هنا يتبين بأن العلاقة بين زيادة النمو والانتماش وبين زيادة النفقات العامة علاقة تبادلية تسمير في حركية لراسمية من زيادة في النفقات العامة إلى

(1) ربيع محمود الروبي، مرجع سابق، ص 314.

(2) المقنة، مرجع سابق، ص 232.

(3) المقنة، مرجع سابق، ص 334.

زيادة في الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى نمو في الإيرادات العامة، ومن ثم النفقات العامة.

أما في الناحية العكسية والتي في حالها تحجم الدولة على الإنفاق العام وتحمس الأموال والجبايات فلا تنفقها على المصالح العامة فإن ذلك يؤدي إلى تقلص الطلب ويبدا الانتعاش في الظهور وكلما زاد حبس الأموال كلما ظهر الكساد وهم.

يقول ابن خلدون، "إن الدولة والسلطان مادة العمران فإذا احتجج السلطان الأموال أو الجبايات أو شقت فلم يصرفها في مصارفها، بل حينئذ ما بأيدي الحاشية والخاصة... ولدت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق... فيقع الكساد حينئذ في الأسواق⁽¹⁾."

الفرع الثالث: أهم قواعد الجباية عند ابن خلدون

تناول ابن خلدون أهم قواعد الجباية التي يجب أن يقوم عليها نظام الضرائب الأمثل والتي تقوم في نظره إلى وجود نظام جبائي وضريبي هادئ يكون قادراً على دفع جملة النمو والانتعاش الاقتصادي للمجتمع وسنتناول أهم هذه القواعد في النقاط الآتية،

أولاً، الملازمة² للاحتفال

يرى ابن خلدون أن الاحتفال في جباية الأموال وملازمة الضرائب تفرض عليهم لتقديرهم على الدفع، وعدم تحميلهم ما لا يطيقون يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي قادر على دفع همهم نحو الإنتاج أكثر وتمداد الوظائف مما يجعل المجتمع في حركية اقتصادية تعود على الفرد والدولة بالخير الكثير والعكس يكون صحيحاً.

(1) نفس المرجع، ص 25.

يقول ابن خلدون معتمداً وصية طاهر بن الحسين لأبيه في هذا الجانب: "انظر هذا الخراج... لا تأخذ منه فوق الاحتمال، ولا تكلف أمرا فيه شططا، فغنمهم ما أمطوك من مفهم وثقتهم في قوام أمرهم وتقويم أمورهم"⁽¹⁾.

ويمكن أن نستخرج أسس الملاممة من هذا النص فيما يلي:

- أ. المعرفة التامة بالاحتياجات الجبلية، "انظر هذا الخراج".
- ب. عدم الاقتطاع فوق القدرة الاحتمالية للأفراد، "لا تأخذ منهم فوق الاحتمال".
- ج. الابتعاد من الظلم الضروي على الأفراد، "ولا تكلف أمرا فيه شططا".
- د. الاقتطاع من فضائل الأموال دون الإضرار بنفسه في قوام أمرهم وتقويم أمورهم".

ومن هذا يتبين أن ابن خلدون تفعّل هذه القاعدة المهمة في المالية العامة ويمارئة ما جاء في هذه القاعدة إلى صياغة قانونه في الانتماء والتفكير إلى هذا الاكتشاف الاقتصادي العلمي قبل أربعة قرون من آدم سميث.

ثانياً، المساواة

يمتد ابن خلدون بأن المساواة في توزيع خالد الإيرادات والاستفادة من إنفاقه يؤدي إلى وجود التماسك الاجتماعي الذي يعتبر حصن الدولة وحاضيتها لشعور الأفراد بالعدل وعدم استحواد السلطة وحاضيتها على ما الناس فيه سواء، ولهذا يقول ابن خلدون في السياق السابق: "انظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله مزة ورهمة ولأهله توسعه ومنحه ولم يودع كبتها وفيضا، فوزمه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تظلمن شيئا منه من شريف لشرفه، ولا لغني لغناه ولا من مكاتب لك لأحد من خاصتك ولا حاضيتك"⁽²⁾.

(1) لمقدمة، مرجع سابق، ص 302.

(2) نص المرجع، نفس الصفحة.

ويمكن أن نستخرج من هذه الفقرة أسس المساواة في توزيع الإيرادات العامة في النقاط الآتية:

١. الأموال العامة أساس استقرار المجتمع، "نظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية".
- ب. قوة الدولة ومزتها من قوة أموالها العامة، "مزة ورفقة لأهله وتوسعه ومنحة".
- ج. أسس توزيع المال العام هي الحق، العدل، التسوية، "فوزمه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية".
- د. عدم محاباة أهل الجاه والشرف في المال العام، "ولا تطفن شبةا منه لشريف لشرفه ولا تغنى لغناه".
- هـ. عدم محاباة الخاصة والحاشية في المال العام، "ولا هن كقلب لك، ولا لأحد من ما خاصتك ولا حاشيتك".

ويتبين من هذه النقاط أن ابن خلدون قد قدم أطرا لكيفية إنفاق المال العام بحيث يعمل في صالح الأفراد والجماعة، ويرى قطعا تطبيق مثل هذه القواعد إلى الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، وقد يكون هذا التحليل المالي الذي أورده ابن خلدون والذي استقاه من الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقا للتحليل المالية التي قدمها رواد المدرسة الغربية "التقليديون" بأن ابن خلدون في تحليله المالي لقاعدة المساواة في توزيع الإيرادات العامة يعتبر رائدا من رواد هذا الفكر.

الفرع الرابع: مكونات الإيرادات العامة عند ابن خلدون

إن ابن خلدون الذي ينتمي إلى المدرسة الإسلامية، والذي يعتبر من خيرة فقهاء زمانه ما كان ليخصص جانبا من مقدمته لتصنيف الإيرادات العامة، لأنها معروفة ويديهية، ولكنه تخصص في دراسة آثارها الإيجابية والسلبية على الحركية الاقتصادية للمجتمع، ومع علمه هذا إلا أن ضرورة تحليله لآثارها ذكر في جوانب المقدمة أهم مكونات الإيرادات العامة لنذكرها مختصرة في النقاط الآتية:

أولاً: المخارم الشرعية

عالمج ابن خلدون في جوانب متعددة من مقدمته الموارد الشرعية للإيرادات في الدولة كما عاصرها، وأهمها الزكاة والخراج والجزية وفيرها، وبين ابن خلدون أن هذه المخارم محكومة بحدود شرعية من حيث معدنها ومواردها ومصاريقها، وهذه فقد ركز على آثارها في المجتمع.

ثانياً: المكوس

تكلم ابن خلدون على أنواع من المكوس كما لاحظها في الحياة الاقتصادية التي كان يعيش أحداثها ويسجل ظواهرها وبين أن آثارها تعود سلباً على الاستثمار عند الأفراد، ولذلك حارب ابن خلدون هذه الظاهرة ويرى بأن التوسع في أشكالها وأنواعها من الاضطرابات تؤول بالدولة إلى نهايتها. يقول ابن خلدون: "إن المكس داخل في قيم المبيعات وأثمانها"⁽¹⁾.

ثالثاً: الأموال المصادرة

إن تلك الأحداث السياسية المتسارعة والاضطرية التي لا تكاد تعرف استقراراً، جعلت ابن خلدون يتفطن إلى كثير من الظواهر ومنها ظاهرة الثروات الآتية من المحسوبية واستغلال النفوذ والجهل، هذه الثروات عادة ما يتحصل عليها الحكام وأصحاب الجاه والقوة من طريق المصادرة بغنى أنواع الحيل المدببة بالقوة والجبروت، وفي هذا يقول ابن خلدون: "ثم تشتد حاجة صاحب الدولة إلى المال، وينفق أبناء البطانة والحاشية ما تأكله أباؤهم" ما يجمعهم هم "من الأموال في غير سبيلها ويرى صاحب الدولة أنه أحق بتلك الأموال التي اكتسبت في دولة سلفه ويجهلهم فيصطلحها "يستأصلها" وينتزمها منهم لنفسه شيئاً شديداً، واحداً بعد واحد على نسبة رتبهم وتكرر الدولة لهم"⁽²⁾.

(1) الكلمة، مرجع سابق، ص 249.

(2) نفس المرجع، ص 297.

رابعاً، الضرائب غير المباشرة وراجعية الضرائب

إن المفهوم الشرعية في نظر ابن خلدون هي الضرائب المباشرة، وهي تتحدد بقواعد شرعية ملزمة غير قابلة للتغير، أما الضرائب الغير مباشرة فهي تلك الضرائب المستحدثة، وبين هذه الضرائب المستحدثة يرجعها التاجر أو المنتج على أثمان مبيعاته وبذلك ينقلها إلى عبء المستهلك، وهو عامة الشعب الذي يدفعها في صورة غلاء في ثمن المبيعات⁽¹⁾.

يقول ابن خلدون: "فيمحدث صاحب الدولة أنواع من الجباية "الضرائب" يضربها على البيعات ويضرب ثمنها قسراً معلوماً على الأثمان في الأسواق، وعلى أثمان السلع في أسواق المدينة.. وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الأموال، ويؤذن ذلك باختلال العمران"⁽²⁾.

ويشرح ابن خلدون بين الضرائب المباشرة والتي قلنا بأنها ثابتة في المقدار معلومة المصارف وبين تلك التي تفرضها الدولة وهي من أنواع الضرائب الغير مباشرة ويربط ظهور هذه الأخيرة بالتطور الاقتصادي والحضاري بصفة عامة، إذ يعتبر أن الدولة عندما يزداد ثراها فإن نفقاتها تزداد وتتنوع حتى يحصل عجز في الميزانية ويبدأ في التناقص وكلما ازداد العجز كلما لجأت الدولة إلى زيادة الموجود من الضرائب واستحداث أنواعا أخرى منها وهكذا تزداد لتتجهجج مع عظم النفقات السلطانية وهكذا حتى يحدث الضرر بالدولة.

يقول ابن خلدون: "ثم لا تلبث الدولة أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وهوالدها، وتجري على نهج الدول السابقة لها، فيكثر لذلك خرج أهل الدولة، ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولاً" مختلف

(1) محمد عبد السلام الجليل، مرجع سابق، ص 605.

(2) القضاة، مرجع سابق، ص 257.

الضرائب والرسوم" كلما زاد المخرج والحاجات والتخرج في عوائد الترف وفي المعطاء للحاشية، ويترك الدولة الهرم وتضعف مصابقتها من جباية الأموال من الأعمال... وتكثر العوائد "تغير النمط الاستهلاكي حيث تصبح الكماليات ضروريات" ويكثر بكثرتها أرقاق الجند ومصلاتهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية "الضرائب"⁽¹⁾.

ومن هذا التحليل العلمي القيم يتميز ابن خلدون عن غيره من محلي النظام الجبالي، كما يعتبر ابن خلدون أول من عرف مبدأ راجعية الضرائب قبل أن يمرها اقتصاديو العصر الحديث بقرون، مشيرا بذلك إلى أن الممول النهائي لهذه الضريبة هو المستهلك وليس التاجر أو المنتج.

كما يرى ابن خلدون أن هناك علاقة طردية بين زيادة الإنفاق العام وزيادة الرفاه العام، ففي رأيه أنه كلما زاد حجم الإيرادات والنفقات العامة كلما زادت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية تقدما وتحسنا، ويكون ذلك بانخفاض أسعار المواد الضرورية كالخبز وغيره وارتفاع أسعار المواد الكمالية كاللحم والفواكه وغيرها.

ويمكن القول أن ابن خلدون يتحدث عن حالة مثالية تتعلق بتحقيق التوازن المالي ومنه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتكافئ في الجانب المالي كفتا الإيرادات والنفقات، وتتكافئ في الجانب الاقتصادي كفتا الموجودات الاقتصادية أي السلع والخدمات وحجم السيولة النقدية⁽²⁾.

(1) المعلمة، مرجع سابق، ص 297.

(2) عبد السلام بلجي، المالية العامة عند المرودي وابن خلدون، دار الكلمة للتوزيع والنشر، المنصورة، 2000، ص 128.

يقول ابن خلدون: " .. ومتى عظم الدخل والخرج التمنت أحوال المساكن
ووسع المصر^(١) .

إن فالدخل والخرج إذا زاد أدى ذلك إلى زيادة الرفاه الاقتصادي
والاجتماعي، أي أن ابن خلدون يعتقد أن التوازن المالي في الدولة هو نقطة الانطلاق
لنمو التقدم والرفاه.

ونستنتج من دراستنا للمالية العامة بين ابن خلدون ومفكري المدرسة
الغربية بأن ابن خلدون قد حلل هذا الموضوع بعمق وهموية مقدما للدراسات
الاقتصادية والمالية نموذجا تحليليا ديناميكيا لم يعرف في الفكر الاقتصادي إلا
حديثا.

الملحق الأول⁽¹⁾

المصطلحات الاقتصادية ومدلولها المعاصر

مسلسل	المصطلح الاقتصادي	مدلوله أو مدلوله المعاصر
01	الكسب	تحصيل المال من خلال السعي أو هو قيمة العمل البشري أو هو الدخل.
02	المعاش	تحصيل الرزق ومطلبه - الدخل في مستوى الحاجة والضرورة.
03	الرزق	ما يقدره الحاكم من مال لشخص بصفة دورية - ما ينتفع به الفرد.
04	العمران	الاجتماع البشري.
05	الحاجة	ما يتطلبه الانسان من ضروريات وحاجيات وتحسينات.
06	العلاج	الصناعة - التحويل.
07	مواهب - آلات	اجهزة وادوات والآلات - رأس المال العيني.
08	التعاون	الاجتماع على عمل ما.
09	الكناية	ما يفي بالحاجة.
10	الصنائع	الصناعات.
11	التوسط	الترقي والرفاهية.
12	زكاة الثابت	خصب التربة.
13	رغد العيش - الانغماس في العيش	الرفاهية والرخاء.

(1) شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص 191
196.

14	قلة الوجد	ضعف الدخل وقلته.
15	سد الخلة	حققت الحياة - سد الرمي
16	السنون	القحط والجذب والمجاعات.
17	نحلة العيش	أسلوب ونمط المعيشة.
18	الفلح	الفرس والزرع.
19	الكن	المسكن.
20	التساع الأحوال	تحسين الأوضاع الاقتصادية.
22	الترف	المبالغة في الرفاهية.
23	تفاوت الأحوال	تفاوت الدخل والثروات.
24	الامتياز - المستمرين	أعمال العمران والقائمون عليها.
25	التهاب	سلب وقضب.
26	انقباض اليد	الامتناع عن فعل الشيء.
27	انهزم الساكن	فر وهرب.
28	تسديد الأحوال	تحسين الأوضاع.
29	المواد	المستلزمات.
30	العوائد	العادات.
31	ناقلة العيش ورفته	ضد الخشونة العيش الرفه.
32	الأعطيات	الدخول الحكومية، ما يحصل عليه العاملون لدى الدولة.
33	الخرج	الإنفاق.
34	الجباية	الإيرادات العامة.
35	التكوس	الضرائب غير المقررة شرعا.
36	امطار	مراحل.

37	البنلوة	ضد الحضارة.
38	الاستجلدة	التجويد والإتقان.
39	الفضلة	جمع فاعل - العمال.
40	الهندام	يطلق على الإدارة والتنظيم كما يطلق على بعض الآلات.
41	أحوال الوجود والعمران	درجات النمو والأوضاع الاقتصادية.
42	السكة	الخطم على النقود بطابع جديد - النظر في النقود المتعامل بها.
43	تعم به البلوى	يحتاج إليه عامة الناس.
44	الوزائج	ما يتوزع على الناس من الضرائب المالية الحكومية.
45	الوظائف	ما يفرض على الأموال من فرائض حكومية.
46	الاقتباط	حسن الأوضاع - الزواج.
47	التحنلق	ادعاء الفنى والثروة.
48	الأكررة	الفلاحون - الأجرام.
49	الأبواب	حدود ومنافع الدولة.
50	كسباد السوق	ضد نفاق السوق - طلب متلطي.
51	حوالة الأسواق	تحريك الأسعار إلى أعلى
52	أدراج الجباية	وفرة الإيرادات العامة.
53	المزاحمة	المنافسة.
54	المال الناض	النقود.

التحور.	اتلاف الأحوال
لتكوين وتراكم الأموال.	تأثُل المال
التزاعها ومصادرتها.	اصطلام الأموال
حبسها وسكنزها.	احتجان الأموال
ترك النشاط الاقتصادي.	الانقباض عن السعي
فست وتتهورت.	استعملت الأحوال
قل.	خف الساكن
مال معد للنمو والغنى.	متمول
ممارسة العمل الاقتصادي.	الاهتمال
العمل في غير تخصصه.	العمل في غير شأنه
تقليل الإنفاق.	القصد في النفقات
تدهور الأوضاع الاقتصادية.	تلاشي الأحوال
المزيد من الرخاء والنمو والرواج.	وفور العمران
تخزين الزرع.	احتكار الزرع
التحور والاضمحلال.	تراجع العمران
الخشبة التي تساعد البناء السقالة.	المحال
الفنى والبصار.	عظم الأحوال
المشتري - الطالب.	المستام
الخفاض تكاليف المعيشة.	سهولة المعاش
قل وجوده ومرضه.	عز وجوده
الخفاض مستوى المعيشة.	ضعف الأحوال
تكلفة ونفقة.	مؤنة
الرغبات.	الأغراض

79	الثروة	المال الكثير.
80	الفضلة	المالض الاقتصادي.
81	قلة الفبطة	تناقص المال.
82	هائلة العقار	الدخل المتحصل من العقار.
83	استدعاء المنافع	الترايط الصناعي.
84	الرياش	الكسب الكبير الزائد عن الحاجة.
85	مضادات	الأموال المتحصل عليها.
86	الجهاد	النفوذ- قدرة حاملة للشخص على أن يقوم الآخر ببعض عمله.
87	تنفق السلعة	تطلب بقوة.

الملحق الثاني

أهم مصطلحات ابن خلدون⁽¹⁾

بيان:

نثبت فيما يلي أهم الكلمات والمصطلحات التي استعملها ابن خلدون في مقدمته، والتي يتوقف على فهمها، فهم كثير من جملة عباراته، وبالتالي كثير من أفكاره وآرائه.

وكما سلاحظ القارئ فقد اعتمدنا الإيجاز قدر الإمكان، في الشرح والتفسير ممزجين المعنى الذي نقرحه لكل مصطلح بجملة أو فقرة في نفس المعنى من كلام ابن خلدون، ومحيلين إلى مقدمته.

وتسهيلا للرجوع إليها فقد عمدنا إلى ترتيبها حسب الحروف الهجائية، مراعين الحرف الأول من الكلمة - بعد إسقاط حرف التعريف "ال" - ودون أن نأخذ بعين الاعتبار أصلها اللغوي الذي اشتقت منه، وبالإضافة إلى ذلك فقد عمدنا إلى ترتيب هذه المصطلحات حتى تسهل الإحالة عليها عند الضرورة داخل هذا الملحق نفسه، أما بخصوص الإحالات فقد تتبعنا فيها الطريقة التالية:

1. الأرقام المصحوية بحرف "ج" تميل إلى المقدمة فالرقم (496ج2) مثلا يشير إلى صفحة 496 من الجزء الثاني من المقدمة (طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة وتحقيق علي عبد الواحد ويدا 2) فيما يخص الجزء الأول وهذا فيما يخص باقي الأجزاء).
2. أما الأرقام الأخرى المسبوقة بحرف "م" فهي تميل إلى مصطلح مشروح في هذا الملحق، وهكذا فالرقم (م25) يشير إلى المصطلح رقم 25.

(1) محمد طه الجابري، فكر ابن خلدون، القسبية والقولة، دار النشر القبرية، 1982، ص 436-474.

(1) الاستبداد، الاستقلال بالأمر، استقلال الوالي بولايته وإعلان خروجه عن السلطة المركزية.

— استقلال رئيس العصبة بالملك وشرائه دون أهل منصبه.

— الملك بالاستبداد، الملك التام. (م52).

(2) استظهار، استظهرت الدولة بقبيلة ما، كسبت ولاعها وهزرت نفسها بها مع تلك القبيلة مستقلة.

— الملك بالظاهرة، النفوذ الذي تتمتع به القبيلة المتحالفة مع الدولة. (2440ج).

(3) استبصار:

1. التأمل والنظر والاعتبار، تحكيم العقل والخمير، يقول الفزالي (الاحياء ج 8 ص 32)، العلوم التي تحصل "لا بطريق الاكتساب وحيلة الدليل تسمى إلهاما، والعلوم التي تحصل بالاستدلال تسمى اعتبارا واستبصارا.

— الاستبصار بالدين، الاهتمام بهنجه (708 ج 3).

ب. إن أقرب المصطلحات الحالية إلى مفهوم "الاستبصار" عند ابن خلدون هو: الوهي، والوهي الديني بالخصوص، "إن الصيغة الدينية تذهب بالتناقض والتحاسد الذي في أهل العصبة وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم (= إذا حصل لهم وهي بوضعتهم) لم يقف لهم شيء". (2467ج).

(4) استعداد، الاستعداد القريب والاستعداد البعيد: معناه، ككون الشيء يحتمل التحول إلى شيئين، ولكن هناك مامل يرجع تحوله إلى أحدهما دون الآخر، وحينئذ يكون ذلك الشيء مستعدا بالاستعداد القريب ليصير هذا ولا يكون

ذلك، فالماء مثلاً فيه استعداد لأن يصير بخاراً أو ثلجاً، ولكن وجود الحرارة يجعله مستعداً بالاستعداد القريب لأن يصير بخاراً، وبالأستعداد البعيد ليتحول ثلجاً، القزالي، مقاصد الفلاسفة ص 329.

وأحياناً يستعمل ابن خلدون الاستعداد الطبيعي بمعنى الاستعداد القريب. (982ج3).

- يستعمل ابن خلدون هذا المصطلح خاصة عند حديثه عن مراتب الوجود والتمثال الأكوان بعضها ببعض، "ومعنى الاتصال في هذه المكونات (الموجودات المتعاقبة) إن آخر كل ألق منها مستعد بالاستعداد القريب لأن يصير أول ألق الذي يليه" (508ج1).

(5) اصطلاح:

أ. التواضع والاتفاق، "فاصططلحت في كتابي هذا....."، "إن في أسماء البربر ويمض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا..." (408ج1) "إن الأوضاع اللغوية، إنما هي للمعاني المتعارفة، فإذا عرض من المعاني ما هو غير متعارف اصطللنا على التعبير عنه بلفظ يتيسر فهمه" (1065ج3).

ب. اصطلاح التعليم، طريقته ومنهاج التدريس "نكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به" (985ج3).

ج. اصطلاح المتقدمين والمتأخرين، أو طريقة المتقدمين والمتأخرين في علم الكلام، الأولى تعتمد على الجدل الكلامي القائم على إخضاع الأدلة العقلية للمقالات الإيمانية، وعلى نظرية أن "بطلان الدليل يؤذن ببطلان الدتول" كما ذهب إلى القول بذلك الباقلاني.

وأما الطريقة الثانية فهي المعتمدة على المنطق باعتباره "قانوناً للأدلة فقط" أي أداة للتفلسف لا جزءاً من الفلسفة، ولم يعتمد أصحاب هذه الطريقة، ومنهم الغزالي نظرية بطلان الدليل ببطلان المدلول* (1047-1048 ج3).

(6) أمة: يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة في معناها الاصطلاحي القديم ويعني بها في الغالب القبيلة الكبيرة أو مجموعة قبائل يرتبط بينهما نسب عام، وأحياناً يستعملها بمعنى جنس، أمة العرب أمة الفرس، وأحياناً أخرى يقصد بها أهل دين واحد، أمة الإسلام، أمة محمد....

والظاهر من كلام ابن خلدون أن الأمة أوسع من الشعب، "...إن الملك إذا ذهب من بعض الشعوب من أمة فلا بد من عودته إلى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبة" (2448 ج2) والشعب أوسع من القبيلة (م43).

(7) إمكان: "الإمكان العقلي والإمكان بحسب المادة التي للشيء" (506 ج2).

أ. نجد الفرق بين الإمكانين واضعاً عند ابن تيمية الذي يميز بين "الإمكان الذهني" و"الإمكان الخارجي".

الإمكان الذهني "هو أن يعرض للذهن شيء فيفترض وجوده، لا لعمله بوجوده، بل لعمله بعدم امتناعه، مع أن هذا الشيء قد يكون ممكناً في الخارج، وأما الإمكان الخارجي فهو أن يعرض للذهن شيء فيقرر بوجوده لعمله بوجوده، أو بوجود نظيره، أو بوجود ما هو أبعد في الوجود منه، فإذا كان نظيره أو ما هو أبعد منه موجوداً، كان هو موجوداً بالأولى....." (1).

ب. وبناء على ذلك فإن ابن خلدون يقصد بـ "الإمكان العقلي" التصور العقلي المطلق، وبـ "الإمكان بحسب المادة التي للشيء"، الإمكان الواقعي الذي يمكن التحقق منه واقعياً بمطابقة ما في الفكر لما هو في الخارج.

(1) سامي الشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 226، دار المطر، القاهرة، 1967.

- (8) إمارة، يقصد ابن خلدون بـ "الإمارة" أسلوباً معيناً في المعاش وطريقة خاصة في الحياة تعتمد على اتجاه والسلطة لا على العمل والإنتاج ولذلك يصف الإمارة بأنها "ليست بمنتهى طبيعي في المعاش" (899ج3) باعتباره أن المناهج الطبيعية للمعاش هي القائمة على العمل والسعي كالفلاحة والتجارة والصناعة.
- (9) برهان، البرهان الطبيعي، البرهان الصناعي،

- البرهان الطبيعي، أو الوجودي، هو المستند على الحس والتجربة
- أما البرهان الصناعي، أو العقلي، أو النظري، فهو المعتمد على الحدود والأقيسة (القياس الصوري) ولا تراعى فيه المطابقة للواقع.

(10) بدو، يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة:

- تارة بمعنى سكنى البادية والعيش فيها، "هؤلاء القائلون على الطلح والحيوان تدومهم الضرورة، ولا بد إلى البدو، لأنه متسع لنا لا يتسع له الحواضر من المزارع والغدن والمسارح للحيوان وغير ذلك..." (408ج2).
- وتارة بمعنى سكان البادية أنفسهم، "إن البدو هم المقتصرون على الضروفي في احوالهم" (413ج2).

البادية، "...إن العرب كانوا يطلقون لفظ البادية على ما نسميه الأرياف (بالإضافة إلى الصحاري)، فإذا قال المرابي "أهل البادية" فهم من ذلك أهل الصحراء وأهل الأرياف المزروعة، غير أنه يغلب أن تطلق البادية على الصحراء وما يجاورها مباشرة من الأرض المزروعة من القطر خاصة..." (1)

البدواة، هي حياة أهل البدو خاصة سكان الصحراء منهم.

(1) حسين مرس في تعليق له في كتاب المدن الإسلامي تكليف جرجي زيدان، ص 14 ج، 4 دار الهلال، القاهرة بدون تاريخ.

خشونة البداوة، الظروف المعاشية القاسية ومجموع الصفات الجسمية والخلقية وانماط السلوك الفردي والجماعي لأهل البادية، والمقصود بهم هنا على الخصوص البدو الرحل المتنقلون في الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية.

ومن هذه الظروف والصفات، الاقتصاد على الضروري من العيش، والانزواء والشجاعة والاعتماد على النفس، والصحة، وسكنى الخيام وعدم اعتبار قيمة الأعمال.

خشونة البداوة تقيض رقة الحضارة. (م16ج)

11) ترتيب: الترتيب بالطبع أو بالوضع: "الفكر يترك الترتيب بين الحوادث بالطبع أو بالوضع" (976ج3)، يقول الفزالي: (مقاصد الفلاسفة ص 188): "يكون الترتيب بالوضع كقولك بفساد قبل الكوفة إذا قصبت مكة من خراسان... وأما بالطبع كقولك الحيوانية قبل الإنسانية، والجسمية قبل الحيوانية إذا ابتدأت من جهة الأعم" والمتقدم بالطبع، هو الذي لا يرتفع بارتفاع المتقدم عليه، ويرتفع المتقدم عليه بارتفاعه، كالأحد لا يرتفع بارتفاع الاثنين، في حين يرتفع الاثنان بارتفاع الواحد. (باعتبار أن $2 = 1 + 1$).

12) توحش: يستعمل ابن خلدون بكثرة هذه الكلمة دون أن يقصد منها أي معنى من معاني التحقيق، بل يقصد بها النمط العام لسلوك القبائل المنفردة المنعزلة في البادية، والصحراء منها بالخصوص.

- "الأهم التوحشية، القبائل الموحشة في البداوة، التي لا تختلط بغيرها وتعيش متنقلة في القفر، إن الإبل أصابت العرب على التوحش في القفر والإمراق في البدو" (929ج3) فهم لذلك "أكثر بدواة من سائر الأمم وأبعد مجالا في القفر (456ج2).

- "خلق التوحش"، "طبيعة التوحش"، "موالد التوحش"... إلخ، مجموع الصفات الخلقية والجسمية التي يختص بها البدو الرحل الموحشين في القفار،

نتيجة الظروف الطبيعية والمناخية القاسية التي تفرضها عليهم الصحراء، وذلك مثل: الشجاعة، الكرم، وإباء الضيف، والاستغفار بالفز والفخر والافتخار به،... إلخ (454-455ج2).

13) جاء، الجاء هو، "القنطرة الحاملة للبشر على التعريف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والتمتع والتسلط بالقهر والغلبة" (910ج3) فهو هنا بمعنى السلطة.

"الجاه المفضل للمال" يعتبر ابن خلدون الجاه أهم مصدر للثروة والغنى: "... فإن كان الجاه متمعاً، كان الكسب الناشئ منه كذلك، وإن كان ضعيفاً قليلاً فمثله 'فاقبوا الجاه': 'يرمقون العيش ترميقاً'...." (910ج3).

14) جيل، الجيل، الأمة (المصباح) والمقصود بالأمة القبيلة الكبرى أو مجموعة قبائل مرتبطة بالنسب.

أ. وفي هذا المعنى يستعمل ابن خلدون كلمة "جيل".... إن اختلاف الأجيال (الشعوب والقبائل) في أحوالهم إنما هو باختلاف محلهم من المعاش" (407ج2).

ب. وأحياناً يستعملها بمعنى آخر، وهو مرحلة معينة، أو مستوى معين من مستويات التطور البشري نحو الحضارة والتمدن: "أجيال البدو"، "أجيال الحضار"، "جيل العرب في الخلقة طبيعي" (409ج2) ومعنى العبارة الأخيرة أن نمط الحياة الخاص بـ "العرب ومن في معناهم" (م36) مرحلة طبيعية في سلم التطور البشري، لأنه أسلوب في المعيش والحياة تفرضه عليهم الظروف الطبيعية والمناخية لمناطق سكنهم.

ج. "الأجيال الحادثة" (484ج2)، أبناء وحفدة إحدى العصبيات.

15) حسب الحساب نسب شريف وخلال حميدة، وشرف النسب خالد بنوره إلى الخلال، "الشرف والحساب إنما هو الخلال"، "معنى الحساب راجع إلى الأناصب" (2431ج2).

- الحساب بالحقيقة2- أو بالأصالة- هو المدغم بثمرة النسب أي بالعصبية (م37)، "ليكون الحساب والشرف أصليين في أهل العصبية لوجود ثمرة النسب، وتفاوت البيوت في هذا الشرف بتفاوت العصبية لأنه سرها" (2432ج2) ومن هنا مكان الحساب - في نظر ابن خلدون- خاصا بالبدو أهل العصبية.
- الحساب بالمجاز، شرف ناتج عن النسب ولكن دون عصبية، وهو خاص بالأصنام: "... وإذا اعتبرت الحساب في أهل الأصنام (م38) وجدت معناه أن الرجل منهم يمد سلفا (آباء وأجداد) في خلال الخير ومخالطة أهله مع الركون إلى العاقبة ما استطاع... (وهو) ليس حسبا بالحقيقة على الإطلاق" (2432ج2)، "لأن الشرف بالأصالة والحقيقة إنما هو لأهل العصبية" (2433ج2).
- الحساب بالمجاز أيضا هو الشرف الذي يحصل للموالي (م56) والمصطنعين بسبب مواليهم وأسيادهم.

16) حضارة، الحضارة ضد البداوة، والحضر سكان المدن أي "الحاضرون أهل الأصنام والبلدان" (2409ج2).

1. الحضارة في اصطلاح ابن خلدون "هي التفتن في العرف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومناهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر هوائك المنزل وأحواله" (2488ج2)، فهي تمني أسلوب حياة الأرستقراطية الحاكمة المقيمة في العاصمة والتي تعيش من الإمارة، أي الجماعة الحاكمة التي قدم بها العهد في المدينة ونسيت البداوة وخشونتها (م10)، وأصبحت جماع طفيلية تستهلك ولا تنتج.

ب. الحضارة عند ابن خلدون مقرونة بالملك، فأهل الحضارة هم أهل الدولة في مرحلة هرمها، "إن أمور الحضارة من توابع الترفه والترف من توابع الثروة والنعيم، والثروة والنعيم من توابع الملك" (492ج2).

ج. رقة الحضارة، "مضد خشونة البداوة"، هي مجموع الصفات الجسمية والخلقية وأنماط السلوك الفردي والاجتماعي الناتج عن حياة الحضارة بالمعنى السابق.

د. "الحضارة مفسدة للعميران" مادة وصورة. فساد مادة الممران يعني به فساد أخلاق أفراد المجتمع واحدا واحدا في ذاته (877ج3)، وفساد صورة الممران يعني به فساد الدولة وضمحلل أجهزتها، أي تفكك العصبية صاحبة الأمر.

17) حل وعقد: أهل الحل والعقد والشورى عند ابن خلدون هم أهل العصبية الحاكمة، "... لأن الشورى والحل والعقد لا تكون إلا لصاحب عصبية يقتدر بها حل أو عقد أو فعل أو ترك". أما غير أهل العصبية كالفقهاء والقضاة: "فأي مدخل له في الشورى" (574ج2).

18) حلة، والجمع حلل، محل الحلول والإقامة. فإذا كان الأمر يتعلق بالبدو المقيمين فحللهم هي قراهم ومساكنهم. أما إذا كان الأمر يتعلق بالبدو الرحل، فحللهم حينئذ هي خيامهم، أو الأماكن التي تنصب فيها هذه الخيام.

- "الحلل المنتجة القفار" (418ج2)، أي الخيام المتنقلة في الصحراء. وأصل العبارة من (التجمع القوم) بمعنى ذهبوا يطلبون الكلا في موضعه، والاسم منه (النجمة).

- "العرب أبعد نجمة" بمعنى أكثر تنقلا وتوقلا في الصحراء لأن "أبلهم تدعوهم إلى ذلك".

19) حي، الحي، أحياء البدو. يطلق "الحي" على أي خرج من فروع القبيلة. فأحياء البدو: جماعاتهم المرتبطة بنسب قريب أو بعيد.

(20) حوادث، جمع حادث. والحادث هو كل موجود وكان المدم سابقا عليه. وهو نوهان،

- نوات (أو الحوادث التي من عالم النوات)، هي الخلوقات جسمانية كانت أو روحية كالأنفس والملائكة.

- افعال، (أو الحوادث التي نت عالم الأفعال) وهي على العموم افعال المخلوقات. "إن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا فلا بد له من طبيعة (م 33) تخصه في ذاته وفيها يفرض له من أحواله" (410 ج 2). وإذن فليس المقصود "بالحادث" هنا الأحداث التاريخية الاجتماعية التي يطلق ابن خلدون عليها «توابع وأحوال» (م 60).

- ومعنى مبارته «أعنى لحوادث الدول عللا وأسبابا» (356 ج 1) هو أن كتابه (= علم الممران) بين أسباب وحلل حدوث الدول، قيامها وسقوطها. (حوادث الدول = الحادثات من الدول).

(21) حوالة، حوالة الأسواق، تحول الأثمان في الأسواق من الرخاء إلى الغلاء أو العكس. التجار «ينتظرون حوالة الأسواق».

(22) خطة،

أ. الخطة لغة، الأمر. يقال قولى خطة القضاء، أي أمر القضاء (القاموس). وفي

هذا المعنى نفسه يستعملها ابن خلدون. وعلى العموم فهي تعني الوظيفة.

ب. الخطة الدينية الخلافة، المناصب الدينية كإمامة الصلاة، والقضاء... الخ (564 ج 2).

والخطة الخلافة (نسبة إلى الخلافة) يستعملها في مقابل الوظائف

السلطانية. ويستعمل كذلك «الخطة السلطانية والرتب الملوكية» (603 ج 2) للدلالة على الوظائف الإدارية من وزارة وحجابه... الخ.

(23) دولة، الدولة في اصطلاح ابن خلدون هي على العموم « الامتداد الزمني والمكاني لحكم عصبية ما ».

أ. فمن حيث الامتداد في المكان تكون الدولة عامة أو خاصة.

- الدولة العامة هي مجموع المناطق والأقاليم التي تجري عليها سلطة العصبية الحاكمة سواء كانت هذه السلطة فعلية أم اسمية فقط.
- والدولة الخاصة هي الولاية أو الإقليم الذي استقل به الوالي. خارجا عن السلطة المركزية.

وهكذا فالدولة العباسية مثلا دولة عامة بالنسبة إلى الدويلات التي استقلت عنها كدولة بني بويه، وبني حمدان وغيرهما من الدول التابعة اسميا للخلافة العباسية والتي تسمى في لغة ابن خلدون دولا خاصة.

ب. أما من حيث الامتداد في الزمان فإن الدولة إما كلية وأما شخصية..

- الدولة الكلية هي مدة حكم عصبية من العصبيات والتي يتعاقب فيها الملوك واحدا بعد الآخر. إنها حكم أسرة معينة منذ استقلالها بالحكم إلى يوم خروجها منها. الدولة العباسية، الدولة الأموية، الدولة الموحدية... الخ.
- والدولة الشخصية هي مدة حكم شخص واحد من أشخاص الدولة الكلية، مثل دولة معاوية، دولة عبد المؤمن... الخ.

ج. ويتحدث ابن خلدون أيضا عن الدولة المستقرة والدولة المستجدة أو الحادثة (702 ج3) وذلك حين يتعلق الأمر بالفترة التي يحتم فيها الصراع بين العصبية صاحبة الدولة وإحدى العصبيات الثائرة ضدها والتي تستهدف الإطاحة بها وتأسيس دولة جديدة. فالدولة المستقرة يعني بها الدولة القائمة التي نشبت الثورة ضدها. والدولة المستجدة أو الحادثة هي الدولة العصبية الثائرة المطالبة بالملك والتي لم تنته بعد من القضاء على الدولة القديمة المستقرة.

د. هذا ولا يختلف مفهوم ابن خلدون للدولة عن معناها بل معانيها عند القدماء باستثناء هذه التقسيمات المشار إليها أعلاه. إن الدولة في الاصطلاح القديم هي « القوة والسيطرة والسلطان ». أو صاحب هذه الصفات، أو البيت الذي يتمتع بها. فيقال دولة هيد الملك بن مروان، ودولة صلاح الدين، والدولة الأموية، والدولة الفاطمية. وتطلق أيضا على المناطق التي يشملها نفوذ الدولة أو أصحابها والفرق بين الدولة والمملكة في الاصطلاح القديم هو إن «الدولة عبارة عن الحكومة ورجالها، والمملكة هي البلاد وأهلها»⁽¹⁾.

24) رئاسة: « الرئاسة خاصة وعامة »، فالرئاسة الخاصة هي الرئاسة على عصبية خاصة (م 37 د)، وتكون لكبراء أعيان البدو ومشايخهم « بما وقرية نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة » (2423 ج 2).

وأما الرئاسة العامة فهي الرئاسة على عصبية عامة (م 37 د) وهذه تبقى في «صاحبها المخصوص من أهل العصبية» (2428 ج 2) أي تبقى في دائرة العصبية الخاصة التي قادت الثورة من أجل الملك.

أ. الرئاسة العامة ملك، وهي بهذا المعنى « لا تكون إلا بالطلب إنما يكون بالعصبية ... فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لمصبياتهم واحدة واحدة » (2429 ج 2).

ب. «الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نصيبهم» (2429 ج 2) وهي منصب متوارث متناقل (في منصب واحد تعين له الطلب بالعصبية) « ولي تنتقل إلا إلى الأقوى من قروعه ». (2429 ج 2).

25) سناجة، سناجة البدو، سناجة المروية، سناجة الصين... الخ يقصد ابن خلدون بـ « سناجة » الفطرة السليمة والوضع الطبيعي الصحيح الذي لم تشبه شاذية. والمناجج الصالح لم يختلط بغيره⁽²⁾ «سناجة الدين البعيدة من عوائد الترف ومراتب الفواحش» (2347 ج 2).

(1) حسين مؤنس في المرجع المشار إليه سابقا، ص 11-12 ج 2.

(2) علي عبد الواحد والي في تحقيق له رقم 68 ب على الطبعة التي حققها من النسخ، ص (347 ج 1).

(26) سياسة: - هي أسلوب الحكم والطريقة التي يسلكها الحاكم في تدبير شؤون مملكته. ويصنفها ابن خلدون كما يلي:

أ. سياسة مدنية، وهي «التدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على مصلح يكون فيه حفظ النوع ويقاؤه» (414 ج 2).

ب. سياسة «ملوكية أو سياسة عامة» وهي الملوك (447 ج 2) و«يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصالح العامة». وهي لوهان،

- « سياسة شرعية » وهي المستندة إلى شرح منزل من عند الله (711 ج 2).

- و«سياسة عقلية» مستندة إلى قوانين مفروضة « من العقلاء وأكابر الدولة ويصرئها، ويسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها » (516 ج 2). وتسمى أيضا «السياسة الملكية» والسياسة «الحكيمة».

(27) صورة ومادة،

أ. يستعمل ابن خلدون هذين المصطلحين القديمين (أرسطو) في ميدان العمران البشري كما يلي:

- الصورة هي المؤسسات والنظم التي لا تستقيم الحياة الاجتماعية بدونها، الدين... الخ.

- المادة هي الجماعات البشرية التي تتكون منها الحياة الاجتماعية وتتطور لتصبح تنظيما محبنا هو الدولة.

« إن الدولة والملوك للممران بمثابة الصور للمادة وهل الشكل الحافظ بنوعه لوجوده. وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون الممران لا تتصور، والممران دون الدولة والملوك متعثر » (883-884 ج 3).

وقد استعمل ابن خلدون هذين المصطلحين أول مرة في خطبة كتابه (353 ج 1) حيث ينتقد المؤرخين الكوفهم «يجلبون الأخبار من الدول، وحكايات الوقائع في المصور الأول، صور قد تجردت من مواردها ...» والمعنى إن هؤلاء المؤرخين كانوا مقتصرين على ذكر أخبار الملك والوزراء... الخ (صورة العمران) ولا يهتمون بأمر القبال والعصبيات... (مادة العمران).

ب. ومن العبارات الفاضحة التي يستعمل فيها هذين المصطلحين قوله، "الدين والمادة صورة الوجود والملك" (888 ج 3). وقد استعمل هذه العبارة بصدد تحليله لكون "لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجبل الفالبيين عليها أو المختلطين لها". فاللغة العربية قد سيطرت على المناطق الأخرى التي استقر فيها الإسلام لأنها كانت لغة الدين. ولما كانت الدولة هي دولة الإسلام، وبما أن الدولة هي صورة للعمران كما ذكرنا، فإن تأثير الصورة في المادة، وهو هنا تأثير دولة الإسلام في المناطق التي اكتسحتها، يتجلى في فرض لغة الدين نفسها على اللغات الأصلية لهذه المناطق. وهكذا يكون معنى العبارة السالفة هو أن الدين يؤثر في الوجود (البشري) وفي الملك والدولة تأثير الصورة في المادة. وعلى العموم فإن ابن خلدون يقصد بالصورة جانبها التأثيري، وبالمادة كونها قابلة لتأثير الصورة. وهكذا فإن "الدولة بالحقيقة الفاضلة في مادة العمران إنما هي الصمبية والنوصكة". (884 ج 3). والمعنى هو أن العامل أو العنصر الذي يمنح للدولة قوة التأثير في المجتمع البشري، إنما هو الصمبية وهذا تفسد الدولة وتضمحل بفساد قوتها المؤثرة وهي الصمبية.

ج. على أن استعمال ابن خلدون لفهوم "المادة والصورة" لا يخلو من غموض واضطراب، فهو لا يتقيد في الغالب بالمعنى الأرضي لهاتين الكلمتين خاصة من حيث ارتباط أحدهما بالآخر. إن رأي ابن خلدون في علاقة المادة بالصورة قريب من رأي ابن سينا الذي قال برأي مناف لرأي أرسطو الذي أكد بأن الصورة تفسد بفساد المادة. فبالنسبة لابن سينا، أن يكون النفس صورة للجسد لا يعني أنها تفسد بفساد الجسد، أنها "كمال" له، مثلما "أن الملك

كمال للمدينة والريان كمال السفينة، وليسا مورتين للمدينة والسفينة⁽¹⁾ بالمعنى الأرسطي⁽¹⁾.

ومن هنا يسمى ابن خلدون الاجتماع البشري الذي تقوم فيه الدولة والملك بالاجتماع الكامل أو التام، والاجتماع القائم بنون ملك ودولة، بالاجتماع الناقص.

(28) صناعة، مهنة، حرفة، "ولم يكن العلم (= التعليم) بالجملة صناعة" (401 ج1). هذا وليس المقصود بـ "صناعة" الأعمال اليدوية وحدها كالحياطة مثلا، بل يقصد بها أيضا الأعمال الفكرية، فيقولون: "صناعة الفلسفة" وقد نقل الأستاذ مصطفى عبد الرزاق ج2، "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" (ص 50) عن صاحب "كشف اصطلاحات الفنون" إن الصناعة، "ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما، نحو فرض من الأغراض، صادرا من البصيرة بحسب الإمكان، والمراد بالموضوعات الآلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الحياطة، أو ذهنية كما في الاستدلال..." ويعرفها ابن خلدون بأنها، "ملكة (م41) في أمر عملي فكري ويكونه عمليا هو جسماني محسوس"، والصنائع منها البسيط وهو الذي يختص بالضروريات ومنها المركب وهو الذي يكون للكماليات (923 ج3).

(29) صناعي، نسبة إلى الصناعة،

- التعليم الصناعي: التعليم المتخذ حرفة لكسب العيش.
- التعليم غير الصناعي: تعليم العلم من أجل نشر المعرفة دون أخذ أجرة أو طلب تمويش، "...ومدار العلم ملكة (م41) يحتاج إلى التعليم، فأصبح من جملة الصنائع والحرف" (420 ج1).
- الشروط الصناعية، شروط التعليم ومناهجه (981 ج3).

(1) انظر حمود قاسم، في الفن والقتل قلائط الإغريق والإسلام ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 93-94.

- البرهان الصناعي، البرهان بالقياس المنطقي، ذلك في مقابل البرهان الطبيعي المعتمد على مطابقة ما في الذهن لا في الواقع.

(30) صنائع،

أ. يجمع ابن خلدون في الغالب صنائع على صنائع، وهو جمع صحيح لغوياً (والشائع جمعها على صناعات). فتكون (الصنائع) بهذا المعنى هي الحرف والمهن...

ب. وتارة يستعمل (صنائع) بمعنى الموالي والمصطنعين والموظفين. وهي حينئذ جمع (صنيعة). أي الشخص الذي يصطنعه الرجل ويلحقه بأقربائه أو خاصته.

(31) مصطنعون، المصطنعون هم الأفراد الذين تخضعهم القبيلة إليها بالحلف أو الولاء لهم بمعنى الموالي (م56).

(32) ضروري،

أ. الضروري والحاجي والكمالي اصطلاحات أصولية (أصول الفقه)، ومعناها كما يلي:

- الضروري هو كل ما يتوقف عليه الناس، بحيث تختل حياتهم بفقدانه، وقد حصر الفقهاء الضروريات في خمس: الدين، والنفس، والعقل، والعمل، والمال.
- الحاجي هو ما يرفع المشقة ويضع الحرج والضيق من الناس، فحياتهم لا تختل بفقدانه، بل يصيبهم الخراج وارتباك لا يبلغان مبلغ الفساد المتوقع من فقد الضروريات. ومن الأمثلة الفقهية لذلك: إباحة البيع تيسيراً لحاجات الناس، وتخفيف التكاليف منهم بقصر الصلاة والفطر في رمضان للمعاش...

- أما الكمالي فهو المكمل للحاجي ويمكن الاستغناء عنه تماماً. ولكن وجوده يجعل حياة الناس في وضعية أحسن، وهي ما يعبر عنه الفقهاء بـ (محاسن العادات)⁽¹⁾.

ب. هذا وقد نقل ابن خلدون هذه المصطلحات من ميدان الفقه إلى ميدانه الخاص، خصوصاً ما يتعلق منه بشؤون الماش، وعلى هذا:

- فالضروري هو ما لا بد منه من العيش لحفظ الحياة، ويقتصر فيه على البسيط السهل، وهو عيش أهل البدو.
- أما الحاجي فهو ما فوق الضروري ولكن دون الكمالي فهو عيش الفئة المتوسطة من الناس سكان القرى والمدن.
- وأما الكمالي فهي حياة (اللوكس)، حياة... (الترف والنعيم) التي تختص بها الجماعة الأرستقراطية الحاكمة.

(33) طبع وطبيعة: تتردد كلمتا طبع وطبيعة في فصول كثيرة من المقدمة، وقد وردت كلمة (طباع) أول مرة في خطبة الكتاب حيث يقول: "... فللممران طباع في أحواله..." (352ج1). ثم بعد ذلك تتردد كثيراً عبارات مماثلة مثل "ما يحدث في الممران بالطبع"، "ما يحدث فيه بمقتضى طبعه"، "طبيعة الملك"، "طبيعة الترف"... "الهرم يحدث في الدولة بالطبع"... (692ج2)... إلخ.

إن فهم فكرة الطبع والطبيعة عند ابن خلدون ضروري لفهم آرائه ونظرياته على الوجه الصحيح.

(1) انظر الشيخ محمد الحصري في: أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، القاهرة 1938 من 294-295، وكتابه: على حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1964 من 119.

1. يفرق الفزالي⁽¹⁾،

1. بين الحركة بالعرض كانتقال الماء داخل الإناء من مكان لآخر بانتقال الإناء. فحركة الماء هنا حركة عرضية.

2. الحركة بالقصر، والجسم المتحرك بالقصر هو ما كانت سبب حركته خارجا عن ذاته كانتقال السهم بالقوس وانتقال الشيء بما يجنبه أو يدفعه كانتقال الحجر إلى فوق إذا رمي إلى فوق، بخلاف انتقاله إلى تحت فهي حركة بالطبع.

3. أما الحركة بالطبع فمعناها أن الجسم المتحرك بالطبع هو الذي حركته من داخل ذاته، ولكن هذا لا يعني أنه يتحرك من ذاته لكونه جسما، إذ لو كان كذلك لكان متحركا دائما، وكان لكل جسم على وجه واحد، بل لعنى يزيد عليه يسمى ذلك المعنى طبيعة.

ويفرق الفزالي⁽²⁾ أيضا بين الفاعل بالطبع والفاعل بالإرادة، فالفاعل بالطبع "هو الفعل الخالي من العلم بالمفعول، بل يدخل الأفعال الطبيعية في الوجود على سبيل التسخير، والفاعل بالإرادة هو الذي له العلم بمعلوماته، فإذا هو عالم بمفعولاته ومخلوقاته. وإذن، فالذي يهمنا هنا أمران: الثاني،

أ. إن الطبع هو معنى يزيد على ذات الشيء ويسمى (طبيعة)، وهو في نفس الوقت من ذات الشيء لا من خارجه.

2. إن الأفعال الطبيعية في الوجود تنسب إليه - إلى الكون، إلى الوجود، على سبيل التسخير. وهذا يعني أن الفعل الصادر من طبيعة الشيء، والذي يحدث بالطبع، ليس مرتبطا بذلك الشيء ارتباطا العلة بالمفعول، بل هو ينسب إليه فقط على سبيل التسخير أي تسخير الله لهذا العالم. إن الفاعل في الحقيقة إنما هو الله. وهو وحده (عالم بمفعولاته ومخلوقاته).

(1) الفزالي: مغاهد الفلاسفة من 309-310.

(2) الفزالي: معارج التنوير، ص 195.

ونفس هذا المعنى يؤكد ابن خلدون حين يقول: "... واستولت أعمال البشر على عالم الحوادث (م16) بما فيه فكان كله في طاعته وتسخيره. وهذا معنى الاستخلاف المشار إليه في قوله تعالى: "إني جاعل في الأرض خليفة" (977ج3). واذن فإن:

1. طبائع العمران هي من ذات العمران، تحدث فيه لا بإرادة الناس، بل بـ (ضرورة الوجود).
2. إن ضرورة الوجود هذه، أو طبائع العمران نفسها، إنما هي كذلك (على سبيل التصغير) وبعبارة أخرى إنها هي و(مستقر المادة) شيء واحد. فهي الكيفية التي أجرى بها الله العادة في هذا الكون.

ب. ينتج عن ذلك أن (طبائع العمران) وكذا (حوارضة الذاتية) لا تعني القوانين بالمعنى الحديث. بل تعني فقط الخصائص اللازمة له نتيجة (العادة) أو (مستقر المادة). إنها عبارة عن القضية الإلهية كما تتجسم في حوادث الكون بأسره. ولذلك كان بالإمكان أن تحدث أشياء مخالفة لطبائع العمران بفعل القدرة الإلهية، وهي حينئذ (خوارق للمادة) أو (معجزات).

(34) طبقة، ويجمعها على طباق وطبقات.

- أساس (التقسيم الطبقي) في المجتمع عند ابن خلدون هو (الجهاد المفيد للمال).

"الجهاد متوزع في الناس ومتركب فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد مائية، وفي الأسفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة... بها ينتظم معاشهم وتسير مصالحهم ويتم بقاؤهم..." (909ج3).

"ثم أن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دولها من الطباق. وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه (...). فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشئ منه كذلك، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله" (910 ج3).

(35) عبر،

أ. جمع عبرة وهي تعني العروس المستخلصة من تأمل وقائع الحياة ماضياً وحاضراً. وبهذا المعنى استعمل ابن خلدون كلمة عبر في عنوان كتابه، (كتاب العبر...) لأنه كتاب (الفصح بالذكرى والعبر في مبدل الأحوال (= بدايتها) وما بعدها من الخبر (= تطورها...) (357 ج1).

ب. الاسم الكامل لكتاب ابن خلدون هو (كتاب العبر، ديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).

- كتاب العبر، الكتاب الذي يشتمل على العروس المستخلصة من الماضي، وهي تلك العروس التي تشرعها (المقدمة).

- ديوان المبتدأ والخبر، السجل الذي يشتمل على أخبار الدول وتفاصيل قيامها وسقوطها، وهذا ما يحتوي عليه القسم المخصص للتاريخ من كتاب العبر.

- في أيام العرب والعجم والبربر... في أخبارهم.

(36) حرب (العرب ومن في منازلهم)،

- يقصد ابن خلدون بـ (العرب)، القبائل العربية القاطنة بالأراضي الصحراوية والمختصة بأسلوب معين في الحياة يتميز بالخصوص بشطف الصيخ وتكد الحياة والتنقل والترحال والاحتفاظ بالأنساب وكثرة العصبية...

- ويوسع ابن خلدون هذا المعنى الذي يعطيه له (العرب) ليشمل من يسميهم به (العرب، ومن في معناهم) من (ظعون البربر ووزناتة بالمغرب والأكراد والترك والتركمكان بالمشرق) (2413ج2).

(37) مصيبة: يحسن الرجوع إلى الفصول التي عقدناها لشرح نظرية العصبية عند ابن خلدون. أما هنا فكل ما يمكننا فعله هو تسجيل الملاحظات التالية:

أ. "المصيبة إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه" (2424ج2). والمقصود بالنسب ليس الرابطة الدموية، فهو بهذا المعنى "أمر وهمي لا حقيقة له" (2424ج2)، "وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بأخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم" (2427ج2). وإنما المقصود بالنسب قائمته وثمرته وهي "هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنصرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه" (2424ج2). وكل ما يقع به هذا الالتحام فهو داخل في معنى النسب، ومنه "الحلف والولاء والاصطناع وطول المعاصرة والصحبة وسائر أمور الموت والحياة" وإذا حصل الالتحام بذلك جاءت النصرة والتناصر" (2503ج2).

ب. غير أن هذا الالتحام لا يشتد ويصبح مصيبة إلا إذا كان هناك ما يهدد كيان الجماعة "فإن القريب يجد في نفسه مضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يحصله من العاطب والهالك، نزعة طبيعية في البشر منذ كانوا" (2424ج2) وبالنظر إلى ما تقدم يمكن تعريف المصيبة عند ابن خلدون بأنها رابطة اجتماعية سيكولوجية - شعورية ولا شعورية - تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المنووية، ربطاً مستمراً يجرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة.

ج. إن تقيد يقضه العصبية بوجود تهديد أو عدوان يدل على أن فاعلية العصبية لا تشتد إلا عندما تمس المصلحة المشتركة للجماعة، وهي المصلحة التي تشكل فيها أمور المعاش والعنصر الرئيسي والأفعال، وإن فلا بد من استحضار

هذه العصبية الاقتصادية في الصراع العصبي لفهم نظرية ابن خلدون في العصبية، إن الفاعلية السياسية العصبية، وهنا ما يهم ابن خلدون في الدرجة الأولى تستهدف الحصول على الجاه والمال من أجل كوابمه من الترف والتميز³⁷.

د. العصبية ظاهرة خاصة بالبلد لأن أحياءهم (مفتوحة) وتحتاج في الدفاع عنها إلى تكتل وتعاقد فتتاليها الشجعان.

وأما الحضر فإن أسوار المدينة وحاميات الدولة تكفيهم ملوثة الدفاع عن أنفسهم وأموالهم، ولذلك فهم لا يحتاجون إلى التعصب والالتحام. إن العصبية في البداية بمثابة الأسوار في المدن.

هـ. العصبية خاصة وعامة: العصبية الخاصة هي المبنية على النسب القريب، والعصبية العامة هي التي تقوم على النسب البعيد، وكل عصبية عامة تتألف من عدة عصبية خاصة، ومن هنا كانت العصبية تقوم على الكثرة داخل الوحدة، وعلى التنافس والتناظر داخل التعاون والتناصر. ولا تصبح العصبية قوة سياسية إلا إذا التحمت العصبية الخاصة المتنافسة في إطار عصبية عامة واحدة، غير أن هذا الالتحام العصبية مشروط بوجود ظروف معينة يصر عنها ابن خلدون بـ (هرم الدولة).

و. هذا والعصبية بالمعنى المشار إليه يمتد بها ابن خلدون عصبية (طبيعية) إلا لا بد منها في الحماية والمطالبة والمواجهة، أما العصبية المستندة فقط على التعصب للأصنام والامتداد بها فهي (عصبية جاهلية) لا فائدة فيها مطلقاً، وهي المقصودة بضم الضارع للعصبية (256ج2).

(38) همران، العمران ضد الخلاء، وهو من العمارة والتميز. ويقصد به ابن خلدون الاجتماع البشري الذي يتم بـ « التماسك والتنازل في مصراو حلة للأنس بالعيشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم (البشر) من التعاون على المعاش » (417 ج2).

أ. من العمران ما يكون بدوياً وهو سكننا الضواحي والجبال والجلل المنفجعة في القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضرياً وهو الذي بالأمصار والمدن والقرى والمناشر للامتصام بها والتحصن بها ويقلاعها (2418ج2).

يقصد ابن خلدون بـ "العمران البشري" الحياة الاجتماعية وما ينتج عنها أو يرافقها من مظاهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية... إلخ.

وهذا العمران لا يكون تاماً إلا إذا قامت فيه الدولة. "العمران دون الملك والدولة متعزلاً في طباع البشر من الصلوان الداعي إلى النزاع (م58)..."، أما الاجتماع البشري الذي لا يؤدي إلى قيام دولة فيه فهو عمران ناقص.

ب. علم العمران علم يدرس كل ما يحدث في العمران البشري التام بالخصوص، من ظواهر خاصة به مثل التوحش والتأنس والمصيبات والملك والدول... على أن المهمة الرئيسية لعلم العمران هي البحث في عوامل قيام الدول وسقوطها وأسباب تعاقبها وتزاحمها.

(39) هـ، سبب، يتردد كثيراً في مقدمة ابن خلدون ذكر "العلل والأسباب" مترادفين، والذي يبدو هو أن ابن خلدون يستعمل هاتين الكلمتين في معناهما الفقهية الأصولية، لا في دلالتها المنطقية الفلسفية.

أ. والفرق بين العلة والسبب عند الأصوليين هو:

-- أن العلة وصف أضاف الشارع الحكم إليه وفاعله به ونصبه علامة عليه، مثل الأمكار بالنسبة لتحريم الخمر، ويكون هذا الوصف علة بالمعنى الدقيق عندما يمكن إدراك جانب المصلحة فيه، أي عندما يكون الحكم قابلاً للتبرير العقلي.

-- أما السبب فهو ذلك الوصف نفسه حينما لا يدرك العقل البشري جانب المصلحة فيه كالصيام لظهور هلال رمضان. فالمقصود من ربط الصيام برؤية

الهلال مقصود خفي، في حين أن ربط تحريم الخمر بالأسكار يمكن تبريره مقليا بكون الأسكار ينهب العقل.

ب. وقد نقل ابن خلدون مفهوم العلة والسبب من الميدان الفقهي الأصولي إلى ميدان الطبيعة وال عمران. وهكذا فالعلة هي الأسباب الظاهرة، "إنما يحيط العقل علما في الغالب بالأسباب التي هي من طبيعة ظاهرة ويقع في مداركها على نظام وترتيب" (1035 ج3) أن الأسباب التي من هذا النوع هي علل، وأما الأسباب بالمعنى المشار إليه آنفا فيطلق عليها عبارة "أسباب الخفية". وهي لا تدرك بالعقل أو على الأقل يصعب إدراك تسلسلها. "... ولعل الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا خرجت 200 من أن تكون مبركة، فيضل العقل في بيده الأوهام ويحار وينقطع" (1038 ج3).

وهكذا يمكن القول أن ذكر ابن خلدون لـ "الأسباب والعلل" مما ليس من نوع استعمال المترادفات بل إنه يقصد في الغالب التمييز بينما يطلق عليه في أماكن أخرى عبارتي "الأسباب الظاهرة" و"الأسباب الخفية".

ج. هذا والعلة عند الأصوليين مرتبطة بالحكمة، فحكمة الحكم هي "الباهت على تشريعه والغاية المقصودة منه". وعندما يقرن ابن خلدون "العلل" بـ "الحكمة" فهو يقصد في الغالب الإشارة إلى الدافع إلى الشيء (= علة) من جهة، والباهت له أو المقصود منه من جهة أخرى (= حكمة).

د. ومن الكلمات التي يرد نكرها مع المصطلحات السابقة كلمة "شرط" والمقصود به ما يرتبط به الشيء وجودا وهدما، وهو عند الأصوليين "ما جعله الشارع مكملًا لأمر شرعي لا يتحقق إلا بوجوده" وهو عندهم نوعان مكمل لسبب ومكمل لسبب.

وإبن خلدون يستعمل هذه المصطلحات جميعا في معنى أصم يقصد به "المبادئ" (= البدايات). والعقل البشري يدرك هذه "المبادئ" الظاهرة بفضل الترتيب

بين الحوادث. وهكذا "فإذا قصد إيجاد شيء من الأشياء فلأجل الترتيب بين الحوادث لا بد من التفضل لمببها أو علته أو شرطه وهي على الجملة مبادئة (= بداياته) إذ لا يوجد إلا ثانياً عنها...." (976ج3).

• (السبب الطبيعي) أو (السبب الوجودي) عبارة يستعملها في مقابل (السبب الشرعي).

(40) مادة:

1. المادة هي كل فعل جسماني أو ذهني يرمخ بال تكرار حتى يصبح بمثابة (الطبيعة) والمزاج.

ابن خلدون يعتبر الانسان "ابن عوالمه ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه" (419ج2).

ب. المادة و(مستقر المادة) هي الكيفية التي أجرى بها الله الحوادث في هذا الكون وهذا هو المعنى الذي يحيطه الأشارة للسببية.

(41) هوارض ذاتية:

أ. يقول الفارابي⁽¹⁾ "المرض الثاني هو الذي يكون موضوعه ماهيته أو جزءاً من ماهيته، أو توجب ماهيته موضوعه أن يوجد له على النحو الذي توجب ماهية أمر ما أن يوجد له مرض ما، فإن ذلك المرض إذا حد أخذ ذلك الأمر في حد المرض. فما كان من الأمراض هكذا فإنه يقال له عرض ذاتي وغير الذاتي هو الذي لا يدخل موضوعه في شيء من ماهيته، وماهية موضوعه لا توجب أن يوجد له ذلك المرض ...". هذا بالنسبة للمعنى الفلسفي للكلمة.

(1) الفارابي كتاب الحروف تحقيق الدكتور محمد مني، ص 95، دار الشرق بيروت 1968.

ب. أصل العوارض الذاتية للعلوم، وهو اصطلاح يستعمله المناطقة والأصوليين بكثرة، فيشرحها الفزالي كما يلي: «الأعراض الذاتية العلم من العلوم ولعني بها الخواص التي تقع في موضوع ذلك العلم ولا تقع خارجه عنه، كالمثلث والربيع لبعض المقادير، والانحناء والاستقامة لبعضها، وهي أمراض ذاتية لموضوع الهندسة وكالزوجية والفردية للمعد، كالالتفاق والاختلاف من نضبات، اعني التناسيب وكالمرض والصحة للحيوان...»⁽¹⁾.

هذا ويميزون الأمراض الذاتية عن الأعراض الغريبة كما يلي، «أما الذاتي فهو احتراز من الأمراض الغريبة، فان العلوم لا ينظر فيها للأمراض الغريبة، فلا ينظر المهندس في أن الخط المستقيم أحسن لأن الحسن غريب عن موضوع علمه...»⁽²⁾.

وإن، فالأمراض الذاتية في لغة ابن خلدون وكذلك ما يشبهها من العبارات مثل «ما يمرض للممران بطبيعته من الأحوال»، «ما يمرض له بمقتضى طبعه»... لا تعني (القوانين) كما فهم ذلك كثير من الباحثين، بل انه يقصد الخصائص اللازمة للشيء والتي يختص بها دون غيره. ومن هنا يمكن القول ان «العوارض الذاتية للممران» هي بتمييزنا المعاصر، الظواهر الاجتماعية، بأوسع معانيها.

ج. لم يحصر ابن خلدون هذه العوارض الذاتية للممران، بل يشير إلى أمثلة منها «مثل التوحش والتنافس والمصيبات وأصناف التخلبات التي تلحق ببعضهم على بعض، وما ينشأ من ذلك من الملح والفرق ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومصابيهم من الكسب والعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك الممران بطبيعته من الأحوال» (409 ج 1).

(1) الفزالي، متلذذ اللالحة ص 122-123.

(2) نفس المرجع.

(42) فساد: فساد العمران، فساد الدولة، فساد العصبية.

يستعمل ابن خلدون كلمة فساد هنا بالمعنى الفلسفي في مقابل «الكون» و«الكون هو حصول الصورة في الهيولى، والفساد انخلاعها عنها»⁽¹⁾

- فساد العمران يعني انفكاك صورته عن مادته أي تفكك الدولة واضمحلالها. ويفسد العمران أيضا بفساد مادته نتيجة «الحضارة» (م 16).
- فساد العصبية، فساد العصبية بـ «الترف والنميمة» وما ينشأ من ذلك من ظهور المصالح الشخصية لأفراد العصبية وطفيلاتها على المصلحة المشتركة التي كانت الأساس الذي قامت عليه الرابطة العصبية.

(43) قبيلة:

- أ. صنف علماء النصب العرب القدماء، التجمعات القبلية على أساس الكثرة والقلة كما يلي: الأمة، فالعصب فالقبيلة، فالأمازة، فالبطن، فالفخذ، فالعشيرة (أو العشير)، فالنصيلة.

وأكثر هذه المصطلحات استعمالاً عند ابن خلدون هي القبيلة والعشير والبطن وأحياناً يستعمل الأمة، والجيل (م 14) بمعنى القبيلة الكبرى.

- ب. نظم القبيلة عادة ثلاثة أصناف من الأفراد،

صريحاء النسب وهم «طبقة الأشراف» هؤلاء يتفاوتون في الشرف بتفاوت بهوتهم في العصب (م 15).

- الموالي واللمعاء، أي اللتصقين بالقبيلة بواسطة الجوار أو الحلف أو بالاصطناع (م 31).

(1) رسائل لخير قصداً ج 2 ص 59، دار صادر، بيروت، 1968.

– العبيد المسترقين، وهم في الغالب أسرى الحروب والغزوات.

(44) كسب، رزق: يفرق ابن خلدون بين الكسب والرزق، وفاقا للرأي أهل السنة كما يلي،

- الكسب هو ما يمتلكه الإنسان بسعيه وعمله سواء انتفع به أم لا.
- وأما الرزق فهو ما ينتفع به الإنسان شخصيا. وهكذا فحركة الميت تسمى كسب له، ولا تسمى رزقا لأنه تركها ولم ينتفع بها أما بالنسبة للوارثين فهي متى انتفعوا بها تسمى رزقا.
- والفرق بين الأرزاق والأصطيات في اصطلاح المؤرخين وأهل الدولة قديما، هو أن الأصطيات تعني المرتبات والأجور. وأما الأرزاق فهي ما كان يعطى للجند حلاوة على مرتباتهم من المواد الغذائية كالزيت والقمح ...⁽¹⁾
- يرى ابن خلدون أن قيمة ما يكسبه الإنسان إنما تتحدد بما بذله من سعي وعمل « الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » (893 ج 3).

(45) مبداء،

1. يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة مصدرا ميميا بمعنى البداية، « مبداء الدول = بدايتها » يقول عن المؤرخين أنهم « لا يترضون لبدايتها (أي الدول) ... فيبقى الناظر متطلعا بعد إلى اقتقاد أحوال مبداء الدول » (354 ج 1). وأحيانا يستعمل في نفس المعنى كلمة « أولية »، « هأنذا في التاريخ كتابا ... أبدعت فيه لأولية الدول حلا وأسبابا » (355 ج 1).
- ب. يقصد ابن خلدون بـ « مبداء الدول » أو « أولية الدول » الكيفية التي تقوم بها الدول بالعصبية التي تجري إلى الملك الذي هو غايتها.

(1) حسن مؤنس في المرجع المذكور سابقا، ج 4، ص 74.

(46) مجد: المجد، هو شرف المنبت والرئاسة على الأهل والعشير.

١. للمجد « اصل ينبني عليه ويتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشير، وفرع يتم وجوده ويكمّله وهو الخلال » أي الصفات الحميدة التي يقتضيها المجد (444 ج 2). ولما كان «اللك غاية للعصبية فهو أيضا غاية لفرومها ومتمماتها وهي الخلال» والمجد (445 ج 2).

ب. (الانفراد بالمجد) استثنى الرئيس دون مصيبيته بالفوائد المادية والمعنوية التي حققتها العصبية. انه الاستبداد بالسلطة والمال.

(47) مرتزقة: المرتزقة الجند هم المحارون الذين يعملون عند السلطان كأجراء للدفاع منه وهم في الغالب من غير مصيبيته، وقد يكونون من الأجانب غير المسلمين، المسيحيون الأسباب خاصة - الذين كانوا يسقطون أسرى في أيدي ملوك الأندلس وشمال إفريقيا والذين كان بعضهم يستعمل ضمن الحرس الخاص بالملك.

- هذا ويقصد بالجند في الاصطلاح القديم أفراد الجيش المنولين في الديوان والذين كانت تفرض لهم جريات وأزاق. أما غيرهم من أفراد الجيش فقد كانوا من القبائل والمصيبات التي تأخذ نصيبها من الخنالم.

(48) مسائل، مسائل العلم « هي القضايا الخاصة بكل علم، التي يطلب المعرفة في العلوم بأحد طرفيها، أما النفي وأما الإثبات »^(١)

إنها عبارة عن اجتماع الأمراض الذاتية (م 41) مع الموضوعات، وهي مطلوب لكل علم.

مسائل = نتائج = مطالب = ما يبرهن عليه في كل علم

(١) لفرزالي: مقاصد قلائفة رجع سابق، ص 123.

— مسائل علم العمران هي القضايا التي يبحث فيها، والتي يختص بها الاجتماع البشري، فهي إذن الظواهر الاجتماعية على العموم.

(49) مصر، ج أمصار. هي المدينة الكبيرة وفي الغالب العاصمة. نقل جرجي زيدان (التمدين الإسلامي (171 ج 2) عن المقدسي قوله: «... وقد اختلف في الأمصار فكانت الفقهاء، المصر كل بلد جامع تقام فيه الحنود ويحله أمير...».

المصر الكرسي، العاصمة. وأحيانا يستعمل « الكرسي » فقط، « وبالجملة فانخاذ الدولة الكرسي في مصر يدخل بعمران الكرسي الأول » (882 ج 3).

(50) مطاولة: الحرب بالمطاولة هي الحرب المستمرة على فترات، هي « الثورة الدائمة » التي تقوم بها إحدى العصبية على الدولة. وذلك بعكس « المناجزة » وهي الإجهاز على العدو دفعة واحدة والحق الهزيمة به. « الدولة المستجدة (م 23 ج) إنما تستولي على الدولة المستقرة بالمطاولة، لا بالمناجزة » (703 ج 2).

(51) معاش: « المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق (م 41) والسعي في تحصيله وهو مفضل من العيش (اسم مكان)، كانه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلى بهذه (إشارة إلى وجود المعاش وأصله)، جعلت موضعاً له على طريق المبالغة » (898 ج 3).

معاش ورياش: يقصد بالمعاش الضروري والحاجي (م 32) من العيش أما ما فوقهما أي الكمالي (م 32) فيسميه رياشاً، «... فتكون في تلك المكاسب معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشاً ومثمولاً إن زاد على ذلك » (895 ج 3).

(معاش نحل)، نحل المعاش هي طرق كسب العيش (898 ج 3).

الفكر المعاشي: هو العقل التجريبي أو العقل العملي عند الفلاسفة.

(52) ملكة، السلطة والقهر. «وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر» (439 ج2).

أ. كون الملك تاما إذا كان صاحبه «يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة» (514 ج2). وهذا أيضا هو «الملك الأعظم» وهو لا يكون إلا «لأصحاب القبائل والعشائر والعصبيات والزخوف والحروب والأقطار والممالك» (886 ج3).

- «الملك الناقص» أو (الملك الأصغر) فهو مجر استبداد أحد الولاة بولايته، أو استبداد أحد وجهاء العاصمة بالأمر عند سقوط الدولة.

ب. أما من حيث نوع السياسة التي يتبعها الملك في تدبير شؤون مملكته فإن الملك أنواع ثلاثة:

- ملك طبيعي وهو حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة.
- ملك سياسي وهو حمل الكافة على النظر العقلاني في جلب المصالح الدينية ودفع المضار.
- والخلافة وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها (815 ج2).

(53) ملكة:

أ. «صفة راسخة تحصل من استكمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته...» (923 ج3).

- الملكة غير الفهم والوصي (= المحضد): «الملكة إنما هي للعالم أو الشادي (= النايغ) في الفنون دون سواهما. فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والواصي».
- «والمكانات كلها جسمانية سواء كانت في البدن أو في الدماغ من الفكر وغيره كالإحساس والجسمانيات كلها محسوسة، فتقتصر إلى التعليم» (985 ج3).

- الفعل الحاصل بالملكة قد يرسخ بال تكرار والعادة فيصبح في مرتبة الطبع والطبيعة (م33): «... إن الانسان ابن عوائد وما لوفه لا ابن طبيعته ومزاجه، هالذي انه في الأحوال حتى صار له خلقا والملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجيلة» (2413ج2).

ب. يستعمل ابن خلدون (ملكة) بمعنى التملك وهو المعنى اللغوي للكلمة، (الملكة، الملك، والتملك، يقال ما في ملكته شيء، (المصباح)).

والغالب أن ابن خلدون يقصد بها،

- الحكم بقول: «... فمن الغالب أن يكون الإنسان في ملكة غيره» (2418ج2) أي تحت حكم غيره «فإن كانت الملكة رفيقة عادلة... وإذا كانت الملكة وأحكامها بالقهر والسطوة...» (2419ج2).

سوء الملكة، سوء الحكم: «(إن أواخر الدولة يكون فيها الإجحاف بالرهايا وسوء الملكة» (2709ج2).

- حسن الملكة، حسن الحكم: «ومعنى حسن الملكة إلى الرقيق بالرحمة» (2515ج2).

54) ملكية، الملكية في اصطلاح ابن خلدون تعني الانتماء إلى عالم الملائكة. (3982ج3)

55) ملائكية: (عالم الملائكية): عالم الملائكة في اتصال الانسان به وهو عالم فوق البشرية وتحت (الآأ الأعلى).
(56) موالي:

أ. موالي القبيلة في الاصطلاح الخلدوني: هم جميع من ينتمي إليها دون أن يرتبطهم بها نسب صريح. وفي معناهم: (المصطنعون) وهم الذين تضمهم القبيلة إليها بالحلف أو بالولاء، دون أن يرتبطوا بها بالنسب القريب.

- يميز الفقهاء بين مولى الرق، ومولى الخلف الأول هو العبد يعتقه سيده فيصبح ولأوله له، أي يصبح عضواً في أسرته، ويتحمل بالنسبة إليه جميع التبعات التي يتحملها بالنسبة لأبنائه. والثاني هو الرجل الحر أصلاً ينزل في جوار قبيلة ماء، أو في جوار رجل ذي مكانة فيحالف القبيلة على أن يكون معها ضد أعدائها ويخضع لأمرائها ونظمها، لقاء قيام القبيلة بحمايته والنخاع منه. «... فإذا اصطنع أهل العصبية قوماً من غير نسبهم أو استرقوا المبدان والموالي والتحموا بهم... ضرب منهم أولئك الموالى والمصطنعون بنسبهم في تلك العصبية ونسبوا جلدتها مكانها عصبيتهم..» (437ج2).

ب. هذا ويطلق لفظ (مولى) على السيد أيضاً أي على الرجل الذي يعتق عبداً، أو الذي يستجير به حليف. فحصل في أن البيت والشرف للموالي (أ) وأهل الاصطناع إنما هو بمواليهم (ب) لا بأنسابهم (433ج2).

(57) وجود، يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة بمعنى: الواقع المعيشي؛ (براهين وجودية = براهين تستند على الواقع) (يشهد له الوجود = يشهد له الواقع).

والمقصود بالواقع هنا إما الواقع الطبيعي (= الطبيعة) أو الواقع الاجتماعي.

(58) وازع،

1. السلطة التي تكبح جماح الفرد وتمثل «غريزته العدوانية» وهو - أي الوازع - نوعان،

- وازع ذاتي ومرجعه إلى الاقتناع الفردي والقيادته بمحض إرادته وهدي ضميره تحت تأثير التربية الدينية والخلقية.

- وازع أجنبي، وهو السلطة المفروضة على الشخص من خارج بالتعليم أو بالعقاب أو بالقلمة والقهر. «الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للباس

لأن الوازع فيها أجنبي. وأما الشرعية فغير مفسدة لأن الوازع فيها ذاتي» (241ج2).

ب. الوازع عند ابن خلدون هو، على العموم، الحاكم «فاحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو يقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم» (513ج2).

(59) وزيفة: ج. وزائع وهي الضريبة التي تفرض على مجموعة من الأشخاص فيتوزعونها فيما بينهم. «إن الجباية أول الدولة تكون قليلة الزوائج، كثيرة الجملة» (667ج2). أي إن مقدار الضريبة المفروضة على الأشخاص والممتلكات يكون كثيرا لكثرة من يؤديها. فإذا ارتفع مقدار الزيفة الواحدة من الحد المعقول، مجزت أهلية السكان عن أدائها، فيكون مجموعها قليلا.

(60) وظيفة، والوظيفة ما يوظف أدائه على الشخص بعينه. «وإذا قلت الزوائج والوظائف (أي إذا انخفضت نسبة الضريبة) على الرهايا، نشطوا للعمل..» (668ج2). وهكذا فالوزيفة هي الضريبة الجماعية، أما الوظيفة فهي الضريبة المهنية.

(61) وقائع، الواقعة، (يجمعها ابن خلدون وقائع، وأحيانا على والقعات) هي كل ما يحدث في المجتمع من تغيير وتطور فهي تقابل: الحوادث التاريخية بالمعنى الحديث. وكثيرا ما يقرنها بـ «أحوال» ويعني بها مراحل التغيير والتطور، المؤرخون «لم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراها» (351ج1). - أحيانا يقرن، حوادث ووقائع. الحوادث (م20) أهم من الوقائع، لأنها تشمل النوات كلما تشمل الأفعال. أما الوقائع فيعني بها خاصة الأفعال والملاقات الاجتماعية.

بعد إنهاء هذا البحث بمون الله ولوليقه نحن في حاجة إلى إبراز نتائجها التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومنها الإيجابية على الإشكالية بالكشف عن الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون وتحليلها ومعالجتها معالجة علمية موضوعية للتأكد منها، هل جاءت كغيرها من الأفكار الاقتصادية عند أفلطون، وأرسطو، وعند بعض علماء المسلمين؟ أم أن ابن خلدون قد توصل إلى وضع أسس لتحليل اقتصادي متكامل يرتقي إلى درجة العلم، الأمر الذي يسمح له تبوأ مكانته بين رواد الفكر الاقتصادي، مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي لتأسيس علم الاقتصاد.

نعتقد أن هذه الدراسة أثبتت صحة هذه الفرضية عن طريق تحقيق ما اشترطه العلماء في ولادة علم ما، وهي الموضوع المتميز، والمنهج العلمي الذي يمكن من خلاله دراسة هذا الموضوع، والمسائل التي تحتوي على النظريات والقوانين الضابطة لمسائل العلم، وفيما يلي عرض للنتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الشروط الثلاثة المطلوب في ولادة علم ما:

أولاً: أهم العوامل المؤثرة في فكر ابن خلدون

إن عظمت هذا الفكر كانت نتيجة لتفاعل عوامل قوية ساهمت في تشكيل فكره ورسم شخصيته، فمن عائلة سادت في العلم والسياسة ترجع جذورها إلى الصحابي وأهل ابن حجر، إلى عصر عرف كل التناقضات وشهد حتى الظواهر إلى حياة مليئة بالتجارب الميدانية التي وقف على نتائجها وآثارها، فكانت المحور الذي تدور عليه الحياة السياسية، ثم العلم الفيزي والفناء، وشغل السلطة، ومراة السجن، وظم الزمن بهلاله الال والولد، فكانت خلاصة هذه المعاناة البشرية الخلدونية، فكراً طمعا غير مسبوق، وكان ابن خلدون مبتكراً ومجدداً وليس مقلداً.

ثانياً، الموضوع في التحليل الاقتصادي الخلدوني "الشرط الأول"

بعد دراستنا للشرط الأول والتمثل في "الموضوع" في النموذج الاقتصادي الخلدوني تبين لنا أن موضوع المعرفة الاقتصادية عند ابن خلدون قد استوى في جميع شروطه وقياساته، وتحدد بشكل علمي دقيق الفرض من المراسات الاقتصادية التي قدمها ابن خلدون، فقد بينا كيف استعمل ابن خلدون العقل كمصدر للمعرفة الإنسانية، واستنتج بأن العقل لا يصلح لأن يكون نقطة البداية لمعرفة الطبيعة، كما أنه لا يصلح وحدة لهذه المعرفة الكاملة لراحل الإدراك وهي مرحلة التمييز ومرحلة النظر ومرحلة البرهان وذلك هو الاعتقاد الراجح لاستفاء ابن خلدون لموضوع المعرفة الاقتصادية وإمارة التوصل إلى علم جديد.

ثالثاً، المنهج في التحليل الاقتصادي الخلدوني

إن المنهج العلمي لابن خلدون قائم على فروض علمية من أهمها التعليل الاقتصادي، والعلاقة الحركية بين الأسباب والنتائج، كما أن له أسس علمية وأهمها الشك، والواقعية الاقتصادية والاجتماعية، والأساس التحليلي، ومن خلال هذا نوضح لنا بأن المنهج العلمي لابن خلدون استقرائي قياسي يستجلي الوقائع ويرتكز على التجريبية، ويحلل الظواهر ليمتخلص منها حكماً عاماً عن طريق القياس، باستخدام العقل ليصل إلى معرفة الملة التي تربط بين جوانب الظاهرة.

رابعاً، الأفكار والنظريات الاقتصادية عند ابن خلدون "استفتاء المسائل"

لقد توصلنا إلى إثبات أن ابن خلدون استوفى أهم مسائل المعرفة الاقتصادية وهو الشرط الثالث والأخير المطلوب في أي معرفة علمية لتكون علماً مخصصاً، وسنتعرض باختصار إلى نتائج هذه المسائل الاقتصادية المقارنة فيما يلي:

1. تقسيم العمل، اليد الخفية والحافز بين خلدون وأدم سميث

إن ابن خلدون يعتبر تقسيم العمل وتخصيصه "التعاون" ضرورة إنسانية نابعة من هجر الفرد على سد حاجاته ورغباته بمفرده بينما يرجع أدم سميث هذا إلى رغبة فطرية في التبادل.

- يؤدي تقسيم العمل إلى الزيادة السكلية التي ينتج عنها التخصص والتأهيل مما يؤدي إلى وجود فائض نتيجة التعاون يتطلب تصريف المنتجات من طريق ما يسمى بالمناقص بين المدن أو البلدان أي وجود أسواق جديدة لتصريف الفائض وهذه الفكرة ساد الاعتقاد بظهورها في عهد أدم سميث.
- توصل ابن خلدون إلى نوعين أساسيين لتقسيم العمل، التقسيم الاجتماعي وهو توزيع الأعمال بين الناس، والتقسيم التقني داخل العملية الإنتاجية الواحدة في مثال "قوت يوم من الحنطة"، بينما ركز أدم سميث بصفة أساسية على التقسيم التقني للعمل.

وهكذا يتضح بكل موضوعية علمية أن مساهمة ابن خلدون في تقسيم العمل قد فاقت ما قدمه رائد الاقتصاد الغربي المعاصر أدم سميث.

- قدم ابن خلدون تحليلاً علمياً من الحافز الاقتصادي واعتبره أساس التقدم لأن ذهابه يؤدي إلى القمود من الكسب جملة لذهابه بالأمال جملة، وهو نفس التعبير الذي استعمله أدم سميث "اليد الخفية" واعتبرها هي محرك الحياة الاقتصادية، وإذا كانت اليد الخفية سبباً في زيادة أدم سميث، فإن الحافز الاقتصادي يجعل ابن خلدون بين الرواد استناداً إلى نفس التكوين.

2. الحرية الاقتصادية بين ابن خلدون وكينزي أدم سميث

إن ابن خلدون من دعاة الحرية الاقتصادية، وهو ضد أن تكون الدولة تاجرة، حيث حارب تدخلها سواء في الإنتاج أو التبادل، وهذا يجعل ابن خلدون من أنصار

الحرية الاقتصادية الكاملة، وبالرجوع إلى مذهب الفيزيوقراط "دعه يعمل دعه يمر" أي الحرية في التبادل والإنتاج، وبالأستناد إلى فكر آدم سميث النامي إلى علم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن مساهمة ابن خلدون سابقة بأربعة قرون مما يترتب عليه بأن نمقد لابن خلدون تأسيس مذهب الحرية الاقتصادية.

3. نظرية الربيع والتوزيع بين ابن خلدون وريكاردو،

من خلال دراستنا لنظرية الربيع عند ريكاردو وابن خلدون تبين لنا أن المعبر عليه عند ابن خلدون بـ "الأراضي الأقل خصوبة والتبلاء المتوهرة" والمعبر عليه عند ريكاردو بالأراضي الأقل خصوبة أو بالأراضي الصحراوية القاحلة هي نفس الفكرة ونفس الموضوع، مما يبين بأن الاختلاف لم يكن سوى في الصياغة وهذا يجعل من ابن خلدون أول من أسس لنظرية الربيع.

أما دراسة نظرية التوزيع عند ابن خلدون ومقارنتها مع آدم سميث وريكاردو فقد توصلنا من خلالها إلى أن مساهمة ابن خلدون تشكل نظرية متكاملة في التوزيع، وأن هذه النظرية التي أنتجت في عصر ابن خلدون مازالت ذات جدوى في زماننا هذا، الأمر الذي يعزز أصالة وعلمية ومسبق ابن خلدون.

4. دور الدولة في الانتعاش والانتكاس النمو الاقتصادي،

إن ابن خلدون لم يحلل حسب الأثار الإيجابية والسلبية التي تصاحب تطور الدولة، ولكنه اكتشف قوانين التطور المفضي إلى التقدم والازدهار والرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما حدد ويكل عملية عوامل التدهور والانتكاس، الذي تسبب فيه الدولة وتؤدي إلى تفككها وضمحلها واختفائها وتخلقها.

5. نظرية القيمة والأسعار بين ابن خلدون وأدم سميث

إن ابن خلدون هو أول من درس دراسة علمية تحليلية للقيمة وأرجعها إلى العمل الإنساني، وقد جزم ذلك قبل أربعة قرون من التناقضات التي وقع فيها الفكر التجاري والطبيعي، وصححها آدم سميث قلب بلبي الاقتصاد، وهذا الجزم يظهر في قوله: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب وتمول لأنه إن كان مملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مكتسب من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني... وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع"⁽¹⁾، وهكذا يتبين بكل وضوح بأن نظرية القيمة التي شكلت دراستها تناقضات فكرية مختلفة، قد تم تناولها من قبل ابن خلدون بشكل علمي وموضوعي هذا الشكل هو السائد في الاقتصاد المعاصر.

— أما الدراسة المقارنة لنظرية الأسعار تبين بأن ابن خلدون درس هذه النظرية من جميع جوانبها بشكل علمي وموضوعي يجعله يسجل سبقا تاريخيا في هذا المجال.

6. نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر

إن ابن خلدون قد أحاط بجميع جوانب هذه النظرية دراسة وتحليلا وإن المقارنة أثبتت لنا أن ما جاء به في مجال الإنتاج لا يقل أهمية عما هو موجود في الفكر الاقتصادي المعاصر، مقيما بنفس تقييم الفكر المعاصر، وهذا ما يجعل ابن خلدون يتبوأ المكانة البارزة بين المفكرين الاقتصاديين المعاصرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية.

7. نظرية السكان والنمو والتنمية العامة

بعد دراستنا لهذه النظريات الهامة في الدراسات الاقتصادية بين ابن خلدون وغيره من منظري الفكر الاقتصادي المعاصر، تبين لنا ما يلي:

(1) لقمة، مرجع سبق، ص 301.

١. إن دراسة مقارنة لنظرية المكان بين ابن خلدون ومالتس بينت أن ما جاء به ابن خلدون هو أعمق بكثير مما جاء به مالتس، لأن التجارب والتطور الاقتصادي فقدت كل ما زعمه مالتس ليس في قرون ولكن في سنين، بينما بقي ما جاء به ابن خلدون صالحا إلى يومنا هذا، مما جعل ابن خلدون صاحب أول نظرية متكاملة في السكان.

ب. أما دراستنا للنقود بين ابن خلدون والكلاسيك وكينز فقد بينت لنا بأن ابن خلدون قدم مفهوم علمي وموضوعي للنقود، كما تعرف على أهم وظائفها ووضح بأن الطلب على النقود يجب أن يكون من أجل استخدامها في التبادل، لا من أجل احتيازها، كما تعرض لتأثير الزيادة والنقصان في الاستهلاك.

وتوصل إلى أن التوسع في الاستهلاك الحكومي والعمومي يؤدي إلى الانتماء الاقتصادي، وبالقياص مع ما جاء من فكر في هذا الموضوع عند الكلاسيك وكينز يتبين أن مساهمة ابن خلدون في هذا الموضوع لا تقل أهمية مما قدمه الفكر الكلاسيكي والكينزي في هذا المجال.

ج. أما المالية العامة فقد درسها ابن خلدون دراسة تحليلية ارتباطية بالواقع، وتوصل إلى تحديد أثر النفقات والإيرادات الإيجابية والسلبية، وصياغة قانونه الذي يعتمد فيه بأنه كلما عظم الدخل والخرج التست أحوال الساكن ووسع العمر، وبالمقارنة بما قدمناه من فكر في المالية العامة عند رواد المدرسة الفرعية تبين بأن ابن خلدون قد قدم للدراسات الاقتصادية في مجال المالية العامة نموذجا تحليليا ديناميكيا لم يعرف في الفكر الاقتصادي إلا حديثا.

والنتيجة النهائية التي نخلص إلى تأكيدها بصورة علمية هي:

"يعد ابن خلدون من الأوائل الذين قدموا تحليلا اقتصاديا علميا متكاملًا، ويحق له أن يكون من الأوائل الذين أسسوا علم الاقتصاد".

1. ايف لأكوسته ترجمة ميشال سليمان، العلامة ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
2. إبراهيم منكور، ابن خلدون، أعمال مهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسية، القاهرة، 1962.
3. أحمد منيسي، عبد الحميد، عطية المهدي الفيتوري، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1991.
4. أحمد بوذرة، الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، 1984.
5. ابن قيم الجوزية، إمام الموقعين من رب العالمين، المكتبة السلفية، القاهرة، 1976.
6. الأيوبي، لصيف، إستراتيجية التنمية في العالم الثالث، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1988.
7. أحمد شوقي، دنيا، ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السمودية، 1993.
8. إسماعيل سفره، عارف دةيلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مشاورات جامعة دمشق، سوريا، 1992.
9. الفلاطون، الحسبة ومسؤوليات الحكومات الإسلامية، دار الإسلام، القاهرة، 1973.
10. إبراهيم أحمد الشاذلي وآخرون، مبادئ في علم الاقتصاد، المتحدة للطباعة، القاهرة، 2001.
11. أحمد جامع، عبد الله العميدي، أصول الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1993.
12. أوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، دار الطليعة، بيروت، 1978.

13. أحمد جامع، عبد اللطيف الصعيدي، أصول الاقتصاد ج 2، دار الثقافة الجامعية، جامعة عين شمس القاهرة، 1993.
14. إبراهيم دسوقي أباضة، الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومناهجه، دراسات العرب، بيروت.
15. أناس بن صالح زمراشي، المالية والسياسة المالية، المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، 2000.
16. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبع مصطفى الهادي الحلبي، السنة غير مذكورة.
17. بوتومون، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، تمهيد في علم الاجتماع، دار المعارف القاهرة، 1990.
18. بوتومون - وميض لطفي، علم الاجتماع السياسي، دار الطليعة، بيروت، 1986.
19. باقر المصن، اقتصادنا، دار الشروق، جدة، 1041 هـ.
20. تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، جامعة حلب، سوريا، 2000.
21. المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وإعداد النهضة مصر، القاهرة، 1979.
22. جميل صليبي، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978.
23. جورج سول، ترجمة راشد البراوي، المذاهب الاقتصادية الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.
24. جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد شؤاد بليخ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
25. جورج نايهاوز، ترجمة أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية، الإسهامات الكلاسيكية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.
26. جان باي، ترجمة شيرين حنيفة، عبد الجليل حاتم، القوانين الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي، مكتبة النهضة، بغداد، 1993.

27. جون مكينت جالبرت، ترجمة أحمد هؤاد بليخ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت 2000.
28. حازم البيلالي، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1988.
29. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.
30. حسن الساعاتي، المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.
31. حسن الساعاتي، المنهج الوضعي عند الفزالي، أعمال مهرجان أبو حامد الفزالي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.
32. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني "قواعد المنهج"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.
33. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتاب العربية، تونس، 1373هـ.
34. حسن إبراهيم، تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب، دار الطباعة والنشر، القاهرة، ط4، 1988.
35. حسن الرفاعي وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار الترقي، القاهرة، 1983.
36. حمزة الجميمي الدهومي، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1985.
37. ديكارت، ترجمة جميل سليمان، مقالة الطريقة، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1970، غ.م.
38. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
39. ربيع محمود الروي، دراسات وبحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار الحقوق، مصر، 1987.
40. روبرت هيلبرون، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.

41. راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
42. رفعت السيد العوض، تراث المثمن العلمي في الاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل، القاهرة.
43. رفعت المصنوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
44. رفعت المصنوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
45. زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
46. سفيتلانا باسيففا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978.
47. ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1976.
48. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
49. سعيد أبو الفتوح ومحمد بسميوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، القاهرة، 1988.
50. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
51. السيد عبد الوالي، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
52. سامو ويلسون، علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق، د م (الجامعة، الجزائر)، 1993.
53. السيد عبد الوالي، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.
54. شومبيتر، ترجمة جوزيف راشد البراوي، عشرة اقتصاديين عظام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.
55. صالح كركر، نظرية القيمة، مطبعة تونس، قرطاج، بدون تاريخ.
56. صبحي لخريس قريضة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة.

57. صقر احمد صقر، محاضرات في النقود والبنوك والاقتصاد التقدي، منشورات جامعة المنوفية، مصر، 1987.
58. صالحي صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة والاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، القاهرة، 2001.
59. الطبري، تاريخ الأمم والملوك المطبعة الحسينية، القاهرة، غ م.
60. عبد الرحمن ابن خلدون، ثياب المحمل في أصول الدين، دار الطباعة المصرية، تطوان، 1952.
61. عبد الرحمن ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، نشر محمد بن قايون الطنجي، القاهرة، 1951.
62. علي بن أبي طالبه جمع الشريف رضا، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، غ م.
63. عبد الله هابيد، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، غ. مذكور.
64. عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
65. عبد المنعم فخر، النظرية الاقتصادية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1988.
66. عبد الرحمن ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وإليه المقدمة، الجزء الثالث، نهضة مصر، القاهرة، 1981.
67. عبد الرحمن يسري، اقتصاد النقود، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1989.
68. علي خليل، المالية العامة، دار الزهران، عمان، 2000.
69. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
70. عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، غم.
71. عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند المارودي وابن خلدون، دار الكلمة للتوزيع والنشر، المنصورة، 2000.

72. عبد المجيد لطفي وحسن المسعاني، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
73. فرنسوا ويبرو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار النهضة، القاهرة السنة 1982.
74. فاروق النبهان، الفكر الخلدوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.
75. فتح الله وعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحديث، بيروت، 1981.
76. فكري أحمد، ديمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985.
77. القاضي أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم، الخراج، الطبعة السلفية، القاهرة، 1982.
78. كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1996.
79. كارلو شيولا، ترجمة إلياس مرقص، التاريخ الاقتصادي لسكان العالم، أرييف دار التوزيع والنشر، دمشق، 1990.
80. كارل ماركس، رأس المال، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.
81. تبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر، القاهرة، 1996.
82. محمد طه الجابري، ابن خلدون بين حياة العلم ودنيا السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
83. محمد عبد الرحمن مرحبا، جديد في مقدمة ابن خلدون، منشورات هويدات، بيروت، باريس، 1989.
84. محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.
85. فضيل ديلو وأخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
86. محمد محمود ربيع، النظرية السياسية لابن خلدون، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1981.
87. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون "العصبية والدولة"، دار النشر المغربية، الرباط، 1982.

88. محمد نيس هقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، 1988.
89. محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.
90. محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.
91. محمد الخضر بن حسين، دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن ابن خلدون في المقدمة، الأديب- الشهاب - باقنة، الجزائر، 1989.
92. محمد حركات، الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002.
93. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية.
94. محمد سعيد النابلسي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1988.
95. مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاربيين والتوجيه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
96. محمد أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، ط3، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، 1986.
97. محمد دويدان، الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.
98. محمد همر شبرا، نحو نظام نقدي هادئ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.
99. محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهدى للطباعة، القاهرة، 1981.
100. وارين تومسون، دافيد فويس، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.
101. يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، 1996، ص 109.
102. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الصابوني، دار الهداية، القاهرة، 1993.

1. ADAM Smith, La richesse des Nations, traduction de Germain Garnier, GF- Flammarion, Paris, 1991.
2. David Ricardo, Des principes de L'economie politique et de l'impôt, traduction de cecile Soudan, GF Flammarion, Paris, 1992.
3. E, James, Histoire Sommaire de la pensée Economique, 3eme Edition, Ed Montchrestien, Paris, 1965.
4. François Quesnay, Physiocratie, GF- Flammarion, 1991.
5. Henrivenis, Histoire de la pensée Economique, edition «PUF», 6eme edition, Paris, 1990.

إن المتتبع لهذه الدراسة الخاصة في فكر العلامة ابن خلدون يدرك لا محالة أن هذا الفكر لم يأت من فراغ، ولكنه كان نتيجة تضافر عوامل عظيمة عظمة فكر ابن خلدون، فمن عائلة سادت وشادت في العلم والسياسة والرياسة، ترجع جذورها إلى الصحابي وأئبل بن حجر، إلى عصر عرف كل التناقضات وشهد شتى الظواهر، واختبر كل الأحوال، تقدم، انهيار، سقوط، وهبوط، قوة واضمحلال، دسائس ودهاء.. إلى حياة ملئت بالتجارب الميدانية، مارس هذه التجارب ووقف على آثارها



أ.د. الطيب داودي

استاذ بجامعة بسكرة - الجزائر

ون نتائجها، وساهمت في الحركية السياسية والعلمية، وكانت الدوالب الذي تدور عليه عجلة الحياة السياسية آنذاك، ثم العلم والقضاء وحلاوة السلطة وشغفها... وممرارة السجن وظلم الزمن، بهلاك كل أسرته وذهاب ماله وظلم العباد له. فكانت خلاصة هذه المعاناة البشرية الخلدونية فكرا علميا غير مسبوق، جعل صاحبه يعيش حياة أبدية.

وإنني أرى أن فكر ابن خلدون هو المستودع الذي جمعت فيه الحضارة العربية الإسلامية مكنوناتها وما تراكم فيها من علم ومعرفة على مدى ثمانية قرون، فكان خير الشاهد على هذا الإرث الزائل، وكنت أطمح أن أساهم في واجب الانتماء لهذه الحضارة العريقة بعمل ما يعزز هذا الشعور الإلتزامي، فكان هذا العمل عربون هذا الحب الكبير الذي أكنه لهذا العالم الفذ عبد الرحمن ابن خلدون، وللحضارة العربية الإسلامية.

الوكيل للعقد في ليبيا

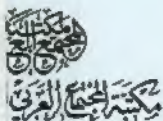


نشر - طباعة - توزيع

توزيع: دار الوادي - مجمع ذات الصلة - برج 4 - الميناء الأرضي
هاتف: 218213350016 - فاكس: 218213350332/33

ص.ب 91969

البريد الإلكتروني: alawadbooks@yahoo.com
الويب: www.alawad.ly



الكتاب: حياة العلامة ابن خلدون - د. الطيب داودي
عدد الصفحات: 912
عدد النسخ: 1213414

الطبعة الأولى: 2007

www.muja-arabi-pub.com

zi-awad@muja-arabi-pub@hotmail.com

Bibliotheca Alexandrina

